المملكة العربية السعودية والمنظمات الدولية

الدكتور عبدالله سعود القباع
أستاذ العلوم السياسية المساعد بكلية العلوم الإدارية
جامعة الرياض



إهداء

إلى أخى العزيـز

حمد سعود القبــاع

الذى ضحى من أجلى كثيراً ، وقابل مشاكلى التى لا تنتهى بابتسامة عريضة ، أهدى هذا الكتاب ، عرفاناً بالجميــل .

عبد الله القباع

تقديم

تعتبر المملكة العربية السعودية ، أحد الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة ، وأحد الذين أسهموا فى تعزيز ميثاقها وإخراجه إلى حيز التنفيذ . ولقد اتخذت مشاركة المملكة العربية السعودية فى هذه المنظمة ، صوراً مختلفة ، وتميزت بمحاولتها الدائمة لكى تكون هذه المشاركة مؤثرة وبارزة فى كل ما يتعلق بقرارات المنظمة الدولية ونشاطاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المختلفة . وإذا كانت العضوية فى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المتفرعة عنها ، تمثل أشياء كثيرة بالنسبة لمعظم الدول ، فإنه يمكن القول بشكل عام ، بأن اهتمام هذه الدول ، وحرصها على الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة ، يختلف من دولة لأخرى ، وإن كان معظمها يبحث بواسطة العضوية عن شىء معين كان يفتقد إليه . فالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتى ، على سبيل المثال ، يحرصان على تكريس دور الزعامة الدولية التى يتمتعان بها ، ويهدفان إلى إضفاء صفة الشرعية الدولية على هذه الزعامة ، وتعتبر هاتان الدولتان ، أن الأمم المتحدة ، هى المسرح المناسب الذى يستطيعان من خلاله ، ممارسة هذا الدور القيادى ، أو تأكيده كلما دعت الضرورة إلى ذلك . وفى الوقت الذى يحرص فيه بعضهم على تأكيد الذات ، وإبراز الشخصية الدولية المستقلة ، ومحاربة الهيمنة Hegemony (الصين الشيوعية على سبيل المثال) ، فإن عضوية الدولة فى هذه المنظمة ، تتيح لها أن تمارس حقها فى تأكيد الذات ، وكسب الاحترام اللازم فى مجتمع تتقاذفه كثير

من الاعتبارات النفسية والسياسية والاقتصادية المختلفة . وإذا كانت هذه هى نظرة بعض الدول إلى عضوية الأمم المتحدة ، فإن هناك من ينظر إليها على أساس أنها وسيلة لتحقيق مزيد من الهالة أو المكانة المرموقة Prestige والاعتراف بهذه المكانة ، وممارستها من خلال المحافل والمنابر الدولية ، وهذا المثل يكاد ينطبق بشكل أو بآخر ، على الكثير من الدول النامية وحديثه الاستقلال .

ومع أن الدولة Nation-state لم تعد بنظر المتخصصين فى العلاقات الدولية ، هى الوحدة الرئيسية Sole unit فى الميدان السياسى الدولى ، فإن تركيزهم قد تحول مؤخراً ، من الاهتمام بالنظرية المحدودة Micro-approach ، إلى نظرية ذات أفق أوسع Macro-approach والتى تعتبر المجتمع الدولى World Society هو المجال الصحيح لمشكلة التنظير والتحليل فى العلاقات الدولية . هذا الاتجاه النظرى الجديد ، يعتبر الدولة جزءا من المجتمع العالمى الكبير ، ويتعامل معها على أساس أنها أقوى المؤثرات فى هذا المجتمع ، ولكنها ليست بالضرورة العنصر الوحيد فيه .

ولكى يُكوِّن المرء صورة كاملة عن دور أية دولة من الدول فى المنظمات الدولية ، فإنه يتعين عليه فى هذه الحالة ، أن يلزم نفسه بنظرة شمولية علمية ، تتعدى الشكل والجزئيات ، وتهتم بدلا من ذلك بالجوهر . وكاتجاه حديث فى العلوم السياسية ، فإن الدراسات السلوكية Behavioral Studies تعتبر من أبرز الاتجاهات العلمية الحديثة فى دراسة سلوك الدول ، وتقويم مواقفها فى الأمم المتحدة ومنظماتها الدولية المتخصصة ، باعتبار ان مثل هذه الدراسات ، لا تركز على المواقف الفعلية أو الرسمية Formal Positions فحسب ، وإنما تتعدى ذلك إلى البحث عن الأسباب والدوافع التى تكمن وراء هذه الموقف . إن اتباع مثل هذا النهج فى الدراسة ، يساعد الباحث على التعرف على الأوضاع العامة General attitudes والسياسات والأنماط السلوكية Behavioral Patterns

التى يمكن عن طريقها ، الوصول إلى حكم موضوعى ، فيما يختص بموقف هذه الدولة أو تلك .

وانطلاقا من هذا التصور ، فقد ركز علماء السياسه الدوليه على الدراسات السلوكية ، واعتبروا الأمم المتحدة من أفضل الأماكن التى يمكن بواسطتها التعرف على طبيعة وأبعاد السياسات الدولية لكل دولة من الدول .

وفى هذا المؤلف ، نحاول أن تكون دراستنا لدور المملكة العربية السعودية فى الأمم المتحدة ومنظماتها الدولية المتخصصة ، ملتزمة بهذا النهج ، راجين أن نكون قد وفقنا إلى سد ثغرة هامة فى مجال المعرفة ، وأن يجد فيه إخوتنا طلبة المنظمات الدولية ، ما يساعدهم على تكوين تصور كامل عن دور المملكة العربية السعودية فى هذه المنظمة الدولية . وبالله التوفيق .

الرياض ١٩٨٠ م

دكتور عبد الله القباع
قسم العلوم السياسة – جامعة الرياض

المحتويات

الملاحـــق

الملحق (آ) :

مقتفطات من خطاب الملك فيصل فى ختام مؤتمر سان فرنسيسكو فى نهاية الجلسة الكاملة لمنظمة الأمم المتحدة ص ١٧٣ .

الملحق (ب) :

بيان سياسى ألقاه سمو الأمير سعود الفيصل وزير خارجية المملكة العربية السعودية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الثلاثية ص ١٧٥ .

الملحق (جـ) :

بيان وفد المملكة العربية السعودية فى الأمم المتحدة أمام الدورة السابعة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة ألقاه سعادة جميل م . البارودى رئيس الوفد السعودى فى يوم الأربعاء ١٠ سبتمبر ١٩٧٥ .ص ١٨٥

الملحق (د) :

نص الاتفاقية المنعقدة بين الأمم المتحدة . منظمة العمل الدولية . منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة . منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، المنظمة الدولية للطيران المدنى . منظمة الصحة العالمية ، الاتحاد العالمى للاتصالات السلكية والاسلكية . المنظمة العالمية للأرصاد الجوية . الوكالة الدولية للطاقة الذرية . الاتحاد العالمى للبريد . وحكومة المملكة العربية السعودية ص ١٩٧ .

قائمة الجداول

الرسوم

الفصل الأول

مقدمة

هذا البحث هو محاولة لدراسة الدور الذى قامت وتقوم به المملكة العربية السعودية داخل الأمم المتحدة ، منذ تأسيسها عام ١٩٤٥ . والمملكة العربية السعودية ، كعضو مؤسس فى هذه الهيئة العالمية ، قد شاركت بأكثر من طريقة فى أعمال ومداولات الأمم المتحدة . فإذا نحن قمنا بدراسة متفحصة لهذه المشاركة ، فإننا نخرج منها ببعض الملاحظات الهامة ، التى قد تساعدنا فى تحديد مدى هذه المشاركة وحجمها . والأهم من ذلك ، أن دراسة دور المملكة العربية السعودية داخل هذه الهيئة العالمية ، قد تساعدنا على تفهم اتجاهات المملكة ، وسياستها الخارجية وسلوكها السياسى فى إطار تلك الهيئة الدولية . ولما كان الهدف الأول للأمم المتحدة هو إقرار السلام والأمن الدوليين ، فإنه يصبح من الضرورى دراسة وتقويم الدور الذى تقوم به كل دولة عضو فيها ، لأن هذا الدور هو الذى يؤدى ، إما إلى تقوية السلام العالمى ، وإما إلى إضعافه .

إن الاهتمام بدراسة السلوك السياسى لحكومات الدول ، قد شجع كثيراً من الباحثين والدارسين للعلاقات الدولية ، على اعتبار الأمم المتحدة ، المكان الملائم لتحليل وتقويم مثل هذا السلوك .

ومع أن حكومات الدول ، لم يعد ينظر إليها على أساس أنها الممثل الوحيد على مسرح السياسة الدولية ، فإن الدراسة النظرية لهذا السلوك ، قد تحولت

من المستوى الضيق الذى يعتبر الدولة ويتعامل معها على أساس أنها الممثل الوحيد ، إلى آفاق أوسع وأكثر شمولا ، تبدأ بالمجتمع العالمى كمستوى للتحليل . ومن خلال هذا الاطار النظرى ، تمكن كثير من الباحثين ، من النظر إلى العالم كوحدة متكاملة ، أو كنموذج تقوم فيه حكومات الدول ، بأكثر الأدوار نشاطا .

وإذا نظرنا إلى العالم كمجال بالغ الاتساع ، فان الدارسين للعلاقات الدولية ، يبدو أنهم متفقون على أن حكومات الدول إنما تسعى ، بانضمامها إلى الأمم المتحدة ، إلى اكتساب بعض المزايا ، أو تحقيق بعض الأهداف ، فى حين أن بعضها الآخر ينضم إلى الهيئة أساساً لأسباب أمنية بحتة . وإذا كان هذا هو واقع الحال بالنسبة لمعظم الدول ، فإن هناك من الحكومات من ينضم إلى الأمم المتحدة ، لا لسبب الا لتحقيق نوع من المهابة أو الاعتراف بالوجود . ومهما كانت الأسباب ، فإن معظم الدول ، ترى أن الأمم المتحدة هى المكان المناسب الذى يمكنها ، من خلاله ، أن تعرض وجهات نظرها ، وأن تؤثر على مفاهيم دول أخرى ، أو الاعتراض على بعض السياسات ، التى ترى أنها لا تتفق وسياستها الخاصة . والتأثير الذى يمكن لحكومة ما أن تحققه ، يتوقف بدرجة كبيرة على إمكانيات هذه الحكومة السياسية والاقتصادية والعسكرية ، وعلى قدرتها على استخدام هذه الامكانيات بما يحقق لها أكبر قدر من النجاح فى تحقيق أهدافها .

ولما كان الهدف الأساسى من الدبلوماسية ، هو خدمة المصالح القومية إلى أقصى حد ، دون الالتجاء إلى الحرب ، أو أعمال العنف ، فإنه يمكن القول ، بأن الأمم المتحدة ، توفر بعض الفرص القيمة ، من خلال اجتماعاتها ومداولاتها وهو أمر لا يختلف عليه اثنان . هذا ومن المفيد أن نتذكر دائما بأن تأثير الحكومات الأعضاء داخل المنظمة ، يمكن تحقيقه عن طريق عدة

مصادر . وتعتبر قوة الدولة العسكرية والاقتصادية والسياسية ، أكثر هذه المصادر وضوحا . فالدول الغربية تمكنت من الهيمنة على الأمم المتحدة فترة طويلة ، بفضل تفوقها العسكرى والاقتصادى . ولن نكون مبالغين إذا قلنا ، إن الأمم المتحدة نفسها ، هى من صنع الدول التى انتصرت فى الحرب العالمية الثانية .

ومع النمو المتزايد لقدرات المملكة العربية السعودية الاقتصادية والسياسية داخل إطار مجموعة الدول ، فإن لنا أن نتوقع ازدياد نفوذ المملكة العربية السعودية داخل الأمم المتحدة ، وفى العالم كله . إن سيطرة المملكة العربية السعودية على أضخم خزان للبترول فى العالم ، قد أكسبها مركزا مرموقا ، يمكنها من تدعيم مصالحها القومية ، وفى نفس الوقت ، يجعل لها نفوذا على المستوى العالمى . ان الاعتماد البالغ لدول العالم على منتجات البترول ، يضفى على المملكة العربية السعودية ، ميزة على الأمم الأخرى ، ويمكنها من القيام بدور هام فى السياسة الدولية ، وفى كل محاولة لبناء الكيان الاقتصادى للعالم فى المستقبل .

إن موقف المملكة العربية السعودية ، كإحدى الدول المؤسسة للأمم المتحدة فى عام ١٩٤٥ ، وكعضو من أوائل أعضائها ، ما هو إلا نتيجة لمحاولة تحقيق الأهداف الهامة للسياسة السعودية .

« إن المملكة العربية السعودية ، مثلها فى ذلك كمثل أى دولة أخرى صغيرة ، كانت تسعى ، بانضمامها للأمم المتحدة ، إلى تحقيق عدة مزايا . وكان من أهم الأهداف التى سعت المملكة العربية السعودية إلى تحقيقها هو الاعتراف ، وتحقيق قدر من الأمان لها ، لا تستطيع بمفردها أن تحققه فى هذا الخضم الزاخر من السياسة العالمية غير المستقرة فى الأربعينات[1] » .

---

(١) عبد العزيز العوهلى ، « المملكة العربية السعودية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة » (بحث لم ينشر قدم كرسالة دكتوراه لكلية كليرمونت عام ١٩٧٤) ، ص ١ .

إن المملكة العربية السعودية تعتبر دولة جديدة بالنسبة للدول العصرية . ورغم أنها كانت تقوم على دعائم شبه وطيدة قبل الحرب العالمية الثانية ، إلا أنها لم تبدأ فى الظهور كدولة مستقلة تماما ذات موارد متزايدة ، وإحساس أعمق بالشخصية القومية ، ودرجة أكبر من الاستقلال الوطنى ، إلا بعد الحرب . وهى كدولة حديثة ، تشارك كل الدول العربية الأخرى كثيرا من السمات ، ولكنها تتمتع أيضا بتاريخ وبثقافة خاصة .

إن دراسة موقف حكومة ما ، ودورها ، والسياسة التى تنتهجها فى هيئة الأمم المتحدة ، تعكس إلى حد ما سياسة هذه الحكومة وتوضح مدى إسهام تلك الحكومة فى دعم السلام العالمى ، والتعاون الدولى . إن مثل هذه الدراسة ، يجب أن تحدد دور المملكة العربية السعودية وموقفها وسلوكها السياسى ، كدولة عضو فى الأمم المتحدة . وسيكون من أولى اهتمامات هذه الدراسة التركيز على « مغزى » أو « تأثير دور المملكة العربية السعودية ، كما يحدده ويدلل عليه سلوكها فى الجمعية العامة ، والمنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة .

إن الكتابات أو الدراسات التى أجريت حول دور المملكة العربية السعودية فى المسائل الدولية ، وبصفة خاصة دورها فى المنظمة العالمية ، قليلة . ونتيجة لذلك ، فإن هذه الدراسة ، لن تحاول التدليل على صحة بعض الافتراضات ، ولكنها ستعمل على إلقاء الضوء على بعض النقاط التى تثير تساؤلات ، وذلك بمحاولة تقديم الإجابة على بعض الأسئلة الأساسية التالية :

١ – ما هى العوامل التى تؤثر على سلوك المملكة العربية السعودية فى الأمم المتحدة ؟

٢ – هل حدث أى تحول فى سلوك المملكة العربية السعودية ، ولماذا ؟

٣ – ما مدى التأثير الذى أحدثته المملكة العربية السعودية فى توجيه قرارات ومداولات الأمم المتحدة ؟

٤ – هل كان للتغييرات فى نمط الزعامة السعودية أى تأثير على سلوك المملكة العربية السعودية فى الأمم المتحدة ؟

٥ – على مر الزمن ، وفى مختلف القضايا ، هل يمكن القول بأن دور المملكة العربية السعودية فى الأمم المتحدة شديد التأييد أو قليله فى قرارات الأمم المتحدة ؟

٦ – ما هى المساعدات الإيجابية التى قدمتها الأمم المتحدة للمملكة العربية السعودية ؟

٧ – فى القضايا الهامة ، مثل : قبول الأعضاء الجدد فى الهيئة الدولية ، قضية الشرق الأوسط ، الحرب الباردة ، الاستعمار ، التفرقة العنصرية ، حقوق الإنسان ، تمثيل الصين ، العلاقات بين الشرق والغرب ، الحرب الكورية ، التسلح والرقابة على الأسلحة ، النمو الاقتصادى ، والتجارة الدولية ، الخ ... ما هى أشكال الثبات فى مواقف المملكة العربية السعودية داخل الأمم المتحدة ؟

وكما سبق القول ، فإن الدراسات التى كتبت عن السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية تعتبر قليلة ، كما أن الدراسات التى تختص بعلاقات المملكة العربية السعودية مع الأمم المتحدة هى أقل كثيرا . ورغم وجود كتب كثيرة عن أدوار الدول الأخرى فى الأمم المتحدة . فأنه لم ينشر حتى الآن كتاب واحد عن المملكة العربية السعودية وهيئة الأمم المتحدة . وفى عام ١٩٧٤ ، قدم السيد / عبد العزيز العوهلى رسالة لنيل درجة الدكتوراه موضوعها : « المملكة العربية السعودية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة : ١٩٤٦ – ١٩٧٠ » . وقد اقتصرت هذه الرسالة على سلوك المملكة العربية السعودية فى التصويت فى الجمعية العامة . ورغم المساهمة القيمة التى قدمها صاحب الرسالة ، فإن مجال دراسته كان محدودا ، مما أثر بالتالى على فائدتها .

ونظراً لزيادة قيمة البترول ، وارتفاع معدلات التنمية فى المملكة العربية

السعودية ، فان المملكة تحتل الآن مركزا قياديا فى كل من العالمين العربى والإسلامى ، بل وفى العالم أجمع . لقد دأبت المملكة على استخدام نفوذها ، إلى جانب الاتجاهات المعتدلة فى الشرق الأوسط ، وساعدت على حصر الاعتماد الشديد للدول العربية الأخرى ، سواء على الغرب أو على الدول الشيوعية . وقد يبدو من المحتم ، إزاء ما بلغه المركز الدولى للمملكة العربية السعودية ، أن نبحث عن الأدلة على تصرفاتها المستقبلة على ضوء سلوكها فى الماضى .

ومن الواضح إذن ، أن الدراسة ، سواء من وجهة النظر الأكاديمية أو العملية ، يجب أن تخرج إلى حيز التنفيذ .

الفصل الثانى

الخلفية التاريخية وتطوير الجهاز السياسى السعودى

يمكن القول ، بأن تاريخ المملكة العربية السعودية ، هو تاريخ أسرة ابن سعود ، مؤسس المملكة العربية السعودية الحديثة . فقد كانت شبه الجزيرة العربية ، قبل تأسيس الدولة السعودية ، مقسمة إلى عدة مشيخات قبلية ، ولم يكن لها أى اتصال واسع بالعالم الخارجى . هذا ولم يكن توحيد أجزاء شبه الجزيرة العربية الشاسعة على يد الأسرة السعودية بالمهمة السهلة ، فقد استغرق سنوات عديدة ، وكانت هذه العملية فى الواقع عملية متشعبة . وفى أثناء عملية بناء الدولة ، كان القادة السعوديون يواجهون أزمات عديدة ، كادت تهدد بقاء الدولة الجديدة . ولعل أزمة الشرعية . (Legitimacy) هى أكثر تلك الأزمات حدة ، وقد اقتضت اهتماما عاجلا . وإلى جانب أزمة الشرعية ، ثارت أزمة التكامل أو الاندماج (Integration) ، ولكن هذه الأخيرة ، أمكن حلها تدريجياً ، مع تطور النظام الحاكم . إن نشأة المملكة العربية السعودية ، ترجع إلى جهود أسرة ابن سعود التى منها اشتقت الدولة اسمها . وأية محاولة لدراسة السياسة الخارجية السعودية ، يجب أن تبدأ بالتفهم الكامل للدور الذى لعبه آل سعود فى تشكيل هذه السياسة . ولهذا السبب فإن هذا الفصل ، سيتناول بالبحث ، تاريخ المملكة العربية السعودية فيما يختص بعلاقته بدور المملكة فى الأمم المتحدة .

تطور الدولة السعودية

فى عام ١٧٤٠ تقريبا ، قام محمد بن عبد الوهاب ، وهو مصلح دينى يدعو إلى العودة لتعاليم الإسلام الصحيحة ونبذ الخرافات التى كانت شائعة فى وسط نجد فى قلب المملكة العربية السعودية .

وقد انضم لهذه الدعوة محمد بن سعود ، مؤسس الدولة السعودية الأولى ، وأخذ يناصر هذا المصلح الدينى ، بتوفير القاعدة التى يمكن أن يقوم عليها توحيد العديد من قبائل نجد ، وتوسيع سيطرته ، انطلاقا من قرية صغيرة فى وسط شبه الجزيرة ، إلى منطقة تمتد من جنوب العراق إلى اليمن والخليج العربى . وقد استطاعت القوات السعودية بعد فترة قصيرة ، أن تطرد الحاميات التركية من المدن المقدسة ، (مكة والمدينة) ، وأن توطد سيطرتها على تلك المنطقة .

وقد شعر السلطان العثمانى ، محمد الثانى ، بالفزع الشديد من جراء ذلك التوسع السريع للحركة السعودية – الوهابية ذات الطابع الدينى والسياسى . وكان السلطان يعتبر نفسه خليفة المسلمين ، وكان يبدى اهتماما خاصا بفقدان المدينتين المقدستين ، ولذلك فقد أمر واليه فى مصر ، محمد على ، بالقضاء على الحركة الثورية الإسلامية التى قادها آل سعود بمناصرة الشيخ محمد بن عبد الوهاب واستعادة هاتين المدينتين المقدستين وغيرهما من الأراضى المفقودة . وقد نجحت الحملة التركية المصرية فى التغلب على القوات السعودية الوهابية ، ودمرت العاصمة السعودية ، (الدرعية) وقتلت الحاكم السعودى . وبذلك أعيدت السيطرة التركية على المدينتين . هذا ولا يزال أهالى وسط شبه الجزيرة العربية ، يذكرون الأعمال الوحشية التى قام بها إبراهيم باشا ، ابن محمد على فى أثناء الحملة التى قادها ضد السعوديين . وهنا يجب التنويه بأن اهتمام الأتراك فى المقام الأول ، لم يكن منصبا على وسط شبه الجزيرة (نجد) ، بل على المنطقة

الغربية ، حيث موقع المدينتين المقدستين ، الأمر الذى جعلهم يسحبون قواتهم من المنطقة الوسطى . ونتيجة لذلك ، تمكن ابن سعود من استعادة السيطرة على تلك المنطقة ، وتأسيس عاصمة جديدة فى الرياض .

وفى أواخر القرن التاسع عشر ، قامت أسرة نجدية منافسة . هى آل الرشيد ، يعاونها الأتراك ، وهزمت الأسرة السعودية . وقد اضطر آخر حاكم سعودى ، إلى الالتجاء إلى الكويت . وابتداء من ذلك الوقت ، ظلت الحرب بين هاتين الأسرتين المتنافستين ، مصدرا للقلاقل والإزعاج . وقد أبدت الأسرة المالكة الكويتية ، عطفا بالغا على الأسرة السعودية ، وعرضت عليها كل مساعدة ممكنة . وفى عام ١٩٠١ كان زعيم الأسرة السعودية قد تمكن من الاستعداد ، هو وأنصاره للعودة إلى وطنهم الأصلى . وقد قيل عن هذا الرجل : « إن تأسيس المملكة العربية السعودية هو من عمل رجل واحد ، عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود ، المعروف لدى الغربيين باسم ابن سعود[1] » .

ويعتبر هذا الموقف ، فى كثير من النواحى ، عاملا بارزا فى تفهم السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية الحديثة . إن ما اتصف به ابن سعود من بعد نظر وتصميم ، هو الذى أدى إلى إحياء المملكة العربية السعودية . لم يكن ابن سعود هو مؤسس الأسرة السعودية فحسب ، ولكنه كان رمزا هاما للوحدة بالنسبة لشعب شبه الجزيرة ، وخاصة فى وقت كانت فيه المنطقة تعانى من التمزقات القبلية ، والمؤامرات السياسية التى تحركها المطامع الشخصية .

إن المهمة التى اضطلع بها ابن سعود ، كانت بالغة الصعوبة .

---

(١) عابد المراياتى . « الشرق الأوسط : حكوماته وسياساته الخارجية » ، (مطابع دوكسير ، كاليفورنيا ، ١٩٧٢ م) ، ص ٢٥٧ .

فهى لم تقتصر على التغلب على المنافسات القبلية . فحسب ، بل وعلى شبه الجزيرة العربية ذاتها ، بمناخها القاسى ، وأراضيها الوعرة التى تكاد تخلو من كل طرق المواصلات .

« كان أول إنجاز لعبد العزيز ، هو استعادة العاصمة الرياض من آل الرشيد . وفى عام ١٩٠٢ ،قام عبد العزيز على رأس أربعين رجلا من أنصاره ، كانوا قد غادروا الكويت فى العام السابق ، وتسلقوا أسوار الرياض ، وقتلوا الحاكم الرشيدى واستولوا على المدينة . غير أن الاستيلاء على الرياض ، لم يكن مؤذنا بالهزيمة الفورية للرشيديين ، إذ لم يتمكن عبد العزيز من التغلب على آخر أمراء الرشيد والاستيلاء على عاصمته حائل إلا بعد ذلك بعشرين عاما . وفى تلك الفترة ، أحكم عبد العزيز قبضته على نجد ، وطرد الأتراك من المناطق الشرقية ، وكوّن فرقة عسكرية قوية . عرفت باسم « الإخوان » ، وهم من بدو القبائل المتحمسين ، الذين اعتنقوا المذهب الوهابى[٢] ».

وفى عام ١٩٢٧ ، حقق عبد العزيز بن سعود السيطرة الكاملة على نجد وعسير والحجاز والجزء الشرق من شبه الجزيرة العربية ، المعروف باسم الأحساء . وفى سبتمبر ١٩٣٢ ، توج عبد العزيز ملكا على العربية السعودية ، وفتح بذلك صفحة جديدة فى تاريخ تلك المنطقة . وابتداء من عام ١٩٣٢ ، كان ابن سعود قد تغلب على كل المشاكل الهامة التى تواجهه ، وهو بسبيله لتوطيد سلطانه . هذا ويجب أن نلاحظ ، أن المهارة والعزيمة والصفات الشخصية التى أوصلت عبد العزيز إلى السلطة ، كانت هى نفسها من العوامل التى ساعدت على بناء الأمة ، ذلك البناء الذى بدأ بتتويجه ملكا على البلاد . وما أن وجد عبد العزيز أن حلمه بتوحيد البلاد قد تحقق ، بدأ يولى اهتمامه إلى جعل مملكته دولة عصرية ، وكان نشاطه فى هذا السبيل ، يتركز فى أربعة أهداف ذات أهمية خاصة . ولقد أدرك عبد العزيز ، أن أول ما يجب العمل على تحقيقه ، هو خلق جهاز إدارى مركزى ، واستقرار رجال القبائل الرحل فى مناطق زراعية ، وتنظيم

(٢) المرجع السابق .

الجهاز المالى والضريبى للدولة . وكان هدفه الرابع ، الذى كان تحقيقه يتوقف على تحقيق الأهداف الثلاثة الأولى ، هو تأكيد مركزه كزعيم سياسى ودينى للأمة ، والتقبل العام لهذه الزعامة دون منازع .

كان أول تهديد أنذر بفشل تحقيق هذا الهدف الرابع ، هو ثورة قبلية قام بها رجال كانوا يعارضون ما أسموه بالأفكار التحررية لابن سعود ، وإدخاله طرق الاتصال الغربية الحديثة إلى البلاد . وكان رأى ابن سعود ، انه للتغلب على مثل هذه الأزمة ، فإن الوسائل التى سبق أن أوصلته إلى النصر ، هى نفسها التى يجب استخدامها هنا . وكانت تلك الوسائل هى استخدام القوة ، مع تطويرها بمحاولات للوفاق والتحالف . وقد كان تمسك ابن سعود المستمر بالدين ، وقدرته على تكوين الأحلاف الناجحة ، مما مكنه ، فى خلال فترة قصيرة ، من فرض صورة قوية لشخصيته ، وإقرار نظام سياسى شرعى .

« فى السنوات الأولى من القرن العشرين ، عندما بدأ عبد العزيز بن سعود حروبه لتأكيد سيطرة آل سعود على وسط شبه الجزيرة . كان من العوامل الرئيسية التى أدت إلى نجاحه ، إن لقب « الأمام » ، بقى فى الأسرة السعودية . وقد مكن هذا الوضع ابن سعود ، من إرساء قواعد تنظيم سياسى واسع . ذلك لأنه مكنه ، بطريقة شرعية . من إيفاد « مبعوثين » إلى القبائل ، والحصول على قدر من التأييد والالتزام ببرنامجه ، والامتثال للأوامر التى يصدرها[٣] ».

وكما يتضح لنا من مراجعة تاريخ المملكة العربية السعودية إلى هذا الحد ، فإن تركيز السياسة الخارجية السعودية ، على الإسلام ، وربط ذلك بأية محاولة لعملية التنمية ، كان تركيزا ناجحا . وقد استمر هذا الترابط الوثيق فى أثناء عملية التنمية التى بدأت فى عام ١٩٣٢ . أما أزمة الشرعية التى كانت تصاحب النظام السياسى السعودى فى مراحل نموه الأولى ، فقد حلت عن طريق تطبيق التعاليم الإسلامية ، وتأكيد السيطرة السعودية ، وتكوين المؤسسات القضائية التى تقوم

(٣) فرانك تاكو « الصفوة السياسية وتطور السياسة الدولية فى الشرق الاوسط » ، (كامبرج ، ميزورى : دار شنكمان للنشر ، ١٩٧٥) ، ص ١٦٤ .

على أحكام الشريعة الإسلامية . لم تكن الدعوة الوهابية هى الإطار الإصلاحى لآل سعود فحسب ، ولكنها كانت الرباط الذى وحد المجتمع السعودى بأكمله .

ومع أن دراسة هذا المجتمع ، وسياسته الخارجية والداخلية ، يجب أن تبدأ بدراسة التأثير العام الذى كان للإسلام عليها ، إلا أن هذه الموضوعات ، لا يمكن تفهمها دون النظر إلى التأثير الخاص الذى أحدثته الدعوة الوهابية . لقد كان تضامن آل سعود مع الحركة الوهابية ، هو العامل الأول فى نشأة ما يعرف الآن بالمملكة العربية السعودية ، وفى بداية عهد جديد فى تاريخ المنطقة . هذا ولا تزال الحكومة السعودية حتى اليوم ، تلتزم التزاما شديدا باتباع قوانين الإسلام ، وتطالب كل من يقيم داخل البلاد أن يلتزم بهذه القوانين ويحترمها .

« إنه من الصعب على الرجل الغربى ، أن يدرك مدى تأثير الإسلام فى بلد اسلامى ، وخاصة المملكة العربية السعودية . فللإسلام تأثير كبير على سياسة المملكة العربية السعودية ، باعتباره أسلوبا للحياة أو « أيديولوجية سياسية » . وطبقا للتفسير الوهابى الدقيق ، فليس هناك فرق بين الشئون الروحية والشئون الزمنية[٤] ».

وفى إطار هذا النمط من التقارب بين الدين والسياسة ، يمكن تفهم العلاقات السعودية الخارجية . وفى المراحل الأولى من بناء الدولة ، حرص الملك عبد العزيز ، على ألا يترك مجالا للشك فى أذهان رعاياه والأجانب على السواء ، فى أن الالتزام بالشريعة الإسلامية له الأولوية المطلقة . وقد أكده فى المجالين الداخلى والخارجى ، على أن المملكة العربية السعودية ، كدولة إسلامية ، يجب أن تكرس إمكاناتها ، فى سبيل الارتقاء بالتراث الإسلامى ، وتنمية مصالح مواطنيه ، وكذلك مواطنى البلاد العربية الشقيقة .

ومن الضرورى أن نوضح أن عبد العزيز ، قضى الكثير من وقته ومن طاقاته ، فى التخطيط لتدعيم سلطانه ، والتأكيد على سيادة واستقلال

(٤) المراياتى : المرجع السابق ، ص ٢٦٢ .

المملكة العربية السعودية فى المجتمع الدولى . وبدافع من عوامل دينية وسياسية ، أدرك أن هناك حاجة ملحة لتخليص البلاد من الشروط التى فرضت على ولاية الحجاز بموجب « نظام الامتيازات » الذى كان سائداً فى الحجاز قبل ضمه إلى المملكة العربية السعودية . فقد أصرت بريطانيا على التزام المملكة العربية السعودية بالاتفاقيات التى أبرمها الحكام السابقون . وهذه الاتفاقيات لم تكن تتمشى مع الشريعة الإسلامية ، ولذلك فإن عبد العزيز ، لم يكن على استعداد لتقبلها . وقد أصر على أن يلتزم كل المواطنين والأجانب على السواء ، المقيمين فى الحجاز ، بالشريعة الإسلامية ، وأن تكون اللوائح المحلية ، هى المرجع الوحيد فى التحكيم فى المنازعات ، وأن يفصل فى كل القضايا أمام المحاكم الوطنية السعودية ، وألا يسمح بإقامة محاكم أجنبية فى المملكة ، كتلك التى توجد فى بعض البلاد العربية الأخرى . ولكى يحقق السيادة الكاملة والاستقلال للمملكة العربية السعودية ويحافظ عليها ، أبرم عبد العزيز ، العديد من معاهدات الصداقة مع الدول الأجنبية ، والدول العربية المجاورة ، وقد قدمت كل هذه الدول اعترافا كاملا بالمملكة العربية السعودية .

« فى فترة العشرينيات ، اعترفت بريطانيا العظمى ودول أوروبية أخرى ، بما فى ذلك روسيا البلشفيه ، بالدولة السعودية ، التى أعلن عنها رسميا فى عام ١٩٣٢ ، باسم المملكة العربية السعودية ؛ وكانت بذلك أول دولة عربية ذات سيادة واستقلال كاملين فى القرن العشرين[٥] ».

وطوال مدة حكم الملك عبد العزيز ، كان دائب البحث عن الفرص الملائمة لتوطيد حكمه ، وخلق جو سياسى يخدم مصالحه ومشروعاته السياسية .
ولكى يضمن كفاءة نظام حكمه واستمراره ، كان عبد العزيز ، مضطرا إلى الاستعانة بمستشارين سياسيين ، وبأفراد من ذوى الخبرات المتخصصة .

(٥) هشام شرابى : « القومية والثورة فى العالم العربى » ، (شركة فان فوستراد للنشر ، نيويورك ، ١٩٦٦) ، ص ٤٣ – ٤٤ .

وقد تم اختيار معظم هؤلاء المستشارين والخبراء . من بلدان عربية أخرى ، وإن كان قد سمح لبعض الغربيين بالاشتراك فى خدمة الدولة . وبالطبع ، كان الملك يعتمد على رعاياه بالدرجة الأولى ، كلما كان ذلك ممكنا . ومن الذين اعتمد عليهم الملك عبد العزيز ، أحد أبناء نجد الشيخ عبد الله آل سليمان . الذى أنيط به تنظيم وإدارة أعمال الدولة المالية . والشيخ عبد الله السليمان هو الذى فاوض شركات البترول الأمريكية ، بشأن امتيازات التنقيب عن البترول ، وهذا يدل على ثقة الملك به .

وكان منح تلك الامتيازات يعود إلى افتقار البلاد لموارد للدخل القومى . ففى عام ١٩٣٣ أبرم عقد مع شركة ستاندرد أويل من كاليفورنيا Standard Oil Company of California ، منحت الشركة بمقتضاه حق التنقيب عن البترول واستخراجه وتسويقه ، إذا أمكن اكتشافه بكميات تجارية . كانت المساحة التى يشملها العقد تبلغ ٧٢٨,٠٠٠ كم ، فى الجزء الشرقى من المملكة . وبعد ثلاث سنوات من إبرام هذا العقد ، تم اكتشاف البترول بكميات تجارية ، الأمر الذى ساعد كثيرا على التخفيف من مشاكل الدولة المالية . وباكتشاف حقول بترول صالحة للاستغلال التجارى ، بدأ مشروع تجارى جديد مع شركة ستاندرد أويل ، يسمح لها ببيع أسهمها إلى شركات بترول أمريكية أخرى . واستمر هذا الاتحاد البترولى فى العمل تحت اسم « الشركة العربية الأمريكية للبترول » (أرامكو) ، وسرعان ما أصبحت واحدة من أنجح المشروعات التجارية فى القرن العشرين . ومنذ ذلك الوقت ، وبفضل مخزونها من البترول ، أصبحت المملكه العربية السعودية ، ليس فقط محط اهتمام عالمى ، ولكن أيضا قوة اقتصادية هائله .

وقبل اكتشاف البترول فى عام ١٩٣٦ ، كانت الحياة السياسية فى المملكة ، تتركز فى أيدى الملك وعدد قليل من أقرب معاونيه الشخصيين . ومع أن هذا النظام ، قد عدل قليلا بعد اكتشاف البترول ، إلا أنه ظل سائدا

بدون تغيير يذكر حتى عام ١٩٥٣ . وكانت معظم الوظائف الحكومية ، تسند إما إلى أفراد من الأسرة المالكة ، أو إلى آخرين من أبناء الشعب الذين تتوفر لديهم الخبرة والكفاءة . وفى عام ١٩٥٣ ومع تشكيل مجلس الوزراء ، بدىء فى تكوين نظام إدارى حقيقى على نطاق واسع .

والمملكة العربية السعودية ، بخلاف الدول العربية الأخرى ، لم تتعرض لحكم الاستعمار الغربى ، وقد قامت بتطوير مؤسساتها الحكومية ، دون تأثير مباشر من القوى الأجنبية . فقد كان الجهاز الادارى يتشكل تبعا للحاجة ، وغالبا على أساس التجربة والخطأ . ومجلس الوزراء ، الذى قصد به معاونه الملك فى مجالات التشريع وتنفيذ سياسة الحكومة ، كان أول خطوة هامة فى تطوير الجهاز الادارى والسياسى المعاصر . وقد أدى تكوين هذا المجلس ، إلى إعادة تنظيم الحكومة ، وهذا بالتالى أدى إلى تفويضها ببعض السلطات والمسئوليات التى كان يستأثر بها الملك . ووفقا للتنظيم الجديد أصبح من سلطة الوزراء وكبار معاونيهم ، أن ينظموا ويديروا البرامج والمشروعات التى تدخل فى اختصاصاتهم ، وأن يشرفوا عليها ، دون موافقة مسبقة من الملك ، إلا اذا اقتضى الأمر ذلك .

تطور السياسة الخارجية السعودية

اعتمدت السياسة الخارجية السعودية ، إلى درجة كبيرة ، على نفس القوى والأفكار التى كانت تحكم تطور السياسة الداخلية ، وكان مفهوم « الاعتدال » هو المحرك الأساسى لهذه السياسة . وفى مجال السياسه الخارجيه . كان الملك يستأثر بحقوقه الملكية ، موجها للدبلوماسية السعودية ، ومحافظا على اتصاله المباشر ، كرئيس للدولة ، بكبار الشخصيات الأجنبية والممثلين

الدبلوماسيين . وعندما برزت المملكة العربية السعودية كدولة مستقلة ذات سيادة
، كان الملك عبد العزيز ، يدرك أن أمن بلاده يتوقف بدرجة كبيرة ، على
استقرار الوضع الدولى ككل . وكان مقتنعا ، من خلال الاتفاقيات السرية ،
ومكائد الدول الأوروبية فى أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها ، بأن أى خطأ فى
التقدير من جهته ، سوف يلحق الضرر بمملكته ، ولذلك فقد تجنب إظهار أى
تأييد لأى من القوى الكبرى ، أو إعطاء أية اتفاقيات ، قد توحى بمثل هذا
التأييد .

ففى خلال الحرب العالمية الأولى ، كانت بريطانيا تؤيد حسين ابن على ،
المنافس الرئيسى لابن سعود ، والزعيم الدينى والسياسى للأسرة الهاشمية فى الحجاز .
وعندما أعلن حسين نفسه ملكا على كل بلاد العرب ، ثار غضب ابن سعود ،
وأقدم على غزو الحجاز فى عام ١٩١٩ ، تمكن من إسقاط زعيم الهاشميين فى عام
١٩٢٤ .

وعندما دعى ابن سعود للانضمام إلى عصبة الأمم ، رفض ذلك
على أساس أن ميثاق العصبة ، إشتمل على بعض البنود التى تضع المستعمرات
السابقة ، ومنها كثير من الدول العربية ، تحت نظام الانتداب ، وهو نظام
لم يوافق عليه .

« كثيرا ما كان عبد العزيز يتلقى الدعوة لشغل مقعد فى عصبة الأمم ، وهو المقعد
الذى كان مخصصا للمملكة الهاشمية فى الحجاز ، ولكنه كان يرفض ، لأنه بانضمامه إلى عصبة
الأمم ، فسوف يكون مضطرا للتوقيع على ميثاقها ، وهذا الميثاق يتضمن البنود الخاصة بفرض
نظام الانتداب ، وهو النظام الذى رفضه . وقد تمسكت المملكة العربية السعودية بهذا الموقف ،
حتى زوال عصبة الأمم بعد نشوب الحرب العالمية الثانية . وعندما تأسست هيئة الأمم المتحدة ،
بميثاق جديد ، مشبع بروح الحرية ، اشتركت المملكة العربية السعودية فى تكوينها كعضو
مؤسس(٦) » .

(٦) أحمد عسه . معجزة فوق الرمال ، (لندن ، جونسون ، ١٩٦٩) ص ٥٨ .

وفى أثناء الحرب العالمية الثانية ، ورغم تعاطف الملك مع قضية الحلفاء ،
فإنه لم يعلن الحرب على ألمانيا ، إلا بعد أن أصبحت هزيمتها مؤكدة . وقد أكسبه
هذا الموقف ثناء الحلفاء ومكن المملكة العربية السعودية من الانضمام إلى هيئة
الأمم المتحدة كعضو مؤسس .

وفى عام ١٩٥٣ خلف الملك عبد العزيز ابنه سعود ، الذى حكم
من عام ١٩٥٣ إلى عام ١٩٦٤ م . لقد أسهم الملك سعود ، إلى حد ما
فى تقدم المملكه العربية السعودية ، ففى مدة حكمه ، اتسع مجال التعليم ،
وانفتح المجتمع السعودى على العالم الخارجى ، وانخرط عدد أكبر من أبناء الشعب
فى الحياة العامة ووظائف الدولة . ورغم ضخامة الموارد البترولية ، فإن اقتصاد
المملكه قد تعرض فى عام ١٩٦٤ إلى بعض المصاعب ، فضلا عما كان يعانيه
من تضخم شديد . وقد عزت الأسرة المالكة هذه الحالة ، إلى سياسة سعود التى
قيل عنها أنها لم تكن ملائمه للظروف السائده آنذاك .

« وبالرغم من الدخل الكبير من البترول ، فإن خزينة الدولة كانت خاوية ... ومهما
كان اختلاف الآراء من وقت إلى آخر ، فإنه سرعان ما بدا واضحا ، أن معظم قادة البلاد ،
بما فى ذلك كبار العلماء ، قد اتفقوا على خلع سعود وأن يستبدل به أخوه الملك فيصل رحمه
الله(٧) » .

وكنتيجة لذلك ، قررت الأسرة المالكة ، بموافقة العلماء ، إجبار الملك
سعود على التنازل عن العرش ، وتولية أخيه فيصل ملكا . وفى عام ١٩٦٤ ،
نودى بفيصل ملكا على المملكة العربية السعودية ، وغادر أخوه سعود البلاد ،
حيث توفى فى أثينا فى عام ١٩٦٩ .

وعندما تولى فيصل الملك ، كان النظام السياسى السعودى محاطا بالكثير

(٧) جيرالد ديجورى . فيصل ملك المملكة العربية السعودية . (نيويورك ، فريدريك بريجر ، ١٩٦٧) ،
ص ٩١ – ٩٢ .

من المشاكل . ولم يقتصر الأمر على الركود الاقتصادى ، بل إن البلاد كانت مشتبكة فى سلسلة من المنازعات مع مصر وسوريا والعراق واليمن . وكانت أولى اهتمامات فيصل ، هى إعادة الثقة العامة ، وتصحيح المسار الاقتصادى ، وتحسين العلاقات المتدهورة مع جيرانه من الدول العربية . ومن أبرز المشاكل التى واجهت فيصل ، أن سياسة الرئيس المصرى جمال عبد الناصر كانت تشكل تهديدا للاتجاهات العربية المحافظه التى كان يمثلها . ففى عام ١٩٦٢ ، أرسل عبد الناصر قوات لمساعدة الثورة فى اليمن ، فبادر فيصل بإرسال المساعدات المالية ، وتقديم الدعم السياسى للملكيين . وقد ساعدت هذه الإجراءات على هزيمة القوات المصرية ، ووضعت حدا لتدخلها فى شئون اليمن .

وتنفيذا للوعد الذى قطعه للشعب السعودى ، عندما اعتلى العرش ، قام فيصل بوضع برنامج طموح للإصلاح الاجتماعى والاقتصادى والتربوى ، ووضعت خطة خمسية تحت إشرافه ، وخولت جميع الهيئات الحكومية والوزارات ، سلطة تنفيذ الخطة . فاتسع مجال الخدمات الاجتماعية ، وزاد عدد مدارس البنين والبنات ، وبدأ الاقتصاد يبدى علامات سريعة نحو النهوض والتقدم . وكما سبق القول ، فعندما تولى فيصل الحكم ، لم تكن علاقات السعودية بالدول العربية الأخرى علاقات طيبة . وقد خرج فيصل بفكرة عقد مؤتمرات القمة العربية والإسلامية ، واستخدم هذه الفكرة فى تحسين علاقاته بمعظم الدول العربية ، وخاصة الدول التى تنتهج سياسة الاعتدال . كما استخدمت نفس الفكرة ، فى إزالة الخلافات فيما بين الدول العربية ، وتنسيق جهودها على المستوى الدولى . وكانت نتيجة تلك الجهود ، زيادة التعاون فى المجالات السياسية والاقتصادية .

كان فيصل من أشد الزعماء العرب دفاعا عن القضية الفلسطينية ، وكان هو الذى طلب ألا يسمح للخلافات والمنافسات بين الدول العربية ، أن تؤثر

على مصالح الفلسطينيين . وكانت وجهة نظره فى ذلك ، أن كل العرب والمسلمين ، يجب أن يتحدوا لمواجهة الأخطار التى تهدد مصالحهم الأساسية ، وهى الأخطار الناجمة عن الصهيونية .

وكان فيصل أحيانا يواجه نقداً من أولئك الذين اعتبروه رمزا للرجعية والتمسك بكل ما هو بال وقديم فى العالم العربى . وقد أجاب فيصل على هذا النقد بقوله :

> « ليس المهم فيما يختص بنظام حكم ما ، هو اسمه ، بل المهم هو أسلوب عمله . فهناك أنظمة جمهورية فاسدة . وهناك ملكيات صالحة ، والعكس صحيح . إن المقياس الحقيقى الوحيد لنظام ما ، سواء كان ملكيا أو جمهوريا ، هو مدى التجاوب بين الحاكم والمحكوم ، والدرجة التى يرمز بها إلى الازدهار والتقدم والمبادأة السليمة — ان تقدير قيمة الحكم يجب أن يكون بأفعاله وتكامل حكامه ، وليس باسمه[٨] » .

وفى أثناء حكم فيصل ، كان الشرق الأوسط يمر بثورة من التوقعات المتصاعدة ؛ مما أقنع الملك بأن التعقل والتفاهم المتبادل ، هما الوسيلتان الوحيدتان اللتان يستطيع بهما القادة مواجهة شعوبهم . إن الحكام الذين لم يستطيعوا الوفاء بتعهداتهم ، لم يستحقوا مركز القيادة . كان الملك ينظر إلى المتطرفين والثوريين ، نظرته إلى جماعات نشطة وخلاقة فى مجال الكذب . ولم يكن من رأيه أن الوسائل المتطرفة أو الثورية ، تصلح للمجتمع السعودى ، ولذلك فقد اتبع سياسة إصلاحية تدريجية ، بدلا من الأسلوب الثورى . وقد أدرك فيصل أن الاصلاحات المتطرفة ، فى المجتمع الملتزم بتراثه وتقاليده ، كالمجتمع السعودى ، كفيلة بتحطيم المؤسسات القائمة ، وجعل الإصلاح الحقيقى بالغ الصعوبة .

---

(٨) ماجد خدورى . العرب المعاصرون : دور الشخصيات فى السياسة الدولية (بلتمور ، ماريلاند ، دار جون هوبكنز الجامعية للنشر ، ١٩٧٣) ص ٨٨ .

ونتيجة لهذا النوع من الضغط ، وتقديراً للموقف السياسى المتغير فى الشرق الأوسط ، أيقن فيصل أنه يستطيع تحويل هذا التذمر المتزايد ، إلى قوة خلاقه . إن التذمر ، كما أدرك فيصل ، لم يكن ناجماً عن رغبة فى هدم النظام ، ولكن عن رغبة فى تحسين أدائه . ومنذ أن تولى فيصل الملك ، بدأ سلسلة من التغييرات ، تهدف إلى استغلال ذلك التذمر ، لتحقيق هذا الهدف الأخير .

وهكذا أعيد تنظيم الوزارة ، وأنشئت إدارات ووكالات جديدة ، وطعم الجهاز الحكومى بدماء جديدة . وبدأت الإذاعة والتليفزيون والصحف توسع من نشاطها ، وأصبحت البلاد أكثر تعرضا للمؤثرات الخارجية . وأدى الاحتكاك بالغرب ، وبأفكاره وتكنولوجيته ، إلى أن أخذ النظام الحاكم ، يعيد النظر فى تقدير مواقفه .

كان هناك إيمان بأن التغيير أمر حتمى ، وإن كان ذلك لا يستلزم أن يكون عاملا على التمزق . وفى ذلك الوقت ، كانت علاقات المملكة مع معظم الدول العربية والإسلامية آخذة فى التحسن ، وبدا وكأن معالجة السعودية للمشاكل آخذة فى التحسن والقبول . وفى نفس الوقت ، لم يتردد فيصل فى التعبير بصراحة عن وجهة نظره فى الخلافات بين العرب .

وكنتيجة مباشرة لسياسة الاعتدال ، اتبع فيصل كذلك سياسة الصراحة ، وهى ما يمكن اعتبارها من عوامل نجاحه . وفى تجمع جماهيرى عقد فى الرياض فى عام ١٩٦٣ ، عبر فيصل عن صراحته ، بالرد على التهم والدعاية المصرية التى كانت تهدف إلى استهجان الخط السياسى السعودى :

« لا يوجد فرق بيننا وبين الشعب المصرى ، ولكن الفرق موجود بيننا وبين حكام مصر ، ونحن على استعداد لقبول حكم العرب فى هذه الخلافات . إننا لا نلقى بالشعارات الفارغة ،

بل إن كل ما نقوله نفعله ... كن كالعسل مع الذين يسعون لصداقتك ، وسماً زعافا للذين يجرأون على الهجوم عليك[٩] » .

وبالإضافة إلى ذلك ، كانت هناك مواقف أخرى للسياسة الخارجية السعودية فى عهد فيصل ، تلك هى المواقف المعادية للصهيونية ، والمناوئة للشيوعية . وبالرغم من أن المملكة العربية السعودية ، كانت تحبذ زيادة التعاون مع الغرب عامة ، والولايات المتحدة خاصة ، إلا أن ذلك لم يمنع السعوديين من انتقاد ما رأوا أنه خطأ فى سياسة الغرب . وبالنسبة للقضية الفلسطينية ، وقضايا تقرير المصير والاستعمار ، كانت المملكة العربية السعودية ، تقف دائما إلى جانب بلدان العالم الثالث ، ولم تحاول إخفاء تعاطفها مع قضاياهم .

إن احتلال إسرائيل للقدس ، يعتبر فى نظر السعوديين إهانة ، ذلك أنهم يعتبرون أنفسهم حراس الأماكن المقدسة . وقد كان الدعم المتواصل من الولايات المتحدة لإسرائيل من أهم أسباب الخلاف بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة . وبينما كانت المملكة ، تزاول الضغط على الدول التى تقدم مساعدات لإسرائيل ، نجدها تقدم المساعدة المالية والسياسية لمصر وسوريا والأردن ، فى صراعهم ضد إسرائيل . ويعتبر حظر تصدير البترول فى عام ١٩٧٣ ، من أكبر الأدلة على ذلك . لقد نجحت هذه السياسه فى حث الولايات المتحدة على القيام بدور الوساطة بين العرب وإسرائيل .

ورغم ما أظهرته المملكة العربية السعودية من عدم رضاء نحو سياسة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط ، إلا أنها مازالت تبذل جهودا واسعة للضغط على أمريكا ، وجعلها تتفهم وجهة نظر العرب وعدالة قضيتهم .

وعلى المستوى المحلى ، نجد أن هذه السياسة ، تتمشى مع أراء وأفكار

---

(٩) ديجورى . المرجع السابق ، ص ١٦٣ .

الشعب السعودى . إن موقف الحكومة السعودية بالنسبة للقضايا الاخرى ، مثل الشيوعية والصهيونية والأمبريالية والتفرقة العنصرية ، قد عكس الاعتقادات الدينية ، وتقاليد الشعب السعودى . إن كل الأيديولوجيات الأجنبية أو الفلسفات المستوردة ، - كما ترى ذلك الحكومة السعودية - هى ضد مشاعر وأفكار الشعب السعودى ، ولهذا السبب ، نجد أن السياسة السعودية نحو الاتحاد السوفييتى -- كقوة دولية - كانت دائما متزنة ولكنها غير متحمسة . وترجع العلاقات بين البلدين إلى وقت بعيد ، ولكنها لم تبدأ بشكل رسمى إلا عام ١٩٢٦ .

« إن الكتاب السوفييت الذين يكتبون عن المملكة العربية السعودية ، لا يفوتهم أبدا ، أن يذكروا بأن الاتحاد السوفييتى كان أول دولة تعترف بابن سعود حاكما على الحجاز ، بعد استيلائه عليها فى عام ١٩٢٦ . وثمة دليل آخر على الصداقة بين البلدين . كما يقولون ، هو الزيارة التى قام بها الأمير فيصل إلى موسكو فى عام ١٩٣٢ على رأس وفد حكومى . وقد قابل الأمير كلا من ستالين ومولوتوف ، ولا شك فى أنه أصغى جيدا لكل ما قالوا له ، وخاصة ما يتعلق بالرعاية التى يقدمونها للمسلمين فى جنوب الاتحاد السوفييتى ، الذين كان عددهم فى عهد القيصر ، أى قبل ذلك بست عشرة سنة ، أكبر مما هو عليه الآن[١٠] » .

ومع أن زيارة فيصل لموسكو ، ترتب عليها أن زاد عدد الحجاج السوفييت إلى مكة ، إلا أن العلاقات بين الدولتين ظلت غير ودية . وبسبب اعتراف السوفييت بممارستهم للإلحاد ، أنهت السعودية وجود البعثة الدبلوماسية الروسية فى جدة فى عام ١٩٣٨ . ومنذ ذلك الوقت ، لم تقم أية علاقات رسمية بين الدولتين . هذا ، ويجب أن نشير ، إلى أن الروس كانوا يسعون دائما لإقناع السعوديين ، باستئناف العلاقات الدبلوماسية ، ولكن دون جدوى . وعندما اعتلى الملك فيصل العرش فى عام ١٩٦٤ ، أرسل له ميكويان ، وزير الخارجية السوفييتى فى ذلك الوقت ، رسالة تهنئة . وقد وصف مراسل صحيفة

(١٠) ديجورى . المرجع السابق ، ص ٧٤ .

البرافدا فى القاهرة الملك بأنه مصلح . وقال إنه وقع على قرارات مؤتمر عدم الانحياز ، الذى يطالب بتصفية القواعد الأجنبية[١١]

كما قيل أيضا ، إن مراسل صحيفة أزفستيا أمضى عشرة أيام فى المملكة العربية السعودية ، وهناك قابل الملك فيصل الذى أخبره أن المملكة لا تكن ضغينة للروس ، وأن السعوديين لا ينوون قصر علاقاتهم على دول الغرب . وعند عودة المراسل ، كتب مقالا امتدح فيه نظام الحكم السعودى[١٢] .

ورغم كل المحاولات السوفييتية لكسب رضاء السعودية ، فإن العلاقات بين الدولتين ماتزال مقطوعة . وعلى مستوى الأمم المتحدة ، يتجنب الدبلوماسيون السعوديون أى اتصال بالسوفييت . ومع ذلك ، فكثيرا ما تتفق أصوات المملكة العربية السعودية والاتحاد السوفييتى ، فى كثير من القضايا المطروحة . ومن هذه القضايا مثلا ، موضوع الاستعمار والقضاء على الاستعمار ، والتمييز العنصرى ، وقبول دول أعضاء جدد ، والرقابة على الأسلحة النووية وخفض التسليح ، إلخ ..

لقد خططت السياسة السعودية داخل الأمم المتحدة ، لتعكس المصالح القومية السعودية ، وتساعد على خلق بيئة تؤدى إلى التوافق والتعاون الدوليين . والقرارات الخاصة بالسياسة الخارجية داخل الأمم المتحدة تبلغ عادة ، عن طريق وزارة الخارجية ، إلى الوفد السعودى فى الأمم المتحدة ، ويجرى تنفيذها بواسطة الرسميين السعوديين الذين يمثلون المملكة فى مقر الأمم المتحدة . ومع أن بعض المسائل البسيطة ، تترك لتصرف المندوب السعودى لدى الأمم المتحدة ، إلا أن الموضوعات الأكثر أهمية ، تستلزم الحصول مسبقا على موافقة واضعى السياسة فى

(١١) المرجع السابق ، ص ٧٥ .
(١٢) المرجع السابق ص ٧٥ - ٧٦ .

وزارة الخارجية . وقد لعب السفير السعودى السابق جميل البارودى ، بسبب طول اشتراكه مع الوفد السعودى لدى الأمم المتحدة ، دورا هاما فى تشكيل السياسة السعودية داخل الأمم المتحدة . وقد مكنته خبرته ، ومعرفته ، وعلاقاته الشخصية مع القادة السعوديين ، من التأثير فى مضمار العلاقات بين السعودية والأمم المتحدة .

ومنذ أن اعتلى الملك خالد العرش فى عام ١٩٧٥ ، واصلت المملكة العربية السعودية انتهاج نفس السياسة ، وأخذت تقوم بدور أكثر نشاطا وجرأة فى الشئون الدولية ، يدل على ذلك دور السعودية فى الأزمة اللبنانية فى عام ١٩٧٤ - ١٩٧٧ ، ودورها القيادى فى منظمة الأوبك ، ومحاولاتها المستمرة للتوصل إلى اتفاق مقبول فى قضية الشرق الأوسط . لقد لقيت سياسة الملك خالد وولى عهده الأمير فهد بن عبد العزيز قبولاً متزايداً على كافة المستويات المحلية والعربية . ولقد كان للإصلاحات الداخلية الكبيرة التى تمت تحت قيادتهما أثر كبير فى تعزيز الجبهة الداخلية ورفع مكانة المملكه فى المجالات الدوليه . لقد أصبحت الرياض فى عهدهما عاصمة دولية هامة يحج إليها مئات الزعماء والقاده من مختلف أنحاء العالم . إن مهمة الدبلوماسية السعودية داخل الأمم المتحدة ، قد ازدادت نشاطا ، وهى تسعى فى سبيل ذلك إلى تحقيق كل هذه الأهداف ، وخدمة المصالح القومية السعودية .

ومع أن المملكة العربية السعودية ، قد اتخذت مواقف مختلفة تجاه الأمم المتحدة فى عدة مناسبات ، إلا أن القاعدة الأساسية للسياسة السعودية تجاه هذه المنظمة ، ظلت ثابتة لا تتغير ، وهى السياسة التى تقوم على التحفظ والتعاون .

وإذا كانت المواقف التى وقفتها المملكة العربية السعودية فى الأمم المتحدة منذ إنشائها فى عام ١٩٤٥ تستحق فصلا خاصاً ، فأن هذا سوف يكون موضوع بحثنا فى الفصل التالى .

الفصل الثالث

الموقف الرسمى للمملكة العربية السعودية وموقف الصفوة السعودية تجاه الأمم المتحدة

كما سبق أن ذكرنا ، فإن المملكة العربية السعودية ، تعتبر أحد الأعضاء المؤسسين ، للأمم المتحدة . وهذه العضوية ، بالنسبة لها ، لم تكن تعنى فقط مصدرا للهيبة ، ولكنها كانت أيضا وسيلة للأمان والاعتراف الدولى . والمملكة العربية السعودية ، مثلها فى ذلك كمثل الدول الصغيرة الأخرى ، وجدت تشجيعا لها فى قيام الهيئة العالمية الجديدة . لقد كانت آثار التدمير التى خلفتها الحرب العالمية الثانية ، سببا فى أن أعادت الدول النظر فى الظروف السياسية القائمة ، وأخذت تبحث عن أشكال جديدة للتنظيم الدولى . وعندما اجتمع الحلفاء المنتصرون لجنى ثمار جهودهم فى محاربة قوى النازيه والفاشيه ، أيقنوا بضرورة قيام شكل جديد من التكتل الدولى ، يهدف إلى الحفاظ على السلام والأمن الدوليين . وقد دعيت تلك الدول ، ومن بينها المملكة العربية السعودية ، التى أعلنت الحرب على قوات المحور ، إلى الاشتراك فى تأسيس الأمم المتحدة . ولم يقتصر دور المملكة على العضوية ، ولكنها لعبت دورا نشطا فى مداولات تلك الهيئة العالمية .

الموقف السعودى الرسمى تجاه الأمم المتحدة

منذ أن تكونت هيئة الأمم المتحدة فى عام ١٩٤٥ ، كان الموقف السعودى نحوها ، يتميز بالتأييد الصريح والواضح . وفى الخطاب الذى ألقاه

الأمير فيصل بن عبد العزيز ، الذى كان رئيسا لوفد المملكة العربية السعودية ، فى مؤتمر سان فرانسيسكو الخاص بالتنظيم الدولى ، والذى وضع أساس إنشاء هيئة الأمم المتحدة ، شرح الأمير فيصل موقف المملكة كالاتى :

« إن هذا الميثاق ، لا يمثل الكمال كما تراه الدول الصغيرة ، ومع ذلك ، فهو بلا شك أفضل ما قدمته الشعوب التى تمثل خمسين دولة ، قاسى كثير منهم فى نضالهم من أجل الحرية ، والدفاع عن الإنسانية والتحرر من العبودية . والله وحده يعلم إلى متى كان يمكن لتلك المعاناة أن تستمر ، أو متى كانت تستطيع التخلص من مآسيها وكوارثها . لقد شاهدنا قوى الطغيان تسود أوربا ، وتهدد الشرق الأدنى والشرق الأوسط . ولكن بعون الله ، أمكن قهر هذه القوى تماما . إن السعادة والفرحة لتملأنا ، نحن أبناء الشرقين الأدنى والأوسط ، وخاصة الدول العربية ، لتداعى آخر معاقل الظلم والطغيان . والواقع ان العالم كله مدين ببقائه إلى الأمم المتحدة التى دخلت الحرب ، مضحية بخيرة شبابها وثرواتها فى سبيل أمن وسلام الجنس البشرى[١] » .

ومهما يكن من أمر ، فإن المملكة العربية السعودية لم تكن دائما راضية عن المواقف السياسية لهيئة الأمم المتحدة ، وخاصة فيما يتعلق بالنزاع العربى الإسرائيلى . وقد كانت ، مثلها فى ذلك كمثل معظم الدول الصغيرة ، مليئة بالآمال فى أن تصبح الهيئة الدولية الجديدة ، أداة للسلام والنظام والعدالة الدولية . ولكن هذا الشعور بالثقة والتفاؤل اهتز عندما قامت الأمم المتحدة ، فى عام ١٩٤٧ ، بتقسيم فلسطين . إن القضية الفلسطينية بالنسبة للسعوديين ، تمثل عجز الأمم المتحدة عن تحقيق العدالة فى جلساتها ، وفى وضع قراراتها . وفى خطابه أمام الجمعية العامة ، فى دور انعقادها الثانى ، عبر الأمير فيصل ، رئيس الوفد السعودى ، عن خيبة أمل العرب ، وفقدان ثقتهم فى الأمم المتحدة ، قائلا :

« لقد جئنا إلى الجمعية العامة ، يحدونا الأمل فى أن تقوم الدول صغيرها وكبيرها ، ببذل جهودها فى سبيل رفع القيم الأخلاقية . جئنا إلى هنا يحدونا الأمل فى أن تجمع الأمم كلها

(١) وفد المملكة العربية السعودية فى الأمم المتحدة ، « تصريح ألقاه صاحب السمو الملكى الأمير فيصل ، رئيس الوفد السعودى فى مؤتمر سان فرانسيسكو الخاص بالتنظيم الدولى : ١٩٤٥ – ١٩٤٦ م » ص ١ .

على احترام ومساندة حقوق الإنسان والعدالة الإنسانية ، وأن تكون هذه الهيئة ، أداة لإقرار الأمن والسلام العالميين . وفى نفس الوقت ، كنا نأمل فى أن نقدم أساسا سليما لحسن التفاهم المتبادل بين كل الشعوب . ولكن مع الأسف ، جاءت توصيتها اليوم مبددة لكل آمالنا . لقد عاهدنا أنفسنا أمام الله وأمام التاريخ ، أن نلتزم ببنود الميثاق التزاما أمينا ، وبالتالى نحترم حقوق الإنسان ، ونرفض العدوان . غير أن توصية اليوم ، قوضت الميثاق ، وكل الاتفاقيات السابقة له[٢] » .

وكان رد فعل الوفود العربية الأخرى التى حضرت الجمعية العامة ، مماثلا فى معارضتهم لتقسيم فلسطين . وقد عبر مندوب سوريا عن موقف بلاده بالعبارة الآتية :

« أيها السادة ، لقد مات الميثاق . ولكنه لم يمت ميتة طبيعية ، بل قتل ، وكلكم تعرفون من هو الجانى[٣] » .

وعبر الدكتور فاضل الجمالى ، مندوب العراق ، عن رد فعل خطة التقسيم بقوله :

« كنا فى سان فرانسيسكو ممتلئين بالآمال نحو العالم ، أما اليوم ، فقد تبددت هذه الآمال . لقد كنا دائما نظن أن الإنسانية هى حصن العدالة ، أما اليوم ، فإن هذا الإيمان قد تداعى[٤] » .

وفى عام ١٩٥١ ، ازداد شعور المملكة العربية السعودية بالتشاؤم وخيبة الأمل ، عندما رفضت الأمم المتحدة إدراج قضيتى مراكش وتونس فى جدول أعمال الجمعية العمومية .

غير أن تجارب المملكة العربية السعودية مع الأمم المتحدة ، لم تصل بها إلى اليأس الكامل . فرغم ما كان يشعر به السعوديون من خيبة أمل ، أدركوا أنه لا بديل للأمم المتحدة . إن هذه الهيئة ، فى كثير من النواحى ، ليست سوى

(٢) المضبطة الرسمية لمحاضر جلسات العامة للأمم المتحدة ، الجلسة الكاملة رقم ١٢٨ فى ١٩٤٧/١١/٢٩ م ، ص ١٤٢٥ .

(٣) المرجع السابق . ص ١٤٢٧ .

(٤) المرجع السابق : ص ١٤٢٦ .

انعكاس لحقائق العالم . إن تذبذب مشاعر المملكة العربية السعودية والدول العربية الأخرى نحو الأمم المتحدة ، كان دائما يعكس تجاربها الطويلة مع المنظمة الدولية .

« إن كل هذه التجارب للشعوب العربية مع الأمم المتحدة ، تبين العلاقة الوثيقة بين تطور الأمم المتحدة والتغييرات العميقة التى جرت فى العالم العربى . لقد كانت هذه العلاقة تتسم دائما بالحركية ، وتميزت بالعديد من التقلبات ، تبعا لاختلاف الظروف التى واجهت كلا من العالم العربى والأمم المتحدة[٥] » .

وهكذا ، ورغم خيبة الأمل ، فقد ظلت المملكة العربية السعودية عضوا نشطا فى الهيئة العالمية ، وكانت مشاركتها تتسم دائما بالحذر والرغبة الصادقة فى التعاون وتعزيز كل ما من شأنه رفع مكانة العرب والدفاع عن مصالحهم سواء كان ذلك داخل أروقة الأمم المتحدة أو خارجها .

مواقف الصفوة السعودية تجاه الأمم المتحدة

يجدر بنا فى هذه المرحلة بالذات ، أن نشير إلى أن أية محاولة لدراسة موقف أمة ما نحو الأمم المتحدة ، لا يمكن أن تكون كاملة بدون دراسة موقف الصفوة من أفراد الشعب ، نحو تلك المنظمة الدولية . ان الصفوة فى أى مجتمع يلعبون دورا هاما فى مضمار السياسة الحكومية ، ولهم عليها تأثير كبير ، سواء على المستوى القومى أو المستوى الدولى . ولهذا السبب ، سنحاول الآن دراسة موقف الصفوة السعودية نحو تلك الهيئة الدولية .

إن الاهتمام بدراسة سلوك الصفوة ، أصبح اليوم موضوعا شائعا بين علماء الاجتماع . ويفترض التحليل العلمى لمواقف الصفوة ، ان كل الأجهزة السياسية

(٥) محمد عفيفى . العرب والأمم المتحدة ، (لندن ، شركة لونجمان وجرين ، ١٩٦٤ م) . ص ١٠٢ .

تنقسم أساسا إلى مجموعتين : الأولى تضم الذين يحكمون ، والثانية تضم المحكومين . والصفوة السياسية هى أولئك الذين يملكون أكبر قوة سياسية ، ويتخذون أهم القرارات فى أى نظام ما . فبالنسبة لمواهبهم وثقافتهم ومركزهم الاقتصادى ، فإن هؤلاء الصفوة ، يقومون بدور مؤثر ، ليس فقط فى الحكومة ، أو الأعمال التجارية أو الصناعية ، ولكن أيضا فى مجالات أخرى ذات تأثير على حياة الشعب . ومن بين الرواد الذين درسوا ظاهرة الصفوة ، أو حبذوا الاهتمام بها كوسيلة تحليلية ، نذكر ثلاثة من العلماء البارزين فى هذا المجال ، هم جاتيانو موسكا Gaetano Mosca ، وفيلفريدو باريتو Vilfredo Pareto ، وروبرت مايكلز Robert Michels . والمفاهيم الأساسية التى استند اليها بعض أو كل هؤلاء العلماء هى : « الطبقة السياسية Political Class » ، « الصفوة الحاكمة Governing Elites » ، « الأقلية الحاكمة The Oligarchy » ، « القادة Leaders » ، « الجماهير Masses » ، « الطبقية Stratification » ، « النفوذ Influence » ، « الصراع Conflict » ، « السلطة Authority » .

ولأهمية الدور الذى تقوم به الصفوه فى حياة الشعوب كتب الأستاذ ريتشارد ميريت يقول :

« تلعب الصفوة دورا رئيسيا فى المجال السياسى . فهى التى تشكل وتعكس قيم المجتمع ، واتجاهاته ومعتقداته ، بطريقة فورية ، وهى التى ترسى معايير الذوق والكياسة ، وهى الأداة الفعالة فى تشكيل المؤسسات العامة ، التى هى الإطار الذى تدور فيه حياتنا . وهى التى تضع أو توضح المتطلبات داخل الجهاز السياسى ، سواء كمجموعة أو كأفراد ، وهى التى تحافظ على استمرار وسائل الاتصال فى داخل الجهاز ، وتقر وتفسر وتفرض القواعد التى تحكمنا[٦] » .

(٦) ريتشارد ل . ميريت . دراسة تمهيدية للسياسة المقارنة (شيكاغو : راند اماك نالى وشركاه ، ١٩٧٠ م) ص ١٠٤ .

وإذا كان هذا هو واقع الحال بالنسبة للدور الذى تقوم به الصفوه فى أى بلد من البلدان فإن عرضا لآراء الصفوه السعودية تجاه الأمم المتحدة يصبح منطقيا .

عرض لآراء الصفوة فى المملكة العربية السعودية تجاه الأمم المتحدة

فى بلد مثل المملكة العربية السعودية على وجه الخصوص ، توجد خطورة فى محاولة تحديد الموقف السياسى نحو الأمم المتحدة ، بالاقتصار على المعلومات العامة ، والانطباعية المتاحة . فنظراً لأن أجهزة الاتصال والثقافة لا تزال فى طور النمو ، فإنه يصبح من المشكوك فيه ، أن تكون للفرد السعودى العادى ، وجهة نظر شاملة نحو الأمم المتحدة ، هذا إذا كان قد سمع عنها على الاطلاق . ولذلك فقد رأينا ، أن يكون انتقاؤنا للعينات من بين الأفراد الذين نالوا قسطا عاليا من التعليم ، ممن يتسمون بالخبرة ولهم قدر من النفوذ ، إذ بذلك نستطيع أن نتوقع ان تكون معلوماتهم وآراؤهم نحو الأمم المتحدة ، على درجة كافية من النمو والنضج .

ولكى يمكن تحديد هذا الموقف ، وبعض أبعاده ، تحديدا واقعيا ، فقد أجري استقصاء فى المملكة العربية السعودية من أجل هذا الغرض . وقد استخدم هذا النوع من الاستقصاء لأسباب عملية ونظرية معا . فمن جهة ، لا يوجد إطار مناسب يمكن بواسطته انتقاء عينة تستطيع ، من الناحية الإحصائية ، أن تمثل المجتمع السعودى كله . وبالنسبة للموارد التى كانت متيسرة للمؤلف ، لم يكن بالإمكان محاولة القيام بتلك المهمة الصعبة ، ألا وهى الاستقصاء فى كل مناطق شبه الجزيرة العربية الممتدة الأطراف .

وبالنسبة لهذا التقييد للسكان ، الذين يمكن اختيار العينة من بينهم ، لم يكن من الممكن عمليا ، استخدام أى نوع من العينات الاحتمالية ، وذلك بسبب الصعوبات السابق ذكرها . وقد تم توزيع استمارات الاستقصاء فى المملكة العربية السعودية ، بواسطة أصدقاء للمؤلف لهم خبرة كافية فى مجال ادارة أسئلة الاستقصاءات . وقد وزعت الأسئلة على أكثر من ٥٠٠ فرد ، من بين صفوة السياسيين والإداريين والمثقفين ، وأجاب على الأسئلة ٧٤,٢٪ منهم .

وقد اشتمل الاستقصاء على ٣٥ بندا ، تهدف إلى الحصول على المعلومات عن موقف المجيبين تجاه الأمم المتحدة ، وتم تنفيذه فى الفترة من ٥ ديسمبر ١٩٧٦ إلى ١٩٧٧/١/٢٥ ، أى بعد مرور ما يزيد على عام على إقرار توصية الأمم المتحدة بادانة الصهيونية كنوع من التمييز العنصرى والتفرقة العنصرية ، ولذلك فان الأثر المباشر لهذا الحدث يكون قد زال بدرجة كبيرة .

ولما كانت الحكومة هى أكبر مستخدم للعمالة فى المملكة العربية السعودية ، فانه لا يستغرب أن يكون عدد كبير من المجيبين على أسئلة الاستقصاء من الوسط الحكومى . والمجموعة الكبيرة الثانية هى مجموعة الطلبة ، سواء الذين أنهوا دراستهم أو الذين لازالوا يتابعونها . أما المجموعات الأخرى من القطاع الخاص ، فكانت أقل تمثيلا ، وإن كان عدد الذين أجابوا عن الأسئلة ، يعتبر مناسبا لغرضنا .

ومع أن المؤلف يعترف بالقصور التنظيمى لهذا الإستقصاء ، إلا أنه قام بتحليل البيانات بشىء من الثقة والواقعيه . والأمر على كل حال يعتبر رائدا ، فهو الأول من نوعه الذى يهتم بالرأى العام فى المملكة العربية السعودية تجاه الأمم المتحدة . ويدرك المؤلف تماما ، حدود التعميم من واقع البيانات التى تم تجميعها . إن أهم ما يمكن أن يسهم به هذا المشروع ، هو أن يصبح من العوامل المشجعة على تجميع بيانات أكثر فاعلية ، وهو ما يسعد المؤلف أن يرى الكثير منه .

تحليل المعلومات

كما سبق التنويه ، فإن الموظفين الحكوميين والطلبة يكونون أكبر مجموعتين بين المجيبين على الأسئلة . ومن بين موظفى الحكومة ، نستطيع أن نجد عددا كبيرا من الحرفيين والمهنيين ، كالمدرسين والصحفيين والقضاه والمستشارين وما شابه ذلك . وفيما يلى قائمة بكل المجموعات التى أجابت على أسئلة الاستقصاء :

جدول رقم (١) أنواع المجموعات التى أجابت على أسئلة الاستقصاء

الوظيفـة	العدد	النسبة المئوية
موظفون حكوميون	١٦٧	٤٥
رجال أعمال	١٨	٤,٩
موظفو الأمم المتحدة	٢	٠,٥
مهنيون	٧	١,٧
صحفيون	٦	١,٦
مربون	٢٩	٧,٨
كتاب ومؤلفون	٦	١,٣
قضاة	٢	٠,٥
طلبه (خريجون أو تحت التخرج)	١٢٩	٣٤,٨

وعند القيام بتفسير البيانات ، لوحظ الآتى :

من بين ٣٧١ شخصا أجابوا على أسئلة الاستقصاء ، ذكر ٢٢٢ منهم (٥٩,٨٪) بأنهم يعتقدون أن الأمم المتحدة ضرورية جدا للجنس البشرى .

أما الذين قالوا إن الأمم المتحدة لا فائدة منها ، فقد بلغ عددهم ٢٦ (٧٪) . وبالنسبة لسؤال عما اذا كانت المملكة العربية السعودية ، قد استفادت من عضويتها فى الأمم المتحدة ، ذكر ٩٦ (٢٥,٩٪) أن المملكة قد استفادت كثيرا ، فى حين قال ٢١٦ (٥٨,٢٪) إنهم يعتقدون أن المملكة العربية السعودية لم تستفد شيئا من عضويتها فى الأمم المتحدة . وعند الإجابة على سؤال مماثل ، فيما يختص بتحديد الفوائد التى جنتها المملكة نتيجة لتلك العضوية ، كانت الإجابات كما هو موضح بالجدول التالى :

جدول رقم (٢) الفوائد التى عادت على المملكة العربية السعودية من الأمم المتحدة

نوع الفائدة	العدد	النسبة المئوية
قوة سياسية	١٢١	٣٢,٦
هيبـة	١٦٨	٤٥,٣
أمن واعتـراف	١١٧	٣١,٣
لم تستفد شيئا	٦٦	١٧,٨

وفيما يختص بتأييد المملكة العربية السعودية لبرامج الأمم المتحدة ، أجاب ٢٣١ (٦٢,٣٪) بأنهم يشعرون بأن المملكة كانت نصيرا قويا لبرامج الأمم المتحدة . واختلف ٤٨ (١٢,٩٪) ، فى حين امتنع ٨٣ (٢٢,٤٪) عن ابداء الرأى . والجدول رقم (٣) أدناه ، يوضح وجهات نظر السعوديين فى طبيعة مهمة الأمم المتحدة :

جدول رقم (٣) أهداف ومهمة الأمم المتحدة

نوع المهمة	العدد	النسبة المئوية
حل المشاكل الدولية	١٧٩	٤٨,٢
تشجيع سياسات القوى	٧٣	١٩,٧
فض المنازعات	١٥٦	٤٢
التعاون الدولى	١١٣	٣٠,٥

وعما إذا كان السعوديون يرون أن الأمم المتحدة منظمة لا فائدة منها ، أجاب ٣٢٨ (٨٨,٤٪) بلا ، فى حين أجاب ٣٧ فقط (١٠٪) بنعم . ويبدو أن هناك تناقضا بسيطا (١٠٪ إلى ٧,٥٪) بين هذا الجواب والجواب الذى ورد بالصفحة السابقة . والجدول رقم (٤) يبين ما إذا كان السعوديون يرغبون فى زيادة مشاركة بلادهم فى أنشطة الأمم المتحدة :

جدول رقم (٤) يجب أن تكون المملكة العربية السعودية أكثر مشاركة فى أنشطة الأمم المتحدة

هل يجب أن تزيد المملكه من مشاركتها فى الأمم المتحدة ؟	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشكل قاطع	٦	١٦,٢
أوافق	٢٢٦	٦٠,٩
أعارض بشـدة	١٤	٣,٨
أعـارض	٢٧	٧,٣
لا أعـرف	٤٠	١٠,٨

وقد تضمن الاستقصاء سؤالا عما إذا كان يجب على المملكة أن تسعى لكى تنتخب عضواً فى هذا مجلس الأمن . والجدول رقم (٥) يقدم الآراء فى هذا الموضوع .

وعند الإجابة على سؤال يتعلق بوصف دور المملكة العربية السعودية داخل الأمم المتحدة ، أجاب ١٥ (٤٪) بأنه كان متطرفا ، وذكر ١٨٤ (٤٩,٦٪) بإنه معتدل ، فى حين ذكر ١٤٥ (٣٩,١٪) بأنه محافظ ، وامتنع ٢٣ (٦,٢٪) عن إبداء الرأى .

جدول رقم (٥) يجب أن تكون المملكة العربية السعودية عضوا فى مجلس الأمن

هل يجب أن تكون المملكة عضوا فى مجلس الأمن ؟	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشكل قاطع	١١١	٢٩,٩
أوافـق	١٣٥	٣٦,٤
أعارض بشدة	١١	٣,–
أعـارض	١٩	٥,١
لا أعـرف	٩٠	٢٤,٣

وفى مجال إسهام المملكة العربية السعودية ماليا فى أنشطة الأمم المتحدة ، أجاب ٢٢٩ (٦١,٧٪) بأنهم يعتقدون أن المملكة تساهم بأكثر مما تحصل عليه من الأمم المتحدة . ورأى ٥٨ (١٥,٦٪) فقط أن هذا غير صحيح . وهنا يجب أن ننوه بأن مقدار ما أسهمت به المملكة فى ميزانية الأمم المتحدة ، بلغ ٠,٠٦٪ من الميزانية العامة للهيئة فى عام ١٩٧٦/٧٧ ، وبلغت هذه المساهمة ٠,٢٤٪ فى عام ١٩٧٨ . غير أن هناك اسهامات اختيارية قدمتها المملكة العربية السعودية للوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة .

وعند السؤال عما إذا كانت الأمم المتحدة تحظى باحترام كبير داخل المملكة العربية السعودية ، كانت الإجابات كما هو مبين بالجدول رقم (٦) .

جدول رقم (٦) الأمم المتحدة تحظى باحترام كبير فى المملكة العربية السعودية

الأمم المتحدة تتمتع باحترام كبير فى المملكة	العدد	النسبة المئوية
أوافـــق	٢٠١	٥٤,٢
أعـــارض	٩١	٢٤,٥
لا أعـــرف	٦٩	١٨,٦

وإذا جاء قرار الأمم المتحدة ، فى نزاع ما قد يطرأ مستقبلا ، مخالفا لمصالح المملكة العربية السعودية ، فما الذى تعتقد أنها ستفعله ؟ الجدول رقم (٧) يبين انعكاسات الآراء السعودية :

جدول رقم (٧) ما الذى يجب على المملكة العربية السعودية أن تفعله إذا جاء قرار الأمم المتحدة مخالفا لمصالحها

ما الذى يجب عمله فى حالة اتخاذ الأمم المتحدة قرارا ضد المصالح السعودية ؟	العدد	النسبة المئوية
تنسحب من الأمم المتحدة	٣٩	١٠,٥
تبقى فى الأمم المتحدة ولكن ترفض قرارتها	٢٥٨	٦٩,٥
تبقى فى الأمم المتحدة وتنفذ قرارتها	٣٢	٨,٦
لا رأى	٤٠	١٠,٨

تبين الأرقام السابقة ، أن ٣٩ شخصا فقط رأوا وجوب انسحاب المملكة العربية السعودية من الأمم المتحدة إذا جاءت قرارتها مخالفة لمصالح المملكة . وقد أكدت غالبية الإجابات على أهمية البقاء فى الأمم المتحدة ، وهذا بالطبع دليل على شدة الالتزام بالهيئة العالمية . وقد عبر السعوديون عن هذا الالتزام بالشكل الآتى : ٢٩١ من المجيبين (٧٨,٤٪) شعروا بأن كل الأمم ، بما فيها المملكة العربية السعودية ، يجب أن تزيد من إسهامها فى الأمم المتحدة . ولم يشط عن هذا الرأى سوى ٣٧ (١٠٪) ، فى حين أن ٣٩ (١٠,٥٪) لم يعبروا عن أى رأى . وعندما سئلوا عن أرائهم فى موظفى الأمم المتحدة ، أجاب ٢٤٦ (٦٦,٣٪) بأن السعوديين بصفة عامة ، ينظرون إلى موظفى الأمم المتحدة باحترام كبير ، فى حين أجاب ٥١ (١٣,٧٪) بأن موظفى الأمم المتحدة ، ينظر اليهم بقليل من الاحترام . وقال ٢٩ (٧,٨٪) إن السعوديين لا يهتمون بموظفى الأمم المتحدة ، وامتنع ٤١ (١١,١٪) عن إبداء الرأى .

وإذا توقفت الأمم المتحدة عن العمل ، فهل سيصاب النظام الدولى بضربة شديدة ؟ الجدول رقم (٨) يوضح رأى السعوديين فى ذلك :

جدول رقم (٨) هل يعتبر اختفاء الأمم المتحدة ضربة دولية شديدة ؟

هل اختفاء الأمم المتحدة يعتبر ضربة دولية شديدة ؟	العدد	النسبة المئوية
نعـــم	١٧٩	٤٨,٢٪
لا	١٠٠	٢٧٪
لا أعـرف	٨٦	٢٣,٢٪

وعن السؤال : هل ترى أن الأمم المتحدة منظمة لا فائدة منها ، وإذا

كانت الإجابة بالإيجاب ، هل يجب حلها ؟ الجدول رقم (٩) يبين مشاعر المجيبين :

جدول رقم (٩) إذا كنت تظن أن الأمم المتحدة منظمة لا فائدة منها ، فهل ترى وجوب حلها ؟

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	٧٥	٢٠,٢
لا	٢٣٦	٦٣,٦
لا رأى	٥٥	١٤,٨

وعند الإجابة على سؤال مختلف ، إعتقد ٢٧١ (٧٣٪) أن الأمم المتحدة ، وسيلة مفيدة لزيادة التعاون الدولى . وفى حين ذكر ٧٠ (١٨,٩٪) أنهم لم يكونوا يعرفوا أن المملكة العربية السعودية عضو مؤسس فى الأمم المتحدة ، استطاع ٢١٦ (٥٨,٢٪) أن يجيبوا على هذا السؤال بالإيجاب . كما استطاع ٣١٤ (٨٤,٦٪) أن يذكروا أن الملك فيصل ، كان أول مندوب سعودى فى مؤتمر سان فرانسيسكو للتنظيم الدولى ، الذى عقد فى عام ١٩٤٥/١٩٤٦ ، ويرجع ذلك بالطبع ، إلى أن الملك فيصل كان الشخص الوحيد الذى هيمن على الدبلوماسية السعودية لفترة طويلة .

وعند السؤال عن تقدير أهم الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة

بالنسبة للمملكة العربية السعودية ، كانت الإجابة كما هو موضح بالجدول رقم (١٠) :

جدول رقم (١٠) : ترتيب أهم الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة

اسم الوكالة	الترتيب	النسبة المئوية
اليونسكو	٢٢٤	٦٥,٨
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة	٢٢٠	٥٩,٣
منظمة الصحة العالمية	٢١٢	٥٧,١
منظمة العمل الدولية	١٠٠	٢٧

وعند تصنيف المجيبين تبعا لوجهات نظرهم ومواقفهم نحو الأمم المتحدة ، كانت إجاباتهم كما هو موضح بالجدول رقم (١١) :

جدول رقم (١١) مواقف مختلف المجموعات نحو الأمم المتحدة

الوظيفة	الأمم المتحدة ضرورة جدا للإنسانية	الأمم المتحدة مفيدة ولكنها غير ضرورية	الأمم المتحدة لا تخدم أى غرض
موظفون حكوميون	١٠١ (٦١,٦٪)	٥٤ (٣٢,٩٪)	٩ (٥,٥٪)
رجال أعمال	١٣ (٧٦,٥٪)	٤ (٢٣,٥٪)	,, ,,
موظفو الأمم المتحدة	٢ (٧٦,٥٪)	(٢٣,٥٪)	,, ,,
مهنيون	٥ (٨٣,٣٪)	١ (١٦,٧٪)	,, ,,
صحفيون	٤ (٦٦,٧٪)	٢ (٣٣,٣٪)	,, ,,
مربون	١٣ (٤٤,٨٪)	١٤ (٤٨,٣٪)	٢ (٦,٩٪)
كتاب ومؤلفون	٣ (٦٠٪)	١ (٢٠٪)	١ (٢٠,٠٪)
قضاة	١ (٥٠٪)	١ (٥٠٪)	,, ,,
طلبة	٧٧ (٥٩,٧٪)	٤٠ (٣١٪)	١٢ (٩,٣٪)

وإذا أضيف الذين لم تكن لديهم أية خبرة تربوية أو تدريبية فى الخارج ، بالمقارنة بالذين حصلوا على بعض التدريب أو التربية خارج المملكة . فإن الجدول رقم (١٢) يوضح الفرق بين هاتين المجموعتين وخاصة فيما يتعلق بآرائهم تجاه الأمم المتحدة .

جدول رقم (١٢) : وجهة نظر السعوديين الذين تلقوا تعليمهم فى الخارج تجاه الأمم المتحدة ، بالمقارنة بالذين تلقوا تعليمهم داخل المملكة .

المجموعة	الأمم المتحدة ضرورية جدا	الأمم المتحدة مفيدة ولكنها ليست ضرورية	الأمم المتحدة لا تخدم أى غرض	المجموع
المجيبون الذين تلقوا تعليمهم فى الخارج	٦٣ (٥٢٪)	٤٦ (٣٨٪)	١٢ (١٠٪)	١٢١
المجيبون الذين تلقوا تعليمهم داخل المملكة	١٥٥ (٦٥٪)	٦٩ (٢٩٪)	١٤ (٦٪)	٢٣٨
المجموع	**٢١٨ (٦١٪)**	**١١٥ (٣٢٪)**	**٢٦ (٧٪)**	**٣٣٩**

ويتضح من ذلك ، أن الذين تلقوا تعليمهم أو تدريبهم فى الخارج ، أكثر انتقادا للأمم المتحدة ، من الذين لم يحصلوا على مثل هذه التجربة ؛ فالتعليم فى الخارج يمكن السعوديين من الحصول على معلومات أكثر ، ويوسع آفاق تجاربهم ، ويجعلهم أقل تقبلا للأمم المتحدة ، من زملائهم الذين تلقوا تعليمهم فى المملكة .

وعندما طلب تقويم المكاسب التى حققتها المملكة العربية السعودية من عضويتها فى الأمم المتحدة ، اختلفت اجابات المجموعات الوظيفية ، كما هو مبين بالجدول رقم (١٣) :

جدول رقم (١٣) : آراء المجموعات الوظيفية فى الأمم المتحدة

المملكة العربية السعودية استفادت من عضويتها	موظفيون حكوميون	رجال أعمال	موظفون فى الأمم المتحدة	مهنيون	مربون	كتاب ومؤلفون	قضاة	طلبة	المجموع
استفادة عظيمة	٤٢ (٢٤,٢٪)	٧ (٧,٤٪)	– –	١ (١,١)	٨ (٨,٤٪)	١ (١,١٪)	– –	٣٦ ٣٧,٩٪	٩٥ ٢٦٪
استفادة متواضعة	١٠٤ (٤٨,٨٪)	١٠ (٤,٧٪)	١ (١٠,٥٪)	٥ (٢,٣٪)	١٩ (٨,٩٪)	٣ (١,٤٪)	١ (٠,٥٪)	٦٤ (٣٠٪)	١٠٣ ٥٠
لم تستند إطلاقا	٩ (٣٤,٦٪)	– –	١ (٣,٨٪)	– –	– –	– –	– –	١٦ (٦١,٥٪)	٢١ ٨١
لا أعرف	١٢	–	–	–	(٧,١٪)	(٣,٦٪)	–	(٤٦,٤٪)	٣٠
المجموع	**١٦٧** (٤٦,١٪)	**١٧** (٤,٧٪)	**٢** (٠,٦٪)	**٦** (١,٧٪)	**٢٩** (٨٪)	**٥** (١,٤٪)	**١** (٠,٣٪)	**١٢٩** (٣٥,٦٪)	**٣٠٢** ١٠٠,–٪

وعندما طلب من المجيبين أن يقدروا تفضيلهم الوظيفى ، بما فى ذلك العمل فى الأمم المتحدة ، كانت الاجابات كما هو موضح بالجدول رقم (١٤) .

ويبدو من الاجابات أن الأعمال التجارية هى أفضل المهن لدى السعوديين ؛ ورغم أن العمل فى الأمم المتحدة يعتبر فى رأيهم مجزيا ومحترما ، إلا أن عددًا قليلاً منهم قد آثر العمل فى هذا المجال .

خاتمة

يتضح من البيانات التى وردت فى الجزء الأول من هذه الدراسة ، أن الأمم

المتحدة لا تزال تحتل مكانة عالية فى رأى معظم الصفوة السعودية . ومع أن معظم المجيبين لم يفضلوا العمل فى تلك المنظمة ، إلا أن نتائج الاستقصاء تعزز اعتقاد المؤلف ، وهو أن أفراد الصفوة السعودية يؤيدون بشدة ، رسالة الأمم المتحدة وجهودها فى تعزيز السلام والاستقرار العالميين . ويبدو أن الموقف الرسمى السعودى ، يميل للتطابق مع موقف الصفوة السعودية فيما يختص بآرائهم فى الأمم المتحدة وأنشطتها . ولم يقتصر الأمر على أن ٧٣٪ من الصفوة السعودية يؤمنون بأن الأمم المتحدة وسيلة مفيدة لزيادة التعاون الدولى ، بل إن ٧٨,٤٪ منهم يشعرون أيضا بأن كل الأمم ، بما فيها المملكة العربية السعودية ، يجب أن تزيد من إسهامها فى الأمم المتحدة . ومن جهة أخرى ، فإن المجيبين الذين شعروا بأن الأمم المتحدة لا تخدم أى غرض ، لم تزد نسبتهم على ١٠٪ . وهذا الالتزام القوى بالأمم المتحدة ، يعكس موقفا إيجابيا نحوها . هذا ويلقى السلوك التصويتى للمملكة العربية السعودية فى الجمعية العامة ، للأمم المتحدة مزيداً من الضوء على علاقة المملكة بالمنظمة الدولية ، ويفسر فى شىء من التفصيل ، الموقف السعودى الحقيقى داخل المنظمة ، وهو موضوع الفصل التالى .

جدول رقم (١٤) : تفضيل العمل فى الأمم المتحدة بالمقارنة بالوظائف الأخرى

الوظيفة المفضلة	فى الذروة	النسبة المئوية
مهنة حرة	١٢٦	٣٤
حكومية	٨٢	٢٢,١
الأمم المتحدة	٩	٢,٤
صحافة	٢١	٥,٧
تعليم جامعى	٥٧	١٥,٤
قانون	١٠	٢,٧
طب	٣٩	١٠,٥
زراعة	١٩	٥,١
المجموع	**٣٦٣**	**١٠٠**

الفصل الرابع

تحليل اتجاهات تصويت المملكة العربية السعودية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة

إن دور المملكة العربية السعودية فى الأمم المتحدة ، لا يمكن فهمه دون مراجعة لسجل تصويتها فى الجمعية العمومية . ويدل هذا السجل على أن المملكة ، كانت تصوت أساسا مع الكتلة العربية ، وفى بعض القضايا مع دول العالم الثالث ، ولكنها فى بعض الحالات ، كانت تتغاضى عن هذه التحالفات ، وتصوت فى جانب رأيها الخاص . كما يمكن وصف المملكة العربية السعودية « بأنها مشارك متحفظ » فى الجمعية العمومية للأمم المتحدة ، فنادراً ما قدمت توصيات ، أو حاولت التأثير بشدة على أصوات الأمم الأخرى فى معظم القضايا . وتعتبر الأصوات التى تسجل بالحاسب الآلى ، هى المرجع الوحيد الدقيق المتيسر عادة ، والذى يعكس ، إلى حد ما ، السلوك السياسى لأمة ما داخل الجمعية العمومية . ولذلك ، ورغم بعض المشاكل التصورية والتحليلية الناجمة عن استخدام بيانات الحاسب الآلى ، فإن هذا السجل ، يعطى صورة جزئية عن دور المملكة العربية السعودية فى الأمم المتحدة .

ومن المفيد منطقيا ، أن نراجع بعض الأبحاث السابقة عن اتجاهات تصويت المملكة العربية السعودية فى الجمعية ، وفى هذا المجال ، لا توجد سوى دراسة واحدة سابقة تركز على سلوك المملكة العربية السعودية فى التصويت فى الجمعية العمومية . فقد حلل السيد/ عبد العزيز العوهلى الأصوات التى سجلها

الحاسب الآلى فى الفترة من عام ١٩٤٦ إلى عام ١٩٧٠ . وكان هدفه الأساسى من هذه الدراسة ، هو وصف سلوك المملكة العربية السعودية التصويتى ، وتحديده كسلوك مستمر فى اتجاه محافظ إلى متطرف ، أو مساير للعرف إلى مخالف له . والدلائل الأساسية التى قدمها السيد/ العوهلى موضحة فى الجدولين ١٥ ، ١٦ .

وكما يتبين من الجدول رقم (١٥) ، فإن المملكة العربية السعودية ، قد أظهرت درجة من المشاركة فى الجمعية العمومية للأمم المتحدة أقل فى المتوسط مما أظهرته الأمم الأخرى . وهناك طرق مختلفة لتفسير البيانات الواردة بهذا الجدول . ومهما يكن من أمر ، فإن هذه التفسيرات سوف تستخدم لنقد عمل السيد / العوهلى ، وذلك بعد فحص أدلته الأساسية الأخرى ونتائج بحثه . والآن لننتقل لفحص الجدول رقم (١٦) .

يدل هذا الجدول ، على انه على مدى الخمس والعشرين دورة التى تم تحليلها ، كان هناك ١١٧٤ تصويتا سجلت بالحاسب الآلى ، وشاركت المملكة العربية السعودية فى ٨٢٨ منها . وفيما يختص بالأغلبية والأقلية فى هذه الأصوات ، نجد أن تصويت المملكة العربية السعودية كان فى جانب الأغلبية ٧١١ مرة ، فى حين أنها صوتت مع الأقلية ١١٧ مرة . وبعبارة أخرى ، فإن المملكة العربية السعودية قد صوتت مع الأغلبية ، فيما يقرب من ٨٦٪ من الحالات .

وعلى أساس الأرقام الخاصة باشتراك المملكة العربية السعودية الواردة بالجدول رقم (١٥) ، ونمط تصويتها بالنسبة للأغلبية والأقلية ، انتهى السيد/ العوهلى إلى النتيجة الآتية :

« باستطراد البحث فى اتجاهات المملكة العربية السعودية فى التصويت ، نجد أنها أكثر ميلا للغياب أو الامتناع عن التصويت ، منها للتصويت مع الأقلية . ومن جهة أخرى ، فإنها

قد أبدت ميلا أكثر للوقوف فى صف الأغلبية منها مع الأقلية . وعلى أساس هذا النوع من السلوك التصويتى ، يمكن القول بأن المملكة العربية السعودية كانت ترغب فى تجنب التورط فى القضايا الجدلية ، أو يمكن اعتبار ذلك عدم انحياز جزئى من جانب المملكة العربية السعودية . وبعبارة أخرى ، فان وفود المملكة كانوا يجدون أنه من الأسهل التغيب عن الجلسات أو الامتناع عن التصويت ، من أن يتخذوا موقفا يدل على الانحياز إلى جانب أو آخر ، وهذا سلوك محافظ بطبيعته . وفى مجمل الحالات ، أظهرت المملكة العربية السعودية سلوك « الرجل الطيب » ، بمعنى أنها كانت تساير العرف أو تسلك سلوكا محافظا فى تصويتها ، وهو ما يمكن إدراكه من عدد المرات التى وقفت فيها المملكة العربية السعودية إلى جانب الأغلبية ، واختارت عدم الاشتراك (بالتغيب أو الامتناع عن التصويت)[1]» .

جدول رقم (١٥) اشتراك المملكة العربية السعودية فى التصويت فى الجمعية العامة بالمقارنة بالأمم المتحدة

الدورة	المملكة العربية السعودية ٪	الأمم المتحدة ٪
١	٧٦,٧٤	٨٠,٧٤
٢	٤٠,٦٣	٨٢,٠٣
٣	٦٢,٨٩	٧٥,٧٩
٤	٧٨,١٣	٦٩,٩٩
٥	٧٧,٣٦	٧٩,٨٢
٦	٨٨, –	٧٩,٣٢
٧	٧١,٤٣	٧٨,٩٠
٨	٨٤,٦٢	٨٢,١٤
٩	٩٠,٣٢	٧٦,٤٩
١٠	٧٨,٣٨	٧٧,٤٠
١١	٥٧,٧٨	٨٣,٣١
١٢	٦٢,٨٦	٨٠,٤٢
١٣	٥٤,٥٥	٧٩,٣١

(١) عبد العزيز العوهلى . المملكة العربية السعودية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة : ١٩٤٦ – ١٩٧٠ م ، (بحث لم ينشر ، قدم كرسالة دكتوراه لكلية كليرمونت ، ١٩٧٤) ، ص ١٧٢ – ١٧٣ .

الدورة	المملكة العربية السعودية ٪	الأمم المتحدة ٪
١٤	٦٨,٥٢	٧٦,٢٠
١٥	٧٤,٥١	٧٤,٩٦
١٦	٦٠,٥٣	٧٣,٤٩
١٧	٦٢,٢٢	٧٤,١١
١٨	٥١,٧٢	٧٧,٨٩
١٩	–, –	٨٦,٠٩
٢٠	٨٠,٤٩	٧٤,٣٩
٢١	٦٨,٥٢	٧٢,٥٠
٢٢	٦٤,١٠	٧٤,٣٢
٢٣	٧٥, –	٧١,٦٤
٢٤	٩٣,١٨	٧٠,٩٦
٢٥	٧٦,١٢	٧١,٩٨
متوسط الاشتراك	**٧٠,٥٣**	**٧٥,٢٦**

جدول رقم (١٦)(*) : موقف المملكة العربية السعودية بالنسبة للجمعية العامة : أغلبية ، أقلية ، غياب أو امتناع عن التصويت ، ابتداء من الدورة الأولى إلى الدورة الخامسة والعشرين .

الدورة	عدد مرات التسجيل بالحاسب الآلى	مجموع أصوات المملكة العربية السعودية	عدد مرات التصويت مع الأغلبية	عدد مرات التصويت مع الأقلية	عدد مرات الغياب أو الامتناع عن التصويت
١	٤٣	٣٣	٢٧	٦	١٠
٢	٣٢	١٣	٨	٥	١٩
٣	٩٧	٦١	٤٥	١٦	٣٦
٤	٦٤	٥٠	٤٦	٤٤	١٤
٥	٥٣	٤١	٣٥	٦	١٢
٦	٢٥	٢٢	١٩	٣	٣
٧	٤٩	٣٥	٢٨	٧	١٤
٨	٢٦	٢٢	٢٢	٠	٤
٩	٣١	٢٨	٢٦	٢	٣
١٠	٣٧	٢٩	٢٤	٥	٨
١١	٤٥	٢٦	٢٣	٣	١٩
١٢	٣٥	٢٢	١٨	٤	١٣
١٣	٣٣	١٨	١٦	٢	١٥
١٤	٥٤	٣٧	٣٤	٣	١٧
١٥	١٠٢	٧٦	٥٣	٢٣	٢٦
١٦	٧٦	٤٦	٣٩	٧	٣٠
١٧	٤٥	٢٨	٢٣	٥	١٧
١٨	٢٩	١٥	١٤	١	١٤
١٩	١	٠	٠	٠	١
٢٠	٤١	٣٣	٣٣	٠	٨
٢١	٥٤	٣٧	٣٦	١	١٧
٢٢	٣٩	٢٥	٢١	٤	١٤
٢٣	٥٢	٣٩	٣٧	٢	١٣
٢٤	٤٤	٤١	٣٩	٢	٣
٢٥	٦٧	٥١	٤٥	٦	١٦
المجموع	**١١٧٤**	**٨٢٨**	**٧١١**	**١١٧**	**٣٤٦**

* عبد العزيز العوهلى . ص ٨٩ .

* عبد العزيز العوهلى . ص ١٧١ .

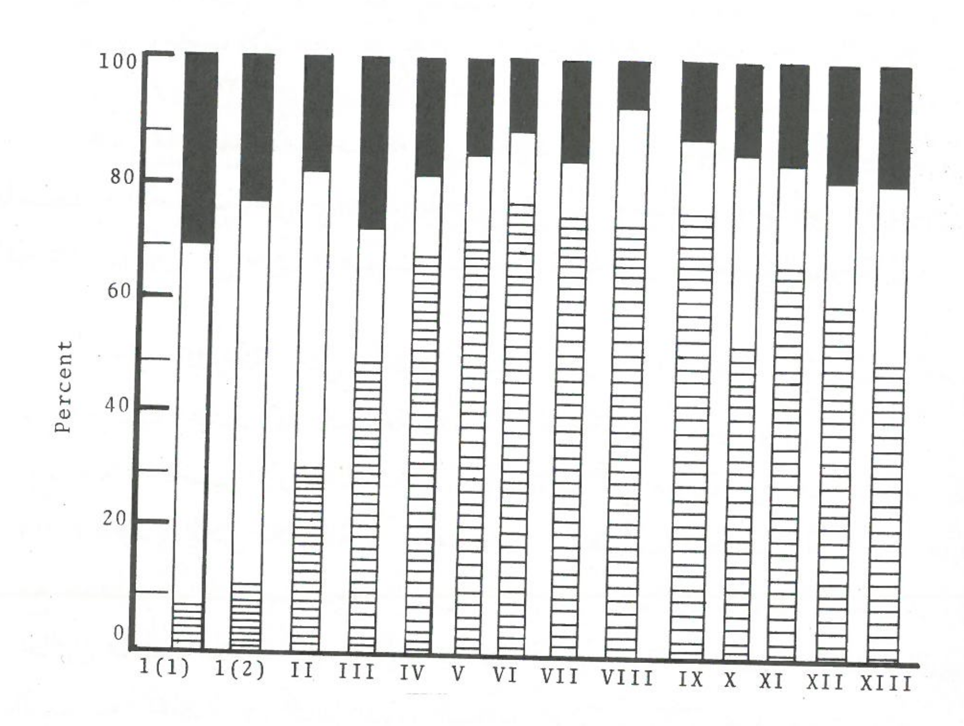
ضعف التحليل على أساس تسجيل الأصوات بالحاسب الآلى

بالرغم من ضخامة عدد الأصوات المسجلة بالحاسب الآلى ، والتى قام السيد/ العوهلى بتحليلها ، فإن التحليل الذى أجراه ، والنتائج التى استخلصها ، تستحق النقد من عدة أوجه . أولًا أن السيد/ العوهلى يؤسس النتائج على تحليل بيانات الأصوات المسجلة بالحاسب الآلى على إعتبار أنها فى نظره تحدد نوع السلوك السياسى للمملكة العربية السعودية فى الجمعية العمومية للأمم المتحدة . وكما سبق القول ، فإن المعلومات التى يمكن استخلاصها من تسجيل الأصوات بالحاسب الآلى ، هى البيانات الحسابية الدقيقة الوحيدة التى يمكن الحصول عليها ، للدلالة على نوعية السلوك السياسى لأمة معينة . والحاسب الآلى يعطى حصراً للأصوات ، ويميز كل أمة بأصواتها . غير أن الأصوات التى يسجلها هذا الحاسب قليلة ، إذا ما قورنت بإجمالى الأصوات فى الجمعية العمومية ، كما أن عدد المرات التى يتم فيها التسجيل بالحاسب الآلى قليلة نسبيا . وفى الجمعية العمومية مثلا ، لا يسجل بالحاسب الآلى سوى ٢٠٪ من الأصوات . أما الثمانون فى المائة الباقية ، فهى إما تدل على الموافقة برفع الأيدى وإما بعدم الاعتراض[٢].

وقد عرض توماس هوفت (الإبن) رسما بيانيا بعدد مرات التصويت بالحاسب الآلى بالمقارنة بعدد مرات الموافقة بدون اعتراض وبرفع الأيدى ، وذلك خلال الدورات الكاملة من الأولى إلى الثالثة عشرة للجمعية العمومية . وكما يتبين من الشكل (١) ، نجد تغيراً كبيرا مع مرور الزمن فى نسبة الموضوعات التى تمت الموافقة عليها بعدم الاعتراض ، بالمقارنة بتلك التى تمت الموافقة عليها برفع اليد . ولم يحدث فى أى من هذه الجلسات ، أن كان الحاسب الآلى هو الوسيلة الأولى

(٢) جامعة بتسبرج . دليل البحث لاستخدام مصادر مواد الأمم المتحدة ، ١٩٧٤ م ، ص ٧ .

للتصويت ، التى تدل على سياسات الأمم فى الجمعية العمومية . وعلى مدى الثلاثة عشرة دورة موضوع الدراسة ، خرج السيد/ هوفت بالنتيجة الآتية :



شكل (١)

أنواع الأصوات فى الجمعية العمومية

- أصوات مسجلة بالحاسب الآلى
- أصوات بالموافقة بعدم الاعتراض
- أصوات بالموافقة برفع الأيدى

أنواع الأصوات فى الدورة العامة (نسبة مئوية لكل دورة عادية) :

« منذ تأسيس الأمم المتحدة فى يناير ١٩٤٦ ، كان هناك ٨٩١٧ صوتا فى الجلسات العامة واللجان ، حتى الدورة الثالثة عشرة التى انتهت فى مارس ١٩٥٩ . ومن هذا المجموع ، كان عدد الأصوات التى أعطيت فى اللجان الرئيسية ، لا يقل عن ٦١٨٤ صوتا ، وفى الدورات العامة ٢٧٣٣ صوتا . ولسوء الحظ فإنه بالنسبة لأغراض التحليل ، لم يكن عدد الأصوات التى أجريت بالحاسب الآلى ، يزيد على ١٩٠٨ صوتاً أو ٢١,٦٪ . ولذلك فانه لا يوجد تسجيل رسمى لنحو ٧٨,٤٪ من مجموع الأصوات[٣] » .

هذا مما يزيد الأمر صعوبة فى الاعتماد على أية نتيجة يتم التوصل إليها باستخدام الأصوات التى سجلت بالحاسب الآلى وحدها . والشكل (١) يبين الاختلافات بين كل طرق التصويت المستخدمة عادة فى الجمعية العمومية[٤].

وفى الدراسة التى أجراها سيدنى د . بايلى عن الدورات العادية من الخامسة عشرة إلى السابعة عشرة ، استخلص السيد بايلى أن الأصوات المسجلة بالحاسب الآلى قليلة نسبيا . والبيانات التى قدمها موضحة بالجدول رقم (١٧) ، ومنها يمكن ملاحظة ، أن عدد مرات التصويت بالحاسب الآلى ، بالمقارنة مع عدد مرات التصويت برفع الأيدى ، يقل مع الجلسات الكاملة واللجان . وفى حالتين فقط ، أولاهما اللجنة الأولى فى أثناء الدورة السادسة عشرة ، والثانية اللجنة السياسية الخاصة فى أثناء الدورة السابعة عشرة ، كان عدد مرات التصويت بالحاسب الآلى ، أكبر من عدد مرات التصويت برفع الأيدى . وفى معظم هذه الحالات ، توجد نسبة أكبر من مرات التصويت برفع الأيدى من مرات التصويت بالحاسب الآلى .

والهدف من التأكيد السابق على قلة عدد مرات التصويت بالحاسب الآلى

---

(٣) توماس هوفيت . سياسة الكتل فى الأمم المتحدة ، (كمبرج ، ماساشوست ، مطابع جامعة هارفرد ، ١٩٦٠ ، ص ١٤ .

(٤) المرجع السابق ، ص ١٦ .

بالنسبة لمجموع الأصوات فى الجمعية العمومية للأمم المتحدة ، هو أن السيد/ العوهلى قد أسس نتائجه بالنسبة لسجل المملكة العربية السعودية التصويتى ، على أساس معلومات محدودة . لقد حاول التدليل على أن المملكة العربية السعودية ، تبدى سلوكا سياسيا ملتزما بالعرف أو محافظا ؛ ولكن الدليل الذى قدمه مستمد من نسبة صغيرة فقط من أنشطة الجمعية العمومية . ونعود فنؤكد على ضرورة القول بأن تحليل السيد/ العوهلى هو تحليل سليم ومفيد من الناحية النظرية ولكنه لا يوفر قاعدة ملائمة لتحديد نوع السلوك السعودى ، من حيث أنه ملتزم بالعرف أو محافظ .

وثمة مشكلة أخرى فى بحث السيد/ العوهلى ، تتعلق باستخدامه الاصطلاحين « محافظ » و« ملتزم بالعرف » . فالدراسة التى قام بها ، توحى بأن الأمم التى تشترك مرات أكثر فى التصويت بالحاسب الآلى ، وتقف إلى جانب الأغلبية بنسبة أكبر من الأمم الأخرى ، هى أكثر الأمم الأعضاء فى الجمعية العمومية التزاما بالعرف أو المحافظة . كما أن الدراسة تدلل على أن العكس أيضا صحيح ، أى أن الأمم التى تشترك فى التصويت بالحاسب الآلى بنسبة أقل من الأمم الأخرى ، وتمتنع عن التصويت بنسبة أكبر نسبيا ، أو تصوت مع الأقلية ، هى أمم راديكالية متطرفة أو غير ملتزمة بالعرف فيما يختص بسلوكها السياسى فى الجمعية العمومية للأمم المتحدة . إن هذا الإطار التصورى ، يتخذ وسيلة لتقرير نوع الاشتراك فى الجمعية العمومية بالنسبة لأمة ما .

إن الافتراض ، والنتائج التى قام عليها ، فى هذا الإطار التصورى ، خاطئة ، وذلك للأسباب الآتية : أولا ، أن الافتراض يتجاهل تاريخ الأمم المتحدة ، وخاصة التغييرات التى تحدث فى عضويتها ، على مر الزمن . كما أن الافتراض يتجاهل أهمية المسائل الخاصة التى تعرض على الجمعية العمومية ، ويفترض ان مواقف أغلبية الأمم ثابتة على مدار الأحداث .

إن القاعدة التجريبية لتحدى هذا الافتراض ، هى أن الأغلبية فى الجمعية العمومية ليست فى الواقع ثابتة . فمن جهة نستطيع أن نلاحظ أنه منذ عام ١٩٦٥ ، كان الاتحاد السوفييتى يصوت دائما مع الأغلبية ، فى حين أن الولايات المتحدة كثيرا ما كانت تضطر ، تحت تأثير سيطرة دول العالم الثالث ، على الجمعيه العامه إلى اتخاذ موقف سلبى تجاه أغلبية الأمم المتحدة . وباستخدام الإطار التصورى للسيد/ العوهلى ، يصبح من الضرورى أن نستخلص أن الاتحاد السوفييتى دولة محافظة ، فى حين أن الولايات المتحدة الأمريكية ، قد انتقلت إلى المعسكر الراديكالى المتطرف . وليس هناك ما يبرر صحة أى من هاتين النتيجتين

من واقع المعلومات المعروفة عن السياسات الدولية لهاتين الدولتين العظميين . علاوة على ذلك ، فهناك من الأدلة ما يفيد على تحول الأغلبية ، ليس فقط مع مرور الزمن ، بل ومع تنوع القضايا المعروضة . وفى التحليل الذى أجرته مرجريت بول عن التصويت التكتلى فى الجمعية العمومية للأمم المتحدة ، وبعد أن فحصت الاتجاهات المتوافقة فى عدة قضايا ، استخلصت الآتى :

« قد تصوت مجموعات من الدول معا ، أو قد تختلف ، تبعا لتفسيرها للمبدأ وللصالح القومى أو الدولى . وعندما يحدث أن تتوفر درجة عالية من التوافق فى المصالح أو فى الاعتقادات بين أعضاء مجموعة ذات طابع اقليمى أو ذات تنظيم خاص ، فإن لنا أن نتوقع أن يكون هناك تصويت تكتلى . غير أن هذه التجمعات التصويتية تبدو غير ثابتة ؛ وفى القضايا الهامة ، فإنها قد تنهار(٥) » .

فاذا أخذنا فى اعتبارنا هذه الخلفية ، فأنه من الجائز أن نتساءل عما اذا كانت الأمم التى تنحاز فى أغلب الحالات إلى جانب الأغلبية ، تعتبر ملتزمة

---

(٥) مرجريت بول . « تصويت الكتل فى الجمعية العمومية » فى طبعة ل . م جودريش و د . أ . كاى « المنظمة الدولية : سياسات وإجراءات » (ماديسون وسكونسن ، مطبعة جامعة وسكونسن) ، ١٩٧٣ ، ص ١٠٥ .

بالعرف أو هى من « الأولاد الطيبين » «Good boys» ، أو ما هو وجه الالتزام ، وما هى المعايير التى ننظر إليها فى تقييمنا لمبدأ الأولاد الطيبين ؟

جدول رقم (١٧) : عدد الأصوات التى أخذت فى الدورات العادية ١٥ / ١٦ / ١٧

	الدورة ١٥	الدورة ١٦	الدورة ١٧
الجلسات الكاملة			
أصوات بالحاسب الآلى	١٤٦	٧٤	٣٨
أصوات برفع الأيدى	٩٩	٨٤	٨٣
اللجنة الأولى			
أصوات بالحاسب الآلى	٣٦	٣٢	١٥
أصوات برفع الأيدى	١٨	٢٧	١٢
اللجنة السياسية الخاصة			
أصوات بالحاسب الآلى	٢٤	١٩	١٨
أصوات برفع الأيدى	٣٤	٢٣	١٧
اللجنة الثانية			
أصوات بالحاسب الآلى	١٢	٢٢	٢٥
أصوات برفع الأيدى	٣٤	١٩	٤٠
اللجنة الثالثة			
أصوات بالحاسب الآلى	١٨	١٣	٥
أصوات برفع الأيدى	٣٤	٦٢	٩٠
اللجنة الرابعة			
أصوات بالحاسب الآلى	٥٤	١١	٨
أصوات برفع الأيدى	٧٧	١٣	٢١
اللجنة الخامسة			
أصوات بالحاسب الآلى	٨	٨	١٣
أصوات برفع الأيدى	٥٤	٥٤	١٢٨
اللجنة السادسة			
أصوات بالحاسب الآلى	٠	١	٠
أصوات برفع الأيدى	٤	٤	٤

* سيدنى ب بايلى . الجمعية العامة للأمم المتحدة . (لندن مطابع بول مول ، ١٩٦٤ م) ص ١٥٥ .

أسلوب القضايا المحددة وتحليل التصويت الذى تم عن طريق الحاسب الآلى فيما يختص بدراسة الاتجاهات السياسية

هنا قد يبدو أن نقدنا للسيد/ العوهلى كان يتسم بالقسوة . غير أن نقطة الخلاف ، إنما تقتصر على قيامه بتحديد نوع السلوك السعودى ، دون اعتبار سلوك المملكة فى الجمعية العمومية للأمم المتحدة بالكامل ، وبدون تحديد الصلة بين سلوك المملكة العربية السعودية وسلوك الأمم الأخرى ، وبدون اعتبار للقضايا الخاصة المعروضة أمام الجمعية العمومية . والواقع أن وصف أسلوب تصويت المملكة العربية السعودية على أساس التسجيل الآلى ، يشكل خلفية مفيدة لمزيد من الدراسة للسلوك السياسى السعودى ، ولكنه إذا ما آخذ وحده ، وبدون اعتبار لطبيعة القضايا المعروضة ، فانه قد يعطى وصفا غير كامل . ولذلك فقد خصصنا الجزء الباقى من هذا الفصل ، للتوسع فى وصف وتحليل السلوك السياسى للمملكة العربية السعودية فى الجمعية العمومية للأمم المتحدة .

وقد أوضح روبرت أوكيوهان مشكلة « المستوى التحليلى » «Level of Analysis» التى تواجه الدارس للجمعية العمومية للأمم المتحدة ، وهو يقر بصلاحية الطريقة التقليدية فى المعالجة ، والتى تركز أساسا على نتائج مداولات الجمعية ، وعلى استخدام الناحية الكمية أو الإحصائية ، التى استخدمها حديثا علماء السياسة ، والتى تعير اهتماماً خاصاً لتحليل التصويت بالحاسب الآلى . وطبقا لما يراه أوكيوهان ، فإنه لم يبذل تأكيد كاف على التحركات السياسية التى تجرى فى الجمعية العمومية ، والتى يعتبرها الأساس للنمطية التصويتية ، وكذلك لنتائج هذه النمطية . والواقع أنه يقول :

« إذا بولغ فى استخدام البيانات الخاصة بالتصويت ، دون الاستعانة بمصادر معلومات أخرى

قد تكون أصعب منالا وأقل كمّا ، فإن الانتقال من التحليل التقليدى ، إلى تفحص السلوك التصويتى ، لا يعنى أكثر من مجرد استبدال طريقة قديمة بأخرى جديدة[٦] » .

إن « التحركات السياسية » فى الجمعية العمومية فى نظر السيد/ أوكيدهان ، تشير إلى الطريقة التى يتم بها التوصل إلى قرارات الجمعية العمومية ، وبالتحديد التفاعلات التى تحدث بين أعضاء السكرتارية والوفود ، وبين الوفود وبعضها بعضا . وينصب اهتمام السيد/ أوكيوهان أساسا ، على الطريقة التى تتمكن بها الدول من التأثير على الجمعية العمومية ، وهو اهتمام يدخل ضمن أهداف هذا الفصل ، الذى يركز على عضو واحد من أعضاء الجمعية العامة . وباستخدام سجل تصويت المملكة العربية السعودية ، وكذلك البيانات الصادرة عن الوفد السعودى ، سنحاول تحديد وتوضيح السلوك السياسى السعودى فى الجمعية العمومية ، مركزين ليس فقط على هذا السلوك ، ولكن أيضا على أسبابه .

ولتسهيل هذا الغرض ، فأننا سنناقش السلوك السياسى السعودى تجاه القضايا الآتية التى ميزت تاريخ الجمعيه العامه لفتره طويله : قبول الأعضاء الجدد ، تمثيل جمهورية الصين الشعبية ، مسألة الاستعمار ، التفرقة العنصرية والتمييز العنصرى ، حقوق الإنسان ، النزاع الفلسطينى وقضية الشرق الأوسط ، تورط الولايات المتحدة فى كوريا ، مشاكل التنمية الاقتصادية والتجارة الدولية ، العلاقة بين الشرق والغرب ، وأخيرا سباق التسلح والرقابة على الأسلحه وخاصة فيما يختص بالأسلحة النووية والأسلحة التقليدية . إن تحليل موقف المملكة العربية السعودية وسلوكها إزاء هذه القضايا ، كفيل بأن يؤدى إلى زيادة فهم دور المملكة العربية السعودية فى الجمعية العمومية .

---

(٦) روبرت آوكياهون . « دراسة التأثير السياسى فى الجمعية العامة » ، فى طبعة ل . م جودريش و د . أ كارى ، المنظمة الدولية : سياسات وإجراءات ، (ماديسون وسكونسن مطبعة جامعة وسونسن ، ١٩٧٣ م) ، ص ١٣٧ .

قبول الدول الأعضاء الجدد

طبقا لما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة فإن :

« عضوية الأمم المتحدة مفتوحة أمام كل الدول الأخرى المحبة للسلام ، والتى تقبل الالتزامات الواردة بالميثاق الحالى وتقبل حكم المنظمة ، والتى تستطيع وترغب فى تنفيذ هذه الالتزامات[٧] » .

إن كثيرا من الدول ، وخاصة دول العالم الثالث ، يشاركون فى الرغبة فى توسيع مجال العضوية فى الأمم المتحدة . والمملكة العربية السعودية ، كدولة نامية ، وجدت بعض المزايا فى توسيع مجال تلك العضوية ، بهدف الحد من سيطرة الدول العظمى على المنظمة . ومع أن سياسة المملكة العربية السعودية ، كانت تعزز هذا التوسع ، إلا أن معارضتها لقبول عضوية الصين الشعبية وإسرائيل ، كانت الاستثناء الوحيد من هذه السياسة .

وفى عام ١٩٤٨ ، كان موضوع العضوية قد بلغ حدا من التأزم ، أدى إلى مطالبة محكمة العدل الدولية ، بأن تصدر رأيا استشاريا فى هذا الصدد . وقد أفتت بأن « كل طلب انضمام للعضوية يجب أن يبحث ويعرض للتصويت عليه على حدة ، وعلى أساس ما يستحقه من تقدير[٨]. وكان الأمر قد اقتضى إصدار هذه الفتوى ، لأن الأمم المتحدة فى الفترة من عام ١٩٤٦ إلى عام ١٩٥٥ قد تعرضت لما عرف باسم حقبة « التنافس على الاستبعاد » . ففى تلك الفترة ، كانت الولايات المتحدة وحلفاؤها يملكون سيطرة فائقة على الجمعية العمومية ،

(٧) ميثاق الأمم المتحدة ، البند ٤ ، فقرة أ .

(٨) رأى استشارى لمحكمة العدل الدولية حول شرط قبول أعضاء جدد فى الأمم المتحدة ، ٢٨ مايو ١٩٤٨ ، فى « تقارير الأحكام والآراء الاستشارية والأوامر » لمحكمة العدل الدولية ، ١٩٤٨ ، ص ٥٧ – ٦٦ .

وكان باستطاعتهم عادة ، تجميع ما يكفى من التعضيد لإقرار أو رفض التوصيات حسبما يحلو لهم . والسبب فى تسمية تلك الفترة بحقبة التنافس على الاستبعاد هو أن كلا من الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفييتى ، لم يكونا يرغبان فى قبول أعضاء جدد يرى كل منهما أن هؤلاء الأعضاء قد يؤيدون الدولة العظمى الأخرى فى الجمعية العمومية ، وذلك للإبقاء على التوازن بين القوتين العظميين[٩]. ونتيجة لذلك ، فلم تنضم لعضوية الأمم المتحدة ، سوى تسع دول جديدة فى عام١٩٥٥ م . وخلال تلك الفترة ، كان باستطاعة الولايات المتحدة ، أن تحقق أهدافها ، وبصفة خاصة عن طريق استخدام « الفيتو المقنع » ، «Hidden Veto» .

وفى عام ١٩٥٥ ، تغيرت سياسة الولايات المتحدة نحو العضوية . وقد لاحظ جون شتوسنجر ما يأتى :

« تخلت الولايات المتحدة عن هذه السياسة فى عام ١٩٥٥ عندما اتفقت الدول العظمى على قبول ستة عشر عضوا : أربعة من دول الكتلة السوفييتية ، هم البانيا وبلغاريا والمجر ورومانيا ؛ وأربعة من الدول الغربية هم ايرلندا وايطاليا والبرتغال وأسبانيا ، وثمانية من الدول غير المنحازة ، هم استراليا وكمبوديا وسيلان وفنلندا والاردن ولاوس وليبيا ونيبال . وقد أنهى هذا الاتفاق فترة التنافس فى الاستبعاد من عضوية الأمم المتحدة ، وبدأ حقبة جديدة من التوسع السريع[١٠] » .

ومع « التوسع السريع » فى العضوية الذى بدأ فى عام ١٩٥٥ ، بدأت الهيمنة الأمريكية على الجمعية العمومية تنحسر . وقد كان للعدد المتزايد من الدول الآسيوية والأفريقية التى حققت إستقلالها فى الفترة من ١٩٥٥ إلى ١٩٦٥ وصارت أعضاء فى الأمم المتحدة ، تأثير شديد على درجة الهيمنة على الجمعية العمومية .

(٩) جورج ج . شتوسنجر ، « الأمم المتحدة والدول العظمى » ١٩٧٣ ، ص ٩ – ١١ و ٢٥ – ٢٨ .

(١٠) المرجع السابق ص ٢٦ .

وفى أثناء فترة « التوسع السريع » فى العضوية ، كان الوفد السعودى ، مثله فى ذلك كمثل معظم الوفود الأخرى فى الجمعية العمومية للأمم المتحدة ، يصوت إلى جانب قبول أية دولة تطلب الانضمام للعضوية ، باستثناء حالتين ، هما جمهورية الصين الشعبية وإسرائيل . وكما سنوضح فيما بعد ، فإن معارضة المملكة العربية السعودية لقبول إسرائيل ، كانت جزءا من المعارضة العربية المتضامنة تجاه الدولة اليهودية ، فى حين أدت عوامل أخرى ، إلى رفض المملكة العربية السعودية قبول عضوية جمهورية الصين الشعبية .

وهنا تستطيع القول إنه باستثناء الحالتين الخاصتين المذكورتين آنفا ، فإن المملكة العربية السعودية ، كانت دائما تؤيد التوسع فى عضوية الأمم المتحدة . هذا ويلاحظ أن الدول التى لاقت تأييد المملكة العربية السعودية ، تعكس آفاقا أيديولوجية واسعة ، ومناطق إقليمية عديدة ، وثقافات وديانات مختلفة . ويمكن التعمق فى تفهم سياسة المملكة العربية السعودية فى الجمعية العمومية للأمم المتحدة ، من دراسة معارضة المملكة لعضوية جمهورية الصين الشعبية .

موضوع تمثيل الصين

يرتبط تاريخ تمثيل جمهورية الصين الشعبية فى الأمم المتحدة ، بمحاولات دول عديدة لعزل تايوان ، وإحلال جمهورية الصين الشعبية محلها . وفيما يختص بهذا الموضوع ، فإن المملكة العربية السعودية ، ظلت تمتنع عن التصويت حتى عام ١٩٦٨ . وبعد ذلك تحول الموقف السعودى إلى معارضة شديدة لقبول جمهورية الصين الشعبية . وسنتتبع فى هذا الجزء من الدراسة ، السلوك التصويتى للمملكة العربية السعودية نحو هذا الموضوع ، وسنركز على العوامل التى كانت وراء هذا التحول فى سياسة المملكة نحو جمهورية الصين الشعبيه .

فى فبراير ١٩٥٠ وزعت مذكرة سرية على أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، وكانت تلك المذكرة تتناول بعض النواحى القانونية ، فيما يختص بموضوع تمثيل الصين ، وقدمت أساسا للمناقشة فى موضوع دولتى الصين . وقد استخدم المستر لى Lee ، الذى كان سكرتيرا عاما للأمم المتحدة فى ذلك الوقت ، هذه المذكرة للمناقشة فى موضوع قبول جمهورية الصين الشعبية . وكانت وجهة نظره ، أن ثمة نزاعا مستمرا بين الدولتين الصينيتين ، الأمر الذى يهم الأمم المتحدة كثيرا أن تنهيه . وكان رأى المستر لى (Lee) يقوم على أساس أن جمهورية الصين الشعبية ، كانت فى الواقع أكثر أمم العالم تعدادا بالسكان ، ولم يكن هناك احتمال يذكر لتغيير هذا الوضع[١١]. وعلى ذلك فان الأمر يقتضى قبول جمهورية الصين الشعبية بدلا من جمهورية الصين الوطنية . غير أن الأمم المتحدة لم تتصرف طبقا لهذه التوصية .

وقد بدأ موقف كثير من الدول الأعضاء يتسم بطابع التشدد ، وخاصة بعد التدخل الصينى فى الحرب الكورية ، والهجوم على قوات الأمم المتحدة . وقد تزعمت الولايات المتحدة حركة المعارضة ، وتبعتها دول كثيرة . كان الموقف الأمريكى يعتمد أساسا ، على أن قبول جمهورية الصين الشعبية ، سيؤدى إلى إبطال فائدة الأمم المتحدة ، وذلك بسبب التصرف غير المسئول الذى أقدمت عليه تلك الحكومة الشيوعية . وقد عبر عن ذلك هنرى كابوت لودج ، (الإبن) ، مندوب الولايات المتحدة السابق فى الأمم المتحدة ، بقوله : « إن قبول الشيوعيين الصينيين ، يعتبر مناقضا لأهداف الأمم المتحدة ، وبالتالى فإنه سيؤدى إلى إبطال فائدة المنظمة[١٢]» .

(١١) السجلات الرسمية لمجلس الأمن : ملحق السنة الخامسة ، يناير ١ - ٣١ ، مايو ١٩٥٠ ، الجلسة ١٤٦٦ ، ص ١٨ .

(١٢) سجلات الجمعية العمومية للأمم المتحدة ، الأجتماع الكامل ١٩٥٧/٦٨٦ ، ص ١٢٩ .

وقد ظل موقف الحكومة السعودية إزاء هذه المسألة ثابتا حتى عام ١٩٦٨ ، وفى تلك الفترة ، أبدت المملكة العربية السعودية ميلا للامتناع عن التصويت . ومع أن أحداً لا يستطيع الادعاء بأن الامتناع عن التصويت هو نوع من المعارضة الشديدة ، إلا أنه يمكن القول بثقة ، بأن الامتناع هو أيضا ضرب من التأييد . وفى عام ١٩٦٨ بدأت المملكة العربية السعودية ، تصوت ضد قبول جمهورية الصين الشعبية عضوا فى الأمم المتحدة . ويمكن إرجاع أسباب هذا التحول فى السلوك التصويتى إلى العوامل الآتية :

أولا : لم يكن للمملكة العربية السعودية علاقات دبلوماسية مع أية دولة شيوعية ، بما فى ذلك جمهورية الصسين الشعبية . وبالمقارنة بمعظم الدول العربية الأخرى ، كانت للمملكه العربية السعودية ، صلات قوية ، اقتصادية وسياسية مع الولايات المتحدة . وهو عامل من المحتمل أن يكون قد أسهم فى التحول المفاجىء لموقف المملكة العربية السعودية تجاه جمهورية الصين الشعبية .

ثانيا : ما نقل من أنباء عن مساعدة جمهورية الصين الشعبية للأنشطة الثورية فى عمان (ظفار) وعدن وأجزاء أخرى من شبه الجزيرة العربية . إن الأنشطة الثورية ذات الطابع الشيوعى التى قد تحدث على حدود دولة ما مثل المملكة العربية السعودية ، كفيلة بالتأثير على سلوك تلك الدولة .

ثالثا : وأخيرا ، دأبت المملكة العربية السعودية منذ فترة طويلة ، على تنمية تجارتها وعلاقتها السياسية مع تايوان .

إن هذه العوامل مجتمعة ، كافية لإحداث التغيير فى السلوك التصويتى للمملكة العربية السعودية فى هذه المسألة .

ورغم كل المحاولات التى بذلت للحيلولة دون ضم جمهورية الصين الشعبية

إلى عضوية الأمم المتحدة ، فقد انتهى الأمر بقبولها فى عام ١٩٧١ ، وتم طرد تايوان من المنظمة الدولية . والجدول رقم (١٨) يمثل أصوات الأغلبية ضد قبول جمهورية الصين الشعبية حتى عام ١٩٦٥ ، كما يوضح الجدول نمط التصويت السعودى فى هذه المسألة .

وفى عام ١٩٧١ ، تقدمت ألبانيا بمشروع قرار (رقم ٦٣٠ والملحقان ١ ، ٢) يقضى « بإعادة الحقوق المشروعة لجمهورية الصين الشعبية وطرد تايوان من الأمم المتحدة » . وقد أدركت المملكة العربية السعودية أن ثمة أغلبية ظاهرة تؤيد قبول عضوية الصين الشعبية ، فقدمت مشروع قرار مضاد (رقم ٦٣٨) ، أكدت فيه على مسألة حق تقرير المصير ، ودعت إلى قبول عضوية الصين الشعبية ، وذلك بشرط ألا تفقد تايوان مقعدها فى الأمم المتحدة . وفى معرض الدفاع عن مشروع القرار السعودى ، وتفسير السياسة السعودية ، أبدى السيد/ جميل البارودى ، ممثل المملكة العربية السعودية فى الأمم المتحده ، هذه الملاحظات :

« إن المشكلة فى المسألة الصينية ، ليست فى الواقع هى مشكلة صين واحدة أو اثنتين أو ثلاثة ، أو هل هى تايوان أو فرموزا ، أو بكين أو شيانج كاى تشيك أو ماو تسى تونج . ان المشكلة كلها هى فى حق تقرير المصير ، وانا لا أقبل سفسطة بعض الخطباء – ولا داعى لأن أسميهم – من فوق هذه المنصة ، أولئك الذين حاولوا الانتقال من حبل إلى آخر ، وأخذوا يتراقصون ويدورون .. كلا . دعونا نكن صرحاء وجادين . ان المسألة ليست فيما يطلبه السيد ماوتسى تونج أو السيد شيانج كان تشيك . إنها مسألة حق تقرير المصير للشعوب والأمم(١٣) » .

وفى نفس الوقت ، أبرز النقاش على مشروع القرار الألبانى بعض الحوار الهام والمثير بين السفير البارودى ومندوبين آخرين فى الجمعية العمومية . فقد كان

---

(١٣) محاضر جلسات الدورة السادسة والعشرين للجمعية العمومية للأمم المتحدة ١٩٧١ ، ص ١٤ – ١٥ .

السفير البارودى يتناول الموضوع بجدية بالغة ، وكان النقاش بالغ الحدة والإثارة . وفى أثناء محاولات البارودى منع إقرار مشروع القرار الألبانى ، بدا وكأن المندوب السويدى قد اغتاظ من المحاولات المستمرة من مندوب المملكة العربية السعودية ، لتعطيل قرار الأغلبية بطرد تايوان . ومن الممكن أن يكون البارودى قد سمع ملاحظة ما بهذا الصدد ، مؤداها أنه على الأمم المتحدة أن تتخلص من البارودى قبل أن تطرد تايوان . وكان رد السفير السعودى كالآتى :

« إن هذا السيد السويدى الذى خرج لتوه قال بأننى يجب أن أُطرد . وإننى لمسرور لخروجه ، فلقد جلب العار على نفسه وعلى بلاده . ألم يقل ذلك ؟ فلينكره . إننى متمسك بحقوقى ، سواء كانت السويد أو الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفييتى . عار عليك . اخرج وابق فى الخارج . أنت لا تملك الحق فى أن تطلب طردى . الآن هى تايوان التى يجب أن تطرد ، والآن هو البارودى الذى يجب أن يطرد !! أهذه هى الأمم المتحدة ؟ يجلس هنا ويقول إننى يجب أن أطرد ![١٤]» .

وفى الحال طلب المندوب السويدى الكلمة ، واعتذر للبارودى ، وقال إنه لم يطلب أو يقل بأن السيد/ البارودى يجب أن يطرد[١٥].

وقد دفعت مناورات السيد/ البارودى بالسيد جورج بوش ، المندوب الأمريكى ، بأن يصفه وهو يغادر المنصة حانقا بأنه « صاروخ المملكة العربية السعودية غير الموجه[١٦]» .

وإذا كان هذا الحوار الحاد بين مندوبى الدول داخل أروقة الأمم المتحدة ، قد أثار شيئا ، فإنه يثير بلا شك قدرة المندوب السعودى على الوقوف بكل ثبات وإصرار أمام محاولات الضغط المتكررة ، حتى وإن كان هذا الضغط قد جاء من قبل الأغلبية الساحقة .

(١٤) المرجع السابق ص ٣٨ .
(١٥) المرجع السابق ص ٣٩ .
(١٦) وليم باكلى ، الابن ، « الأمم المتحدة ، ملحمة المندوبين » . (نيويورك : دارج . ب . يوتمان وأولاده ، ١٩٧٤) ص ٧١ .

جدول رقم (١٨) : سجل التصويت على تمثيل الصين فى الجمعية العمومية

١٩٥٠ - ١٩٧١ *

السنة	عدد أعضاء الأمم المتحدة	فى جانب الصين	ضد الصين	امتناع	غياب	صوت المملكة العربية السعودية
١٩٥٠	٥٩	١٦	٣٣	١٠	٠	امتناع
١٩٥١	٦٠	١١	٣٧	٤	٨	,,
١٩٥٢	٦٠	٧	٤٢	١١	٠	,,
١٩٥٣	٦٠	١٠	٤٤	٢	٤	,,
١٩٥٤	٦٠	١١	٤٣	٦	٠	,,
١٩٥٥	٦٠	١٢	٤٢	٦	٠	,,
١٩٥٦	٧٩	٢٤	٤٧	٨	٠	,,
١٩٥٧	٨٢	٢٧	٤٨	٦	١	,,
١٩٥٨	٨١	٢٨	٤٤	٩	٠	,,
١٩٥٩	٨٢	٢٩	٤٤	٩	٠	,,
١٩٦٠	٩٩	٣٤	٤٢	٢٢	١	,,
١٩٦١	١٠٤	٣٧	٤٨	١٩	٠	,,
١٩٦٢	١١٠	٤٢	٥٦	١٢	٠	,,
١٩٦٣	١١١	٤١	٥٧	١٢	١	,,
١٩٦٤	١١٤	تأجلت الجلسة				
١٩٦٥	١١٧	٤٧	٤٧	٢٠	٣	,,
١٩٦٦	١٢١	٤٦	٥٧	١٧	١	,,
١٩٦٧	١٢٢	٤٥	٥٨	١٧	٢	,,
١٩٦٨	١٢٦	٤٤	٥٨	٢٣	١	ضد
١٩٦٩	١٢٦	٤٨	٥٦	٢١	١	,,
١٩٧٠	١٢٧	٥١	٤٩	٢٥	٢	,,
١٩٧١	١٢٨	٧٦	٣٥	١٧	٠	,,

(*) الكتاب السنوى للأمم المتحدة ، من ١٩٥٠ - ١٩٧١

كانت النتيجة النهائية لمحاولات البارودى بشأن تمثيل جمهورية الصين الشعبية وطرد تايوان ، هزيمة واضحة . ومن مجموعة الدول العربية ، كانت المملكة العربية السعودية هى الدولة الوحيدة التى صوتت ضد المشروع الألبانى ، الذى تمت الموافقة عليه بأغلبية ٧٦ صوتا ضد ٣٥ وامتناع ١٧ عن التصويت . وقد امتنعت كل من الأردن ولبنان وقطر والبحرين عن التصويت ، فى حين أيدت باقى الدول العربية مشروع القرار . وفيما يختص بموضوع تمثيل الصين فى الأمم المتحدة ، كانت المملكة العربية السعودية تنهج سياسة نابعة من مصالحها وتصوراتها الخاصة ، وهى فى ذلك كانت راغبة فى الوقوف بمعزل عن أغلبية الجمعية العمومية ، وكذلك عن باقى الدول العربية .

والخلاصة أن المسألة الصينية أوضحت أن الدول العربية لا تصوت دائما متكتلة ، وأن تميز المملكة العربية السعودية عن موقف الأغلبية لدليل على ذلك . وإذا نظرنا إلى هذا الموضوع من وجهة نظر مقولة التصويت الراديكالى — المحافظ Radical conservativ ، نجد أن تصويت المملكة العربية السعودية فى هذه المسألة ، لا يمكن أن ينسب لا إلى الراديكالية ولا إلى المحافظة ، ذلك أنه فى عام ١٩٥٥ صوتت المملكة فى جانب قبول انضمام أربع دول شيوعية ، وهى ألبانيا وبلغاريا ورومانيا والمجر . والتفسير الوحيد الممكن لما يبدو أنه تناقض فى السلوك التصويتى للمملكة العربية السعودية هو أن المناخ السياسى ، فى الوقت الذى تم فيه التصويت كان مختلفا عما كان عليه فى السابق . وإذا دل هذا على شىء فإنما يدل على ديناميكية الموقف السعودى وتميزه باستقلالية خاصة لا تمليها العواطف والتكتلات ، وإنما المصالح الوطنية البحتة .

الاستعمار ومناهضة الاستعمار

إن سجل تصويت المملكة العربية السعودية فى المسائل المتعلقة

بالاستعمار ، شبيه بسجل معظم دول المجموعة الأفرواآسيوية ، وهو يدل على وجود درجة عالية من التضامن فى هذه القضية . ففى عام ١٩٥٥ قرر مؤتمر باندونج أن « الاستعمار بكل مظاهره » ، يجب أن ينتهى ، على أساس أن إخضاع الشعوب للاستعباد والاستغلال الأجنبيين ، يشكل إهدارا للحقوق الأساسية للإنسان ، وهو مناقض لميثاق الأمم المتحدة ، كما أنه عقبة فى طريق إنماء السلام والتعاون العالميين[١٧] » .

وقد وصف نكروما ، الرئيس السابق لغانا ، ما شاهده من مشاعر مواطنيه الأفريقيين بقوله :

« لقد ظلت افريقيا طوال سنوات ، موطىء أقدام الاستعمار والأمبريالية والاستغلال والإذلال . لقد ظل أبناؤها ، من الشمال إلى الجنوب ، ومن الشرق إلى الغرب ، يرسفون فى أغلال العبودية والإذلال ، بينما كان المستغلون الأجانب والمسيطرون على أفريقيا ، يتجولون ويمرحون فى ربوعها بطريقة لا إنسانية ، خلت من الرحمة ومن الخجل ومن الشرف[١٨] » .

ومنذ مؤتمر باندونج ، بدأت مجموعة الدول الأفروآسيوية الأعضاء فى الأمم المتحدة ، فى شن حملة دبلوماسية لإنهاء الأسلوب الغربى فى الاستعمار .

والمملكة العربية السعودية ، بخلاف العديد من أعضاء المجموعة الأفروآسيوية فى الأمم المتحدة ، لم تكن لها تجارب معاصرة مع الاستعمار بالمعنى الذى أشار إليه تقرير باندونج ، أو كما وصفه نكروما نفسه . غير أن كثيرا من الدول العربية ، مرت بتجربة حكم الاستعمار ، وكان تعاطف المملكة العربية السعودية معها ، مشجعا لها على مناهضة الاستعمار . ففى الوقت الذى كانت تجرى فيه مداولات الجمعية العمومية فى موضوع الاستعمار ، كان سفير المملكة

---

(١٧) دافيد و . وينهاوس ، « بقايا إمبراطورية : الأمم المتحدة ونهاية الاستعمار » (نيويورك ، هاربر و رو ، نامصرون ، ١٩٦٤) ص ٥ .

(١٨) محاضر جلسات الدورة الخامسة عشرة للجمعية العمومية للأمم المتحدة ، الجزء الأول ، المجلد ١ ١٩٦٠ — ١٩٦١ .

العربية السعودية لدى الأمم المتحدة ، هو أحمد الشقيرى ، وهو فلسطينى مر بتجربة الإحساس بالسيطرة الاستعمارية . وبأسلوبه البليغ ، قدم أحمد الشقيرى القضية ضد الاستعمار بالعبارات الآتية :

« ليس الاستعمار هو الحمل الذى يثقل ظهر الرجل الغربى ، فقد أثبت الاستعمار أنه لعنة الرجل الأبيض وغنيمته . وإذا كان الاستعمار ثقلا على أية حال ، فذلك لأن الرجل الأبيض قد أثقل كاهله بثروات الشعوب السوداء ، وكنوز الشعوب السمراء ، وأموال الشعوب الصفراء . ذلك هو الثقل الذى ينوء به ظهر الرجل الأبيض[١٩] » .

ولم تقتصر الحملة الدبلوماسية التى شنتها الدول الأفروآسيوية ، على إدانة جريمة الاستعمار ، بل لقد بذلت محاولات لإعلام وتوعية وفود الأمم التى لا تؤيد حركة مناهضة الاستعمار . وقد اشترك الوفد السعودى برئاسة احمد الشقيرى فى هذه الجهود التى كانت تهتم بصفة خاصة بالدول التى لم تتعرض حديثا للاستعمار . وعند الإجابة على ما أسماه بالمراقبين المحايدين ، قال الشقيرى ما يأتى :

« إننا ندرك هذه الملاحظات والانتقادات الأمينة ، التى تبدو لأول وهلة ، فى نظر جميع المراقبين المحايدين ، معقولة وسليمة . إننا نعرف كيف يشعر المراقبون المحايدون ، الذين يعيشون فى جو من الحرية ، نحو الاستعمار بصفة عامة – ولكنهم لا يستطيعون أن يدركوا كيف نشعر نحن ، ذلك لأنهم عاشوا طوال حياتهم فى حرية ، ولم يتعرضوا قط لحكم المستعمر . إنه من الملائم واليسير على جميع المراقبين المحايدين ، الذين يعيشون فى حرية ، أن ينتقدوا ، ذلك لأنهم لم يكونوا أبدا غرباء فى بلادهم ، لأنهم لم يقاتلوا ويقدموا أرواحهم رخيصة فى حروب لم تكن حروبهم ، بل هى لمجرد إضفاء المزيد من المجد على أسيادهم الكبار ، ولأنهم لم يشقوا ويعرقوا من أجل مضاعفة ثروات أسيادهم الأثرياء ، وزيادة عزم الأيدى التى تمسك بخناقهم . يجب على الإنسان أن يعيش فى ظل الاستعمار ، ويجرب كل هذه الويلات بنفسه ، لكى يتفهم حقيقة أثر الاستعمار[٢٠] » .

---

(١٩) المرجع السابق ص ٩٣١ .

(٢٠) محمد حلاج ، « السياسة الأفروآسيوية فى الأمم المتحدة » . (رسالة لم تنشر ، جامعة فلوريدا ، ١٩٦٦) . ص ١٧٠٩ – ١٨٠ .

وفى مناسبة أخرى ، عبر الشقيرى عن رأيه حول الإستعمار بقوله : « ان الاستعمار هو الشيطان نفسه[٢١] » . وفى جزء من خطابه الذى حمل فيه على الاستعمار ، وتناول حالة التخلف التى تطبع معظم دول العالم الثالث ، أكد الشقيرى على ظاهرة الاستغلال الاقتصادى للمستعمرات ، وعرض الموضوع بالعبارات الآتية :

« ليس هذا فخرا للأغنياء ، ولا عارا على الفقراء . ان التفوق الذى ينعم به الغرب فى الثراء ، لا يرجع إلى مواهب خاصة . كما أن فقر الدول الأخرى ، لا يرجع إلى عجز طبيعى . إن الاستعمار هو التفسير لهذا الفارق . إن شعوب أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، كنتيجة للمدد الطويلة التى خضعوا فيها للاستعمار ، قد نهبت خيراتهم ، من ذهب ومطاط وزيت ، وثرواتهم الحيوانية ، بل انهم فى كثير من الحال ، تعرضوا إلى نهب متاحفهم ، التى كانت تضم آثار ملوكهم وملكاتهم[٢٢] » .

والمملكة العربية السعودية كدولة نامية . كانت نصيرا قويا لحق تقرير المصير والاستقلال للبلاد التى لا تحكم نفسها بنفسها . وطبقا للفصول (١١ و ١٢ و ١٣) من ميثاق الأمم المتحدة ، صوتت المملكة العربية السعودية بالموافقة على كل مشروعات القرارات التى تدعو إلى تنمية التطلعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للشعوب التى لا تتمتع بالحكم الذاتى . وفى عام ١٩٦٠ ، عندما حاول الاتحاد السوفييتى إثارة العواطف بتقديمه مشروع قرار يطالب القوى المعنية بمنح الاستقلال لمستعمراتها فى موعد لا يتجاوز نهاية عام ١٩٦١ ، كانت المملكة العربية السعودية ، من بين المؤيدين لهذا المشروع . غير أن هذا المشروع فشل بأغلبية ٤٧ صوتا ضد ٢٧ ، وامتناع ٢٢ دولة عن التصويت .

---

(٢١) المرجع السابق ص ١٦٦ .

(٢٢) محاضر جلسات الدورة ١٥ للجمعية العمومية للأمم المتحدة ، الجزء الأول ، مجلد ٢ ، ١٩٦٠ – ١٩٦١ . ص ١٠١٦

وبعد أن فشل مشروع القرار السوفييتى ، فاز مشروع قرار المجموعة الأفروآسيوية (رقم ٣٢٣ والملاحق ١ – ٦) بأغلبية ٨٩ صوتا وامتناع تسع دول عن التصويت[٢٣]. كان هذا المشروع يؤكد على عدة نقاط ، أهمها : (١) أن الحكم الاستعمارى يعتبر انتهاكا لحقوق الإنسان ، (٢) وأنه يجب أن يكون للإستقلال الأولوية القصوى على التقدم المادى .

« وهكذا شُجب الاستعمار بكل أشكاله ومظاهره ، بما فى ذلك التمييز العنصرى ، وكان شجبه تاما وصريحاً ، وقد تأكدت صلاحية الأمم المتحدة فى الإشراف على التصفية العامة للاستعمار ، بما لا يدع مجالا للشك[٢٤]» .

(٢٣) السجل الرسمى لمحاضر الدورة ١٥ للجمعية العمومية ، الاجتماع رقم ٩٤٧ (١٤ ديسمبر ١٩٦٠) فقرة ٣٤ .

الموافقين : هايتى ، هندوارس ، المجر ، ايسلندا ، الهند ، إندونسيا ، إيران ، العراق ، أيرلندا ، إسرائيل ، إيطاليا ، ساحل العاج ، اليابان ، الأردن ، لاوس ، لبنان ، ليبيريا ، ليبيا ، لكسمبرج ، مدغشقر ، مالى ، المكسيك ، مراكش ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراجوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، باكستان ، بناما ، ايراجواى ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، رومانيا ، العربية السعودية ، السنغال ، الصومال ، السودان ، السويد ، تايلاند ، توجو ، تونس ، تركيا ، اوكرانيا ، الجمهورية الاشتراكية السوفييتية ، الاتحاد السوفييتى ، الجمهورية العربية المتحدة ، فولتا العليا ، أوروجواى ، فينيزويلا ، اليمن ، يوغوسلافيا ، أفغانستان ، ألبانيا ، الأرجنتين ، النمسا ، بوليفيا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، جمهورية روسيا البيضاء السوفييتية الاشتراكية ، كمبوديا ، الكامرون ، كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، سيلان ، تشاد ، شيلى ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو (برازايل) ، الكونغو (ليوبوارفيل) ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، الدانمرك ، إكوادور ، السلفادور ، إثيوبيا ، اتحاد الملايو ، فنلندا ، جابون ، غانا ، اليونان ، جواتيمالا ، غينيا .

معترضون : لا أحد .

ممتنعون : البرتغال ، أسبانيا ، اتحاد جنوب أفريقيا ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة ، بلجيكا ، إستراليا ، جمهورية الدومينيكان ، فرنسا .

(٢٤) ياسين العيوطى ، « الأمم المتحدة وإزالة الاستعمار : الدور الأفروآسيوى » . (مارتينوس فيهوف ، لاهاى ، ١٩٧١) ص ٢١٣ .

وكانت الصيغة الأخيرة لمشروع القرار الأفروآسيوى هى إعلان منح الاستقلال للبلاد والشعوب المستعمرة (قرار ١٥١٤ ، دورة ١٥) فى ١٤ ديسمبر ١٩٦٠ . فكان اقرار هذا الإعلان ، يعنى تحولا فى التأثير السياسى داخل الجمعية العمومية . وفى مجال التعليق على رد فعل إلغاء الاستعمار ، كتب أحد المؤلفين يقول :

> « من العناصر الهامة فى التأثيرات الجديدة للأمم ، الشعور القوى فى الجمعية العمومية ، بأن انتصار حركة إلغاء الاستعمار كان أمرا حتميا . ورغم أن الدول الاستعمارية الرئيسية قد امتنعت عن التصويت ، فإن ذلك فى حد ذاته ، كان شكلا من أشكال الانتصار ، من حيث ان المشروع قد طالب ، ضمن ما طالب به ، « بضرورة إنهاء الاستعمار بكل أشكاله ومظاهره ، إنهاءاً سريعا غير مشروط » . وهذه الرغبة فى عدم الظهور بمظهر فاضح ، أى بمعارضة المبادىء السامية التى وردت فى المشروع . لدليل من نوع ما ، على أن الأمم الجديدة ، أصبح لها نفوذ سياسى[٢٥]» .

وكما سبق إيضاحه ، فإن المملكة العربية السعودية تعتبر نصيرًا كبيراً لحركة القضاء على الاستعمار . ويعتبر سجل تصويتها وكذلك تصريحاتها ، خير دليل على ذلك . وفى هذا المجال ، فإن موقف المملكة العربية السعودية تجاه الاستعمار ينسجم إلى حد كبير مع مواقف الدول الأفروآسيوية والمحبة للسلام .

وفى قضية أخرى ذات صلة بهذه القضية ، وهى قضية التفرقة العنصرية والتمييز العنصرى ، يمكن ملاحظة نفس التماسك ، وهذا هو موضوع التحليل التالى .

(٢٥) دافيد أ . كاى ، « الأمم الجديدة فى الأمم المتحدة » (رسلة لم تنشر ، جامعة كولومبيا ، ١٩٧٠) ص ١٠٥ .

التفرقة العنصرية والتمييز العنصرى

اشتركت المملكة العربية السعودية فى سلسلة طويلة من التصويت ضد التفرقة العنصرية والتمييز العنصرى .. وعلى مستوى الأمم المتحدة ، كان هناك الكثير من الجدل حول اختصاص الأمم المتحدة ، وخاصة فيما يتعلق بالسلطة فى التعامل مع التفرقة العنصرية . إن المادة الثانية (فقرة ٧) من ميثاق الأمم المتحدة ، تذكر بوضوح أن الأمم المتحدة لا حق لها فى التدخل فى شئون هى من صميم الاختصاص الداخلى لأية دولة . ولذلك فإن المناصرين للتفرقة العنصرية ، جادلوا بأن الموضوع محلى بحت ، وأنه يخص الشئون الداخلية لاتحاد جنوب أفريقيا (وروديسيا فيما يختص بالتمييز العنصرى) ، ولذلك فهو خارج عن نطاق اختصاصات الأمم المتحدة . وقد استخدم هذا الدافع القانونى أحيانا لمنع إدراج ذلك المظهر من مظاهر التفرقة العنصرية ، وهو التمييز العنصرى ، فى جدول أعمال الأمم المتحدة .

أما الدول ، وهى أساسا أفروآسيوية ، التى كانت ترغب فى عرض الموضوع أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة ، فقد واجهت مشكلة إقامة الدليل على اختصاص المنظمة بنظر هذا الموضوع . وفى محاولة لتفسير المادة الثانية فقرة ٧ من الميثاق ، استخدم ف .ك . كريشنامينون ، المندوب الهندى حجة ذات شقين : فذكر أولًا أن مناقشة مسألة ما لا يعتبر تدخلا ، لأن الجزء المشار إليه من الميثاق يمنع تدخل الأمم المتحدة فى الشئون الداخلية لأية دولة . وكان نص ما قاله كريشنامينون : « إن الهند لم تطلب من الأمم المتحدة أن تتدخل فى شئون اتحاد جنوب افريقيا . إنها كانت تطلب فقط من الأمم المتحدة ، أن تبدى رأيا ، أن تقدم نداء[٢٦]» .

(٢٦) السجل الرسمى لمحاضر الدورة ٩ للجمعية العمومية اللجنة الأولى أ ، ١٩٥٤ ص ٣٣ .

أما الشق الثانى من حجة كريشنامينون ، فقد كان يستند إلى المادتين ٥٥ و ٥٦ من ميثاق الأمم المتحدة ، اللتين تفرضان على الدول احترام حقوق الإنسان . وذكر كريشنامينون ان موضوعا يتعلق بحقوق الإنسان لا يمكن اعتباره موضوعا مقصوراً على الشئون الداخلية لاتحاد جنوب افريقيا[٢٧].

وقد أثار مندوب العراق موضوعا بالغ الأهمية . وتساءل : « إذا قامت أمة ما بعملية إبادة جماعية ، فماذا يكون موقفنا ؟ هل يحق لنا عندئذ التدخل ، وإخبار تلك الأمة بأنها تعتدى على حقوق الإنسان[٢٨]» . إن التأكيد الشديد الذى أبداه مندوبو الدول الأفروآسيوية ، يشير إلى أن تلك الحقوق ، كما وصفت فى القسم الخاص من الميثاق ، تكون قانونا اسمى من السيادة الوطنية ، وان الذين ينتهكون هذه الحقوق ، يجب ألا يتمتعوا بأية حصانة ضد العقوبات التى تفرضها الأمم المتحدة . علاوة على ذلك ، فإن الدول الأفروآسيوية ، استندت إلى المادة ١٤ من الميثاق ، التى تنص فى جزء منها ، على أن « الجمعية العمومية تستطيع أن توصى باتخاذ اجراءات لتسوية أى موقف ، تسوية سلمية ، بصرف النظر عن المنشأ » . ويمكن تفسير هذا الجزء من الميثاق ، بأنه باستطاعة الجمعية العمومية ، أن تناقش وتوصى بأى إجراء يتعلق بأى موضوع . سواء كان من الشئون الداخلية للدول الأعضاء أو لم يكن . ومع ذلك فإن الجمعية العمومية لم تبدأ فى إقرار التوصيات التى تطالب بفرض العقوبات الجماعية على جنوب أفريقيا إلا فى عام ١٩٦٠ .

وفى أثناء الدورة ١٦ للجمعية العمومية للأمم المتحدة المنعقده فى عام ١٩٦١ ، قدم مشروع قرار يطالب كل الدول الأعضاء ، بفرض عقوبات

(٢٧) السجل الرسمى لمحاضر الدورة ٣ ، الجزء الثانى ، ١٩٤٩ ، ص ٤٥٤ .

(٢٨) السجل الرسمى لمحاضر الدورة ٣ ، السابعة ، ١٩٥٢ ، ص ٦٥ .

ضد السياسة العنصرية التى تنتهجها حكومة جنوب أفريقيا . وطبقا لتفسير مبادىء ميثاق الأمم المتحدة ، الذى سبق أن شرحناه ، والمقدم من الدول الأفروآسيوية ، فقد طلبت الجمعية العمومية من الدول الأعضاء فيها اتخاذ الإجراءات التالية :

(أ) قطع العلاقات الدبلوماسية مع حكومة جمهورية جنوب أفريقيا ، أو الامتناع عن إقامة مثل هذه العلاقات .

(ب) إغلاق موانيها فى وجه كل السفن التى ترفع علم جنوب أفريقيا .

(جـ) إصدار التشريعات اللازمة لمنع سفنها من دخول موانىء جنوب أفريقيا .

(د) مقاطعة كل بضائع جنوب أفريقيا ، والامتناع عن تصدير السلع إليها ، بما فى ذلك الأسلحة والذخيرة .

(هـ) « رفض التصريح بهبوط كل أنواع الطائرات التابعة لحكومة جنوب أفريقيا والشركات المسجلة طبقا لقوانينها ، وحظر تقديم تسهيلات المرور لها[٢٩] » .

لقد سجل هذا القرار خطوة هامة على طريق الحملة الدولية ضد التفرقة العنصرية والتمييز العنصرى ، إذ أنه حرم اتحاد جنوب أفريقيا ، من أية شرعية لسياستها ، على أساس الاعتراف الدولى بها . علاوة على ذلك ، فإن القرار قضى بتشكيل لجنة خاصة بالتفرقة العنصرية ، كما طلب من مجلس الأمن « اتخاذ الإجراءات المناسبة ، بما فى ذلك الإجراءات اللازمة للحصول على استجابة جنوب أفريقيا لنصوص قرار الجمعية العمومية ومجلس الأمن[٣٠] » .

(٢٩) أميلياك . لايس ، « التفرقة العنصرية والإجراءات الجماعية للأمم المتحدة » . (نيويورك ، منحة كارينجى للسلام الدولى ، ١٩٦٥) ص ١٠ .
(٣٠) المرجع السابق .

ومنذ عام ١٩٦٠ ، بذلت الأمم المتحدة ضغوطا متزايدة فى محاولة إرغام الحكم الأبيض فى جنوب أفريقيا ، على نبذ سياسة العنصرية . وقد نجحت الدول الأفريقية الجديدة فى عرض الموضوع على مجلس الأمن ، الذى أدان سياسة التفرقة العنصرية ، كما أدانتها الجمعية العمومية ، ووصفها بأنها « سياسة أدت إلى التوتر الدولى ، وإذا استمرت فقد تهدد السلام والأمن الدوليين[٣١] » .

وفى داخل مجلس الأمن ، أبدى المندوبون الغربيون والشرقيون ، استنكارهم لسياسة التفرقة العنصرية ، وأدانوها بشدة . وقد تحدث السفير ستيفنسون ، ممثل الولايات المتحدة ، عن التفرقة العنصرية واصفا إياها بأنها « بغيضة » . كما وصفها السير باتريك دين ، ممثل المملكة المتحدة ، بأنها « شر ، كما أنها غير عملية — وسوف تؤدى إلى كارثة فى جنوب أفريقيا نفسها — ان سياسات التفرقة العنصرية سياسات بغيضة لأقصى حد ، بالنسبة لمشاعر وتقاليد شعبنا[٣٢] » .

ومهما يكن من أمر ، ورغم هذا الاستنكار ، فإن الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ، كانت مترددة فى تعضيد أى اجراء طبقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . وقد قال السفير الأمريكى ستيفنسون « من الواضح أمام وفد حكومتى ، أن طلب توقيع العقوبات طبقا للفصل السابع ، فى الوقت الذى نواجهه الآن ، يعتبر سوء تصرف قانونى وسياسة خاطئة » . وأضاف أن الفصل السابع إنما قصد به أن يطبق « عندما توجد حالة جديدة من العنف الدولى ، أو تهديد واضح للسلام ، بحيث لا يترك بديلا عن اللجوء للشدة[٣٣] » .

(٣١) مستند الأمم المتحدة s/٤٣٠٠ ، أبريل ١٩٦٠ فقرة ١ .

(٣٢) مستند الأمم المتحدة s/٥٠٧٠/١٠٥٢ ، اغسطس ١٩٦٣ ص ٣١ — ٣٥ .

(٣٣) المرجع السابق ص ٣٧ .

وقال المندوب البريطانى السير باتريك دين انه « لا يوجد أمامنا دليل على أن أفعال جمهورية جنوب أفريقيا ، رغم كونها منفرة لنا جميعا ، هى من الأفعال التى تهدد الكيان الإقليمى أو الاستقلال السياسى لأية دولة عضو(٣٤) » .

وفيما يختص بهذا الموضوع ، كان الموقف السعودى منسجماً مع مواقف معظم الدول النامية ، وهو موقف التأييد للشعوب التى تعانى من شرور التفرقة العنصرية . وفى عام ١٩٦٢ ، عندما قدم للتصويت مشروع قرار يطالب بتوقيع العقوبات السياسية والاقتصادية على جنوب أفريقيا ، بلغ عدد الأصوات المؤيدة له ٦٧ صوتا ، كان من بينها صوت المملكة العربية السعودية . وصوتت ضده ست عشرة دولة هى النمسا وبلجيكا وكندا وفرنسا واليونان وأيرلندا واليابان ولكسمبرج وهولندا ونيوزيلندا والبرتغال وجنوب أفريقيا وأسبانيا وتركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة . وامتنعت عن التصويت ثلاث وعشرون دولة ، فى حين تغيبت أربع دول أخرى(٣٥).

وعندما عادت الجمعية العمومية بعد ذلك لتأكيد اقتناعها بأن التفرقة العنصرية تشكل تجاهلا تاما لأغراض ومبادىء ميثاق الأمم المتحدة ، وبأنها جريمة فى حق الإنسانية ، أيدت المملكة العربية السعودية هذا القرار ، ومعها مائة دولة ودولة . كما طالبت هذه الدول الأمم الأخرى بالتوقيع فورا على قرارات المؤتمر الدولى الخاص بمنع وعقاب جريمة التفرقة العنصرية وتنفيذها بدون تأخير(٣٦).

---

(٣٤) المرجع السابق ص ٥٦ .

(٣٥) محاضر الجلسة ١٧ للجمعية العمومية للأمم المتحدة ، الإجتماعات الكاملة ، المجلد الثانى ، ١٩٦٢/١١/٦ ص ٦٧٩ .

(٣٦) محاضر الجلسة ١٣ للجمعية العمومية ، الإجتماعات الكاملة ، ١٦ نوفمبر ١٩٧٥ ص ٩٢ .

ومع أنه لا يمكن القول ، بأن المملكة العربية السعودية ، قد تزعمت الحملة ضد التفرقة العنصرية ، إلا أن الموقف السعودى ، كان موقف التأييد المستمر للحملة . وقد دفعها هذا التأييد للتصويت مباشرة ضد الدول الغربية ، ومنها الولايات المتحدة التى تعتبر أكبر شريك تجارى لها .

والآن ننتقل لمناقشة قضية أخرى أكثر تعقيدًا ، وهى قضية حقوق الإنسان ، لكى نحدد سلوك المملكة العربية السعودية تجاهها ونقارن هذا السلوك مع مواقف الدول الأخرى تجاه هذه القضية الإنسانيه المعقدة .

حقـوق الإنســان

كانت ولا تزال المملكة العربية السعودية ، بصفة عامة ، تصوت إلى جانب معظم مشروعات القرارات المتعلقة بحقوق الإنسان ، فيما عدا ما كان منها مختصا بعقوبة الإعدام أو بحرية تغيير الدين . إن معارضة المملكه لهذين الجانبين من حقوق الإنسان ، ما هى إلا نتيجة للتقاليد الإسلامية التى تحكم وجهات نظر المملكة العربية السعودية فى هذه المسائل . فالمملكة العربية السعودية دولة إسلامية ، تستمد قوانينها المدنية والجنائية والقضائية من الشريعة الإسلامية ، وتقوم العلاقة على هذا الأساس ، بين الحكام والمحكومين ، على أساس التكامل والتكافل بين المسلمين . وفى إطار هذا المفهوم ، فإن كل المسلمين ، سواء كانوا أمراء أو بدوًا معدمين ، يتساوون فى الحقوق ، ويشتركون فى إنسانية واحدة . وقد جاء فى القرآن الكريم (سورة ٤٩ آية ١٣) : « يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ، إن أكرمكم عند الله أتقاكم » . وفى خطبة الوداع قال

رسول الله (ﷺ) : « كلكم من ادم وادم من تراب . لا فضل لعربى على عجمى ولا لأبيض على أسود إلا بالتقوى[٣٧] » .

إن مفهوم المساواة فى الإسلام ، يعطى كل مسلم الحق فى عصيان الحاكم ، إذا خالف هذا الحاكم أحكام القرآن أو السنة . وفى الدولة الإسلامية المثلى ، يختار الناس الوالى عن طريق البيعة . والزعيم ليس حاكما مطلقا . بل هو فى الواقع زعيم يمثل رغبة المسلمين . ومهما يكن من أمر فأنه يجب التنويه بأن الحكومة الإسلامية المثالية ، ليست على غرار الديمقراطية الغربية كما يتصورها الناس ، عادة فى المجتمع الغربى . فهى كما وصفها أحد المراقبين : « فى الدولة الإسلامية لا يحكم رأس المال ، ولا تستغل القوى العاملة ، ولا يحرم الأفراد من حقوقهم الإنسانية الأساسية . إنها ديموقراطية فريدة من حيث أن كل أفراد الشعب ، بصرف النظر عن الجنس أو العقيدة ، متساوون أمام القانون[٣٨] » . هذا ، ولا توجد فى المملكة العربية السعودية أحزاب سياسية ، أو أى مظهر من مظاهر الديموقراطية الشكلية كما هو الحال فى العالم الغربى . ولكن توجد مجالس استشارية يمكن أن تؤدى المهام الخاصة بالتجمعات والتنظيمات ، مثلما تقوم بها عادة الأحزاب السياسية والهيئات التشريعية فى المجتمعات الغربية . والحقوق الإنسانية الأساسية للمواطنين ، كما تحددها الشريعة الإسلامية ، يمكن تقسيمها إلى : (أ) المساواة المدنية ، و (ب) الحرية الفردية .[٣٩] والمساواة المدنية ، مثلها كمثل نظيرتها فى الغرب ، تعنى المساواة أمام القانون ، فالجميع متساوون ، بصرف النظر

(٣٧) م . أ . منان ، « الإسلام والعقائد الأخرى » ، « المجلة الإسلامية والشئون العربية » يناير ١٩٧٧ ص ٨ .

(٣٨) المرجع السابق ص ١١ .

(٣٩) أحمد زكى يمانى . « الشريعة الإسلامية هى الرد على القضايا المعاصرة فى عالم الإسلام » . المجلة الإسلامية والشئون العربية ، ديسمبر ١٩٦٧ ص ٩ .

عن المركز أو المستوى ، وهم يخضعون لنفس القانون . وقد قال النبى (ﷺ) « ان الناس كأسنان المشط » . وحرية الكلمة والاجتماع والعمل ، مضمونة لجميع أفراد المجتمع مادامت هذه الحرية متماشية مع أحكام القرآن والسنة . ولعل تجربة أحد الزنوج المسلمين المشهورين فى الولايات المتحدة ، توضح هذا المظهر من المساواة فى الإسلام :

« عندما قام مالكولم إكس ، الزعيم الأسود المناضل فى أمريكا ، بزيارة مكة فى عام ١٩٦٤ ، شعر بهزة فى آرائه الفطرية . لقد لاحظ فى مكة ما اعتبره حقا تكافلا عنصريا ، امتزج فيه الرجال من كل لون ، وهم يزورون الأماكن الإسلامية المقدسه . وبعكس التعاليم التى يتبعها المسلمون السود فى أمريكا ، والتى التزم بها هو نفسه فى مرحلة سابقة ، أيقن مالكولم أن الإسلام يحتضن البيض والسود على قدم المساواة ، وأنه حقا الدين الذى يتسامى فوق الانقسامات ، سواء فى تعاليمه الرسمية أو فى طبيعة المنتمين إليه[٤٠] » .

وقد ظلت المملكة العربية السعودية ، أوثق صلة بالتقاليد الإسلامية من معظم الدول العربية الأخرى ، كما أن التفسير السعودى للحقوق الإنسانية ، يختلف عن التفسير الغربى أو الشيوعى . وهذا التفسير ينبع من المفهوم الإسلامى « للمجتمع » و« الصالح العام » لهذا المجتمع . والافتراض الأساسى ، هو أن أى عمل تقوم به الأفراد أو الجماعات ، مما قد يضر بسعادة أو مصالح المجتمع ، هو عمل محظور . وما يعتبر سلوكا « أخلاقيا » أو « لا أخلاقى » فى مجتمع تهذيبى مثل المجتمع السعودى . إنما يرجع إلى التعاليم الأساسية للإسلام . إن الطبيعة التسامحية الإنحلاليه للمجتمعات الغربية ، تجعل من المستحيل على المسلم السعودى ، أن يتقبل المعايير الغربية للأخلاق واللا أخلاقيات . مثال

(٤٠) تشستر ل . هانت و ل . ووكر ، « الحركية العرقية » (هوموود ، النيوى : مطابع دورس ، ١٩٧٤) ص ٣٥٣ .

ذلك ، أن موضوع بتر رأس المجرم ، ينظر إليه فى معظم المجتمعات الغربية ، على أنه عمل غير إنسانى ، وغير متحضر ولا أخلاقى . أما القانون السعودى ، فيراه أخلاقيا ، ومتمشيا مع مصالح المجتمع .

إن السعوديين ، وهم يعتبرون الشريعة الإسلامية المصدر الأساسى للتشريع ، يتحرجون فى إقرار أى إعلان من « وضع الإنسان » ، قد يتعارض فى بعض الأحيان مع تعاليم القرآن الكريم . ويمكن الاستدلال على ذلك ، من إعراض المملكة العربية السعودية ، عن إقرار الاعلان العالمى لحقوق الإنسان ، على أساس أن المادة ١٨ منه ، إشتملت على نص يبيح لكل إنسان أن يغير دينه ، وهو أمر لا يمكن للمملكة العربية السعودية أن تقره . وقد ذكر السفير البارودى ، الذى كان يمثل وفد المملكة العربية السعودية فى مناقشة الإعلان العالمى لحقوق الإنسان . فى خطاب أرسله للمؤلف ما يأتى :

١ – نص المادة ١٨ من الإعلان العالمى المذكور هو كالآتى : « لكل إنسان الحق فى حرية الفكر والضمير والدين ، وهذا الحق يشتمل على حرية تغيير دينه أو معتقداته ، والحرية فى إشهار دينه أو معتقداته بالتعليم أو الممارسة أو العبادة أو التأمل ، سواء بمفرده أو مع آخرين ، وسواء علنا أوسرا .

٢ – لو أن هذه المادة توقفت عند كلمة « الدين » لتقرأ : « لكل إنسان الحق فى حرية الفكر والضمير والدين » ، لما عارضت المملكة العربية السعودية فى الموافقة عليها .

٣ – والواقع أنه بتأثير الإرساليات التبشيرية ، فإن حرية الدين كما نص عليها فى هذه المادة ، قد امتدت دون اعتبار لحقيقة واقعة ، وهى ان الاسلام لم يستخدم أية ارساليات تبشيرية بالشكل المعروف فى المسيحية والديانات الأخرى ، مما جعل البعثات الدينية فى معظم المذاهب المسيحية ، تتخذ طابعا

قانونيا ، وإذا كان الإسلام قد انتشر للدرجة التى أصبح فيها يضم ٦٠٠ مليون مسلم أو أكثر ، فإن ذلك راجع إلى ما يتسم به هذا الدين من بساطة وصراحة ، جذبت إليه من يرغب فى اعتناقه دون إكراه (لا إكراه فى الدين) .

٤ – ولذلك فإن الهدف كان واضحا من مسألة تغيير الإنسان لدينه ، إنما تنبع من الوازع الشخصى لبعض الهيئات الدينية ، وتأثيرها على السياسيين فى مختلف الدول .

٥ – ومهما يكن من أمر ، فمن المهم أن نعرف أنه بعد عدة سنوات ، عندما صيغت قرارات المؤتمر الدولى لحقوق الإنسان ، نجحتُ ، بعد جدل طويل ، فى تغيير صيغة « مادة الدين » بطريقة جعلتها مقبولة لدى حكومة المملكة العربية السعودية . (المتحدث هنا هو السفير جميل البارودى) .

وعندما عرض مشروع القرار الدولى عن حقوق الإنسان على الجمعية العمومية فى عام ١٩٦٦ ، صوتت المملكة العربية السعودية مع المشروع ، بعد أن تم تعديل نص المادة المتعلقة بالدين ، حيث حذفت منها عبارة « وهذا الحق يشتمل على حرية تغيير دينه » . وقد اشتمل مشروع الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ، ضمن ما اشتمل عليه ، على حق تقرير المصير ، وحق الحياة ، والتزامات الدول نحو شعوبها ، والمساواة فى الحقوق بين المرأة والرجل فى كل مجالات حقوق الإنسان ، والحرية الشخصية والأمان ، وتحريم الرق ، وحق اللجوء السياسى ، وحماية الخصوصيات ، وحرية الرأى والكلمة ، وحقوق الإنسان فى المحاكم ، والحقوق السياسية ، والمساواة أمام القانون ، وقد اشتمل المشروع أيضا على بعض النصوص الخاصة بقانون العمل ، وحماية الأسرة والأم والطفل ، والرعاية الصحية والتعليم والأمن الاجتماعى .

وحيث أن الإعلان قد انقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية :

(أ) الاتفاقية الدولية عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

(ب) الاتفاقية الدولية عن الحقوق المدنية والسياسية .

(حـ) الملحق الاختيارى للاتفاقية الدولية عن الحقوق المدنية والسياسية ، فان التصويت قد تم على كل قسم من هذه الأقسام على حدة . وقد صوتت المملكة العربية السعودية فى جانب القسمين أ ، ب ، وامتنعت عن التصويت على القسم (حـ) .

ومع أن الموافقة على القسمين أ ، ب قد تمت بالإجماع ، فان الملحق الاختيارى للاتفاقية الدولية عن الحقوق المدنية والسياسية ، لم يحصل إلا على أغلبية ٦٦ صوتا ضد صوتين ، وامتناع ٣٨ دولة عن التصويت[٤١].

وينص هذا الملحق على تشكيل لجنة خاصة لتلقى وفحص رسائل الأفراد الخاضعين لأية دولة مشتركة فى هذه الاتفاقية ، الذين قد يشكون من أن بعض حقوقهم قد انتهكتها حكومتهم . أما الدولة التى صوتت ضد هذا الملحق الاختيارى فهى (النيجر وتوجو) ، أما التى امتنعت عن التصويت فهى (الجزائر ، بلغاريا ، بوروندى ، جمهورية روسيا البيضاء السوفييتية الاشتراكية ، الكاميرون ، تشاد ، الكونغو برازافيل ، الكنغو الديموقراطية ، جمهورية كوبا الديموقراطية ، تشكوسلوفاكيا ، داهومى ، أثيوبيا ، اليونان ، غينيا ، هايتى ، المجر ، الهند ، اليابان ، ليبيريا ، ماليزيا ، مالى ، موريتانيا ، مونغوليا ، نيبال ، بولندا ، رومانيا ، رواندا ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، أسبانيا ، سوريا ، تايلاند ، جمهورية أوكرانيا السوفييتية الاشتراكية ،

(٤١) محاضر جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، الجلسات الكاملة ، الدورة ٢١ ، الاجتماع ١٤٩٦ ، ١٦ ديسمبر ١٩٦٦ – ص ٦٠ .

الاتحاد السوفييتى ، تنزانيا ، يوغوسلافيا) وقد رأت تلك الدول ، فى هذا الملحق ما يسمح بالتدخل الخارجى فى شئونها الداخلية .

وبالنسبة للموضوعات الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان ، فقد كان موقف المملكة العربية السعودية يتسم بالتأييد . فقد وافقت المملكه على معاهدة منع وعقاب جريمة الإبادة الجماعية ، ومعاهدة إلغاء الرق وتجارته والمؤسسات والأعمال التى تشبه الرق[٤٢].

فقد كان موقف المملكة العربية السعودية يتسم بالتأييد . فقد وافقت على معاهدة منع وعقاب جريمة الإبادة الجماعية ، ومعاهدة إلغاء الرق وتجارته والمؤسسات والأعمال التى تشبه الرق[٤٢].

وفى داخل الأمم المتحدة ، كانت المملكة العربية السعودية دائما تؤيد مشروعات قرارات الجمعية العمومية التى تختص بموضوعات حقوق الإنسان . ويوضح الجدول رقم (١٩) النمط التصويتى للمملكة العربية السعودية فى بعض الموضوعات المختارة المتعلقة بحقوق الإنسان .

(٤٢) المعاهدات المتعددة الجوانب التى يقوم السكرتير العام للأمم المتحدة بمهمة حفظها . ٣١ ديسمبر ١٩٧٦ ص ٧٨ وص ٤٥٠ .

جدول رقم (١٩) : سجل تصويت المملكة العربية السعودية على بعض موضوعات مختارة فى حقوق الإنسان

مشروع قرار رقم	التاريخ	الموضـــوع	النمط التصويتى للمملكة العربية السعودية
٥١١	٥٢/١/١٢	إدانة جنوب افريقيا لانتهاكها حقوق الإنسان	نعم
٥٤٥	٥٢/٢/٥	إدراج مادة فى اتفاقية حقوق الإنسان تختص بحق الشعوب فى تقرير المصير	نعم
٢٤٤٣	٦٨/١٢/١٩	احترام وتطبيق حقوق الإنسان فى الأراضى المحتلة	نعم
٢٦٧٤	٧٠/١٢/٩	احترام حقوق الإنسان فى النزاع المسلح	نعم
٢٧١٤	٧٠/١٢/١٥	مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية ، بما فى ذلك سياسات التفرقة العنصرية والتمييز العنصرى فى كل البلدان	نعم
٢٧٨٤	٧١/١٢/٦	القضاء على كل أشكال التمييز العنصرى	نعم
٢٧٨٥	٧١/١٢/٦	العام الدولى للعمل على محاربة العنصرية والتمييز العنصرى	نعم
٢٨٤٠	٧١/١٢/١٨	مسألة عقاب مجرمى الحرب والأشخاص الذين ارتكبوا جرائم فى حق الإنسانية	نعم
٢٨٥٧	٧١/١٢/٢٠	تحريم عقوبة الإعدام	لا
٣٤٥١	٧٥/١٢/٩	إقرار الطرق والوسائل داخل جهاز الأمم المتحدة لتحسين فاعلية التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية	نعم
٣٢٥١	٧٥/١٢/١٥	المساواة بين الرجل والمرأة ، والقضاء على التفرقة فى معاملة النساء	نعم

والنتيجة التى يمكن استخلاصها هنا ، هى أن المملكة العربية السعودية ، قد انتهجت سياسة حذرة تجاه هذا الموضوع ، كما يبدو أنها تخطط لسياسة واعية تلائم مصالحها القومية الخاصة ، وتحافظ على تراثها الإسلامى والثقافى دون المساس بالحقوق الأساسية لأفراد الشعب السعودى . واذا قورن هذا السجل بسجلات الدول الأخرى فأنه ولا شك سجل مشرف يتلائم مع تقاليد المملكه وسياستها فى المحافل الدوليه .

النزاع العربى الإسرائيلى وموقف المملكة العربية السعودية منه فى الأمم المتحدة

وقفت المملكة العربية السعودية إلى جانب القضية الفلسطينية منذ ابتداء النزاع العربى الإسرائيلى . وقد كان الملك عبد العزيز بن سعود ، القائد المؤسس للمملكة العربية السعودية الحديثة ، يرى أن اليهود لا حق لهم فى فلسطين ، وأن فلسطين هى وطن الفلسطينيين وحدهم . وفى عام ١٩٤٥ ، تقابل ابن سعود مع الرئيس روزفلت على ظهر المدمرة الأمريكية كوينسى ، وأعرب له عن قلقه على مستقبل فلسطين . وقد أكد الرئيس روزفلت لابن سعود ، أن الولايات المتحدة لن تقدم على شيء قد يضر بالحقوق العربية فى فلسطين . كما قال روزفلت لابن سعود ، إن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لن تجرى أى تغيير أساسى فى سياستها فى فلسطين دون مشاورة مسبقة وكاملة مع كل من العرب واليهود[٤٣].

وبعد لقائه بالرئيس روزفلت ، التقى ابن سعود بتشرشل ، وأعرب له

---

(٤٣) وليم إدى ، ن . د . روزفلت يقابل ابن سعود ، (نيويورك : أصدقاء الشرق الأوسط الأمريكيون ، ١٩٥٤) ص ٣٦ .

عن قلقه أيضا بشأن فلسطين . وقد أغضب تشرشل الملك عندما قال له إن السياسة البريطانية تهدف إلى الاحتفاظ بفلسطين « كوطن قومى لليهود » . فاعترض ابن سعود بشدة على ذلك ، وأخبره أن فلسطين بلد عربى ، وأنه لا حق لليهود فى أى جزء منها[٤٤].

وفى ٢٨ ابريل ١٩٤٧ ، عقدت الجمعية العمومية للأمم المتحدة دورة خاصة للنظر فى مستقبل حكم فلسطين . وفى تلك الجلسة ، طلبت وفود الدول العربية (المملكة العربية السعودية ، مصر ، العراق ، لبنان ، وسوريا) « إنهاء الانتداب على فلسطين واعلان استقلالها » ، وطلبت أن يبحث الموضوع كبند إضافى يدرج فى جدول أعمال نفس الدورة[٤٥].

وقد بنى المندوبون العرب موقفهم على الآتى :

١ – قطعت الأمم المتحدة على نفسها عهدا بمنح حق تقرير المصير لكل الشعوب التى تستحقه . ولذلك فإن مناقشة مستقبل فلسطين ، لا يمكن أن تستبعد إمكان حصولها على الاستقلال .

٢ – البلدان العربية التى كانت تحت الانتداب ، وعبّر عنها بأنها « حالة » ، وكانت فلسطين واحدة منها ، حصلت على استقلالها . إذن ، فلماذا تستثنى فلسطين ؟

٣ – لقد سبق أن أقرت عصبة الأمم ، بصفة مبدئية ، باستقلال فلسطين ، وكان ذلك منذ خمس وعشرين سنة مضت ، وبناء على هذا الاعتراف

(٤٤) حافظ وهبه ، « خمسون عاما فى جزيرة العرب » (القاهرة ، ١٩٦٠) ص ١٥٩ .

(٤٥) موسى ديب ، « الكتلة العربية فى الأمم المتحدة » (أمستردام ، دار النشر الثقافية الدولية ، ١٩٥٦) ص ٣٧ .

بالاستقلال فرض الانتداب . واستبعاد مناقشة موضوع استقلال فلسطين ، لا يمكن أن يعنى سوى أن الموضوع قد سبق الحكم فيه[٤٦].

وقد رفض طلب الدول العربية ، فى حين وافقت الجمعية على الإجراء الذى إقترحته بريطانيا ، وهو تكوين لجنة خاصة لبحث موضوع فلسطين فى الدورة العادية التالية .

وفى ١٥ مايو ١٩٤٧ ، أوصت الدورة الخاصة للجمعية العمومية بتكوين لجنة خاصة بفلسطين ، من هيئة الأمم المتحدة ، لبحث الموضوع وتقديم تقريرها إلى الجمعية العمومية عن كل نواحى قضية فلسطين ، فى موعد أقصاه أول سبتمبر ١٩٤٧ . وقد تمت الموافقة على مشروع هذا القرار بخمسة وأربعين صوتا ضد ٧ (المملكة العربية السعودية وتركيا وسوريا ولبنان والعراق ومصر وأفغانستان) ولم يمتنع عن التصويت سوى سيام[٤٧].

وعندما نظرت الجمعية العمومية مشروع القرار رقم ١٨١ بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين ، رفضته الدول العربية ، ومن بينها المملكة العربية السعودية . غير أن المشروع تمت الموافقة عليه بأغلبية ٣٣ صوتا ضد ١٣ وامتناع ١٠ .

ورغم أن الدول العربية كانت شديدة الترابط ، إلا أنها عجزت عن إقناع أغلبية الدول الأعضاء عن التصويت ضد مشروع التقسيم . وقد عبّر الأمير فيصل ، رئيس الوفد السعودى عن خيبة أمل العرب ، وعاب على الدول العظمى ما وصفه بأنه سلوك غير عادل . قال فيصل :

(٤٦) المرجع السابق ص ٣٧ – ٣٨ .

(٤٧) السجلات الرسمية للجمعية العمومية للأمم المتحدة ، الدورة الخاصة الأولى ، المجلد ١ ، ص ١٧٧ .

لقد شعرنا ، كما شعر كثيرون غيرنا ، بالضغط الذى تعرض له كثيرون من المندوبين فى هذه المنظمة من جهة بعض الدول الكبرى ، لكى تكون نتيجة التصويت فى صالح التقسيم – إن حكومتى تلقى بالمسئولية على الأطراف التى حالت دون أى شكل من التعاون والتفاهم[٤٨].

وبعد إقرار مشروع التقسيم ، بدأ العنف يستشرى بين العرب واليهود . وفى يناير ١٩٤٨ دخلت الجيوش العربية فلسطين وبذلك مهدت الطريق للحرب الأولى بين العرب وإسرائيل . وبما أنه لم يكن للمملكة العربية السعودية حدود مشتركة مع فلسطين ، فإنها لم ترسل قوات ضخمة من طرفها ، ولم تشارك فى الحرب مشاركة فعلية[٤٩]. وقد اكتفت بارسال بعض الوحدات الرمزية من قواتها إلى فلسطين[٥٠].

وبينما كانت الدورة الخاصة للجمعية العموميه تناقش مستقبل الحكم فى فلسطين ، كانت الدولة اليهودية تخرج إلى حيز الواقع ، وفى ١٤ مايو ١٩٤٥ ، أعلن دافيد بن جوريون من تل أبيب ، قيام دولة إسرائيل المستقلة ، وبعد ١٦ دقيقة من هذا الإعلان ، أعلنت الولايات المتحدة اعترافها بالدولة الوليدة . أما الاتحاد السوفييتى فقد أعلن اعترافه يوم ١٧ مايو من نفس العام . وقد أدى ذلك إلى اعتراف الأمم المتحدة بدولة إسرائيل ، وهو عامل هام فى كيانها السياسى والاقتصادى .

---

(٤٨) السجلات الرسمية للجمعية العمومية للأمم المتحدة ، الدور الثانية ، الاجتماعات الكاملة رقم ١٢٨ الجزء ١ ص ١٤٢٥ .

(٤٩) سيدنى . فيشر ، « الشرق الأوسط » (نيويورك ، الفريد أ . نوف ، ١٩٥٩) . ص ٩٨ .

(٥٠) فريد ج . خورى . « المشكلة العربية الإسرائيلية » (سيراكوز : جامعة سيراكوز ١٩٦٨) ص ٧٠ .

وكما سبق أن ذكرنا ، فإن المملكة العربية السعودية والحكومات العربية الأخرى ، رفضت الالتزام بقرار الأمم المتحدة الخاص بالاعتراف بإسرائيل وتقسيم فلسطين . وقد أوضح جميل البارودى ، مندوب المملكة العربية السعودية ، أن « قيام اسرائيل عملية أقل ما يقال عنها أنها غير قانونية ولا أخلاقية[٥١]» . وفى مناسبة أخرى كرر البارودى نفس الرأى وأضاف : « كلهم غزاة ، ولكن عظام جنودهم قد تحولت إلى تراب أبيض على مر العصور ، وأعمالهم لا تعدو أن تكون آثارا يتأملها السياح . لقد ذهبوا ، ذهبوا جميعهم ، أولئك الغزاة الغوغاء . ولكن العرب ، رغم كل التقلبات التى شكلت قدرهم ، باقون ، وعددهم يقرب من مائة مليون[٥٢]» .

وعندما هاجمت إسرائيل وبريطانيا وفرنسا مصر فى عام ١٩٥٦ ، أعلنت المملكة العربية السعودية التعبئة العامة ، ودعت كل العرب لمقاومة الهجوم . وقد قطعت العلاقات الدبلوماسية مع المعتدين ، كما أن المملكة العربية السعودية ، اتخذت إجراء آخر أشد فاعلية ، إذ أوقفت إمداد فرنسا وبريطانيا بالبترول .

وفى أثناء هذه الأزمة ، أصدرت الجمعية العمومية عدة قرارات (٩٩٧ ، ٩٩٨ ، ٩٩٩ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٣ ، ES—I) داعية لوقف إطلاق النار ، وتكوين قوة طوارىء دولية ، والانسحاب الفورى للقوات الأجنبية من مصر . وقد صوتت المملكة العربية السعودية مع الدول العربية الأخرى فى جانب كل هذه القرارات[٥٣].

---

(٥١) الجمعية العمومية للأمم المتحدة مستند ١٥٥٥ (نيويورك ، ١٧ يوليو ١٩٦٧) .

(٥٢) المرجع السابق .

(٥٣) الوثائق الرسمية للجمعية العمومية للأمم المتحدة . الدورة الخاصة الطارئة الأولى ، ١ – ١٠ نوفمبر ١٩٥٦ ، الاجتماعات الكاملة والملاحق ، ص ٢٦ .

أما الحرب الثالثة بين العرب وإسرائيل ، فقد نشبت يوم ٥ يونيه ١٩٦٧ . وقد أدرك مجلس الأمن خطر نشوب هذه الحرب ، وإزاء الموقف المتفجر فى الشرق الأوسط ، اجتمع يومى ٦ يونيه و ١١ يونيه ١٩٦٧ ، وأصدر أربعة قرارات (٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦) مطالبا بوقف إطلاق النار فورا ، وإيقاف كل الأنشطة العسكرية فى المنطقة . وقد تمت الموافقة على هذه القرارات بإجماع أصوات أعضاء مجلس الأمن . وعندما وجد الاتحاد السوفييتى ، أن محاولة إدانة إسرائيل فى مجلس الأمن قد فشلت ، طلب سرعة إعادة الجلسة الخاصة الطارئة للجمعية العمومية ، وقد بدأت الجلسة اجتماعاتها يوم ١٧ يونيه ، وفى ١٩ يونيه اقترح إليكسى كوسيجن ، رئيس وزراء الاتحاد السوفييتى ، فى مشروع قرار قدمه (A/L ٥١٩) أن تدين الجمعية العمومية بشدة إسرائيل كمعتدية ، وتطلب الانسحاب الفورى للقوات الإسرائيلية ، وتجبرها على التعويض عن الأضرار التى لحقت بالدول العربية . وقد رفضت الجمعية العمومية هذا القرار يوم ٤ يوليو ، وكانت الدول العربية ومنها المملكة العربية السعودية ، قد صوتت فى جانبه . وفى هذه الأثناء ، قدمت ألبانيا مشروع قرار مماثل (A/L ٥٢١) يطالب بإدانة إسرائيل وبريطانيا والولايات المتحدة لتواطئها فى العدوان على الشعب العربى ، ولكن المشروع رفض بأغلبية ٧١ صوتا ضد ٢٢ وامتناع ٢٧ عن التصويت . وقد صوتت كل الدول العربية فى جانب المشروع الألبانى . ثم قدمت يوغوسلافيا و ١٧ دولة أفريقية وآسيوية مشروع قرار (A/L ٥٢٣) يطالب بالانسحاب الفورى للقوات الإسرائيلية من الأراضى العربية المحتلة ، ولكن المشروع فشل فى الحصول على أغلبية ثلثى الأعضاء ، وكانت نتيجة التصويت عليه ٥٣ — ٤٦ — ٢٠ .

كما قدمت مجموعة دول أمريكا اللاتينية ، مشروع قرار يطالب : (أ) بانسحاب القوات الإسرائيلية ، (ب) إنهاء حالة الحرب ، (حـ) حرية

الملاحة ، (د) وحل عادل لمشكلة اللاجئين . وقد رفض هذا المشروع أيضا لعدم حصوله على أغلبية الثلثين ، وكانت نتيجة التصويت ٥٧ — ٤٣ — ٢٠ . وقد صوتت كل الدول العربية ودول الكتلة الشيوعية ضد مشروع أمريكا اللاتينية[٥٤].

وفى يوليو ١٩٦٧ ، اجتمع مجلس الأمن للنظر فى الشكوى الخاصة بانتهاك اتفاق وقف إطلاق النار على طول قناة السويس . وفى يوم ٢٥ منه ، وافق مجلس الأمن على القرار رقم ٢٤٠ (١٩٦٧) بإدانة انتهاكات وقف إطلاق النار بصفة عامة . وفى يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ، أصدر مجلس الأمن قراره الشهير رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) الذى أكد على الآتى[٥٥]:

(أ) انسحاب القوات الإسرائيلية .

(ب) إنهاء حالة الحرب ، واحترام حق كل دولة فى المنطقة فى العيش فى أمان داخل حدود آمنة ومعترف بها .

(حـ) تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين .

(د) ضمان حرمة الأراضى والاستقلال السياسى لكل دول المنطقة .

وقد أصبح هذا القرار ، رغم غموض صيغته ، عنصرا هاما فى فترة ما بعد حرب الأيام الستة . وفيما بين عامى ١٩٦٧ و ١٩٧٣ ، بذلت عدة محاولات لحث إسرائيل على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشروط يقبلها العرب ، ولكن دون جدوى . وقد بدأ جمال عبد الناصر فى شن ما أسماه بحرب الاستنزاف . وهذه

---

(٥٤) لمزيد من التفاصيل عن هذه المشروعات والقرارات ، انظر : السجلات الرسمية للجمعية العمومية للأمم المتحدة ، الجلسة الخاصة الطارئة الخامسة ، الاجتماعات الكاملة ١٩٦٧ ، ص ١٤ — ١٧ .

(٥٥) قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ فى ٢٢ نوفمبر ، السجلات الرسمية للجمعية العمومية للأمم المتحدة ، الاجتماع ١٣٨٢ ص ٨ — ٩ ، ١٩٦٧ .

الحرب ، كما وصفها عبد الناصر ، تضمنت الإغارات الحربية المستمرة ، علاوة على المقاطعة الاقتصادية والضغط السياسى على اسرائيل . وكان الهدف الأساسى منها ، هو إرهاق إسرائيل وجعلها أكثر تقبلا لمطالب العرب ، والإبقاء على القضية حية . وعندما تولى الرئيس السادات السلطة بعد وفاة عبد الناصر فى عام ١٩٧٠ ، واجهته نفس المشكلة ، وفى اكتوبر ١٩٧٣ ، قامت مصر ، بالتعاون مع سوريا ، بالهجوم على إسرائيل فى محاولة لاستعادة أراضيها المغتصبة .

وعندما نشبت الحرب ، طلب ممثل الولايات المتحدة (جون سكالى) عقد جلسة فورية لمجلس الأمن ، للنظر فى الموقف فى الشرق الأوسط . وقد اجتمع المجلس عشر مرات فيما بين الثامن والسابع والعشرين من شهر أكتوبر ، وأصدر أربعة قرارات (٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ و ٣٤١) تدعو إلى : وقف إطلاق النار ، ووقف كل الأنشطة العسكرية ، وإيفاد مراقبين من الأمم المتحدة ، وتطبيق قرار الجمعية العمومية رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ بكل بنوده ، تحت الإشراف الملائم ، بهدف إقرار السلام العادل والدائم فى الشرق الأوسط .

وبموافقة المجلس ، دعا رئيسه ، السير لورانس ماكنتابر (استراليا) ممثلى مصر وإسرائيل وسوريا ، وكذلك ممثلى المملكة العربية السعودية ونيجيريا وزامبيا للاشتراك فى المداولة ، بدون الحق فى التصويت .

وفى أثناء المداولة اتهم ممثل الولايات المتحدة السوريين والمصريين بالبدء فى القتال ، وحث المجلس على إنهاء القتال . علاوة على ذلك ، فقد اقترح وجوب عودة الأطراف المعنية إلى المواقع التى كانت تحتلها قبل اندلاع الحرب . وإزاء هذا الاتهام ، دافع المندوب المصرى بأن إسرائيل هى المعتدية ، وأن سياسة التوسع فى الأرض هى عنصر كامن فى الأفكار الصهيونية الأساسية . وبهذه المناسبة ، أشار المندوب المصرى إلى تصريح وزير الدفاع الإسرائيلى فى شهر يوليو ١٩٧٣ الذى قال فيه :

> « فى خلال المائة عام الماضية ، كانت شعوبنا قائمة ببناء الوطن والأمة . كانت بسبيلها إلى التوسع ، واعطاء مزيد من اليهود مزيدا من المستوطنات ، بهدف توسيع الحدود هنا . فلا يظن أحد من اليهود أن العملية قد انتهت ، ولا يظن أحد من اليهود أننا اقتربنا من نهاية الطريق[٥٦] » .

وبينما كانت الاتهامات تتبادل ، اتهم الصينيون القوى العظمى (الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى) بالتآمر ضد الشعوب العربية ، وعلى هذا الأساس ، فإن الصين لم تشترك فى التصويت على كل قرارات مجلس الأمن المتعلقة بهذه الأزمة . ومع أن المملكة العربية السعودية ، لم يكن لها حق التصويت فى مجلس الأمن ، فإن ممثلها قال :

> « ترى هل عقد الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة اتفاقا سريا – من وراء ظهر المجلس – بقصد خدمة مصالحهما القومية ؟ إن الدولتين العظميين بتصرفهما هذا ، قد يتسببان فى إطالة أمد المعاناة والتعاسة لشعوب الشرق الأوسط ، سواء كانوا يهودا أو غير يهود ، بقصد انقاذ الوفاق بينهما . إن الزمن كفيل بإظهار الحقيقة[٥٧] » .

وعندما توقفت الحرب ، عقدت اتفاقية الفصل بين القوات المصرية والإسرائيلية وقد قامت فيها الأمم المتحدة بدور نشط . كما عقدت اتفاقية مماثلة بين السوريين والإسرائيليين تحت اشراف الأمم المتحدة . وكان لوزير الخارجية الأمريكية السابق ، هنرى كسينجر ، دور كبير فى وضع تفاصيل هاتين الاتفاقيتين ، بعد الحظر الذى فرض على تصدير بترول العرب . وكما يعلم الجميع ، فإنه كان لحظر تصدير البترول العربى رد فعل عالمى . فهو لم يقتصر على التأثير على سلوك كثير من الدول نحو وجهة النظر العربية ، ولكنه تسبب فى كثير من المتاعب ، وخاصة للولايات المتحدة وهولندا . كان هذا الحظر ، سببا فى زيادة الضغط على الولايات المتحدة للتدخل بشكل أكثر نشاطا فى الشرق الأوسط

(٥٦) النشرة الشهرية للأمم المتحدة ، المجلد العاشر رقم ٩ أكتوبر ١٩٧٣ ، ص ٥ .

(٥٧) المرجع السابق ص ٢٩ .

لتعمل كوسيط لإقرار السلام ، وخاصة بين مصر وإسرائيل . وقد ترتب على ذلك ، تكوين قوة طوارىء دولية جديدة تابعة للأمم المتحدة فى المنطقة . وفى داخل الأمم المتحدة ، بلغ التأييد للقضية العربية ذروته ، عندما أصدرت الجمعية العمومية قرارها رقم ٣٣٧٩ لعام ١٩٧٥ بمساواة الصهيونية بالتفرقة العنصرية والتمييز العنصرى .

المسـألة الكوريـة

جاءت الأزمة الكورية لعام ١٩٥٠ ، فى وقت كان فيه العرب فى حالة تفكك بسبب هزيمتهم فى فلسطين ؛ الأمر الذى جعلهم يشككون فى نوايا الدول الشرقية والغربية على السواء . وقد انعكس ذلك على موقف العرب فى تقديم أى دعم عسكرى أو اقتصادى لجهودات الأمم المتحدة فى كوريا . وبشكل عام ، فإنه يمكن القول بأن التضامن العربى يتواجد عادة ، عندما يكون الموقف يشكل تهديدا لمصالحهم الأساسية . وخير مثال على ذلك القضية الفلسطينية . وبخلاف ذلك ، فإن مواقفهم السياسية تجاه المشاكل الدولية تختلف ، وبالتالى يختلف سلوكهم التصويتى داخل الأمم المتحدة ، فهو لا يتبع دائما خطاً واحداً .

وعندما ظهرت المسألة الكورية لأول مرة أمام الدورة العادية الثانية للجمعية العمومية فى ١٧ سبتمبر ١٩٤٧ ، بادرت الجمعية لتوها ، بالموافقة على القرار رقم (١١٢ — ١١) الذى يطالب بانتخاب حكومة كورية موحدة تحت اشراف اللجنة المؤقتة للأمم المتحدة فى كوريا ، والتى تكونت بموجب نفس القرار[٥٨]. وقد تمت الموافقة على هذا القرار بثلاثة وأربعين صوتا ، ضد لا شىء ، وامتناع ست

(٥٨) الكتاب السنوى للأمم المتحدة ، ١٩٤٧ — ٤٨ ص ٨١ — ٨٨ .

دول عن التصويت . ومع أن الاتحاد السوفييتى رفض السماح لأعضاء اللجنة بدخول كوريا الشمالية ، فقد تمت عملية الانتخاب فى كوريا الجنوبية ، وشكلت حكومة جديدة برئاسة سنجمان رى . وفى نفس الوقت ، أقيم نظام حكم شيوعى منافس فى الشمال ، باسم جمهورية كوريا الشمالية الديموقراطية .

وفى الاجتماع (١٨٧) للجمعية العمومية الذى عقد فى ١٢ ديسمبر ١٩٤٨ ، تمت الموافقة على القرار رقم (١٩٥ — ١١١) ، بإعلان قيام حكومة شرعية (حكومة الجمهورية الكورية) وأن هذه الحكومة المنتخبة انتخابا حراً هى الحكومة الشرعية الوحيدة فى كوريا[٥٩]. وقد تمت الموافقة على هذا القرار بأغلبية ٤٨ صوتا ضد ٦ أصوات مع إمتناع دولة واحدة عن التصويت . (٤٨ — ٦ — ١) ، وكانت الدول العربية كلها فى جانب القرار ، فيما عدا المملكة العربية السعودية التى كانت متغيبة ، وبالتالى لم تشترك فى التصويت . والدول الست التى صوتت ضد هذا المشروع هى الدول الشيوعية ، وكانت السويد هى الدولة الوحيدة التى امتنعت عن التصويت .

وفى الفترة الواقعه بين ١٩٤٨ و ١٩٤٩ كان موضوع توحيد شطرى كوريا واستقلالها يعرض فى كل دورة من دورات الجمعية العمومية . وفى عام ١٩٥٠ وقع حادث مثير ، عندما قامت كوريا الشمالية بغزو كوريا الجنوبية . وفى يوم ٢٥ يونيه ١٩٥٠ اجتمع مجلس الأمن فى جلسة طارئة للنظر فى شكوى الاعتداء على جمهورية كوريا . وفى يوم ٢٧ يونيه أصدر مجلس الأمن قرارا بإدانة عدوان كوريا الشمالية على جمهورية كوريا ، وطالب الدول الأعضاء بتقديم المساعدة اللازمة لجمهورية كوريا لصد الهجوم المسلح عليها ، وإعادة السلام والأمن الدوليين للمنطقة . وبسبب المقاطعة السوفييتية لمجلس الأمن فى ذلك الوقت ، تمكن المجلس

(٥٩) تريجفى لى ، « من أجل السلام » (نيويورك ، شركة ماكميلان ، ١٩٥٤) ص ٣٢٤ — ٣٢٦ .

من إصدار قراره المذكور آنفا . ولو أن المندوب السوفييتى كان حاضرا ، واستخدم حق الفيتو ، لما تمكن مجلس الأمن من إصدار هذا القرار .

الاتحاد من أجل السـلام

فى يوم ٢٠ سبتمبر ١٩٥٠ ، قدمت الولايات المتحدة وكندا وفرنسا والفلبين وتركيا والمملكة المتحدة وأوروجواى ، مشروع قرار بعنوان « الاتحاد المشترك من أجل السلام » ، يقضى بمنح الجمعية العمومية سلطة اتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على الأمن والسلام الدوليين ، فى الأحوال التى يصبح فيها مجلس الأمن عاجزا عن الحركة ، لنقص الأغلبية . وقد تمت الموافقة على هذا المشروع بأغلبية ٥٢ صوتا ضد ٥ أصوات وامتناع اثنين عن التصويت . وكانت الدول العربية كلها ، بما فيها المملكة العربية السعودية ، من الموافقين على المشروع . وقد امتنعت الهند والأرجنتين عن التصويت ، فى حين صوتت دول الكتلة الشيوعية ضده[٦٠].

ومع أن المملكة العربية السعودية ، لم تسهم بأية مساعدة عسكرية أو مالية لقوات الأمم المتحدة فى كوريا ، إلا أن تصويتها بالموافقة على مشروع « الاتحاد من أجل السلام » يدل على موافقتها على مثل تلك العملية . وعندما تساءل السكرتير العام للأمم المتحدة عن نوع المساعدة التى تستطيع كل حكومة أن تقدمها للعملية الكورية ، أرسلت له الحكومة السعودية الرسالة التالية :

---

(٦٠) الكتاب السنوى للأمم المتحدة ، ١٩٥٠ ، ص ١٩٣ — ١٩٥ .

« تأييدا لرغبتها فى السلام وعدم موافقتها على العدوان ، فان المملكة العربية السعودية ، طلبت من مجلس الأمن ومن الأمم المتحدة ، أن تتخذ الإجراءات الضرورية من أجل تنفيذ قراراتها لمنع العدوان ، سواء كان بشأن قضية فلسطين أو أية قضية أخرى[٦١] » .

وبإشارتها إلى القضية الفلسطينية فى خطابها إلى السكرتير العام للأمم المتحدة ، فإن الحكومة السعودية ، كانت فى الواقع تطلب من الأمم المتحدة ، أن تنظر إلى القضية الفلسطينية ، نفس نظرتها إلى كوريا . وقد أظهرت مصر والعراق وجهة نظر مماثلة ، عندما أشار ممثلوها إلى أن الاعتداء الصهيونى على فلسطين ، لم يعالج بنفس الروح التى عولج بها الاعتداء على كوريا .

إن قرار الاتحاد من أجل السلام قد أرسى سابقة التصرف من جانب الأمم المتحدة . وفى أزمة السويس عام ١٩٥٦ أثير نفس القرار ، عندما قررت الأمم المتحدة إرسال قوات عسكرية للإشراف على انسحاب البريطانيين والفرنسيين والإسرائيليين الذين غزوا مصر فى ذلك الوقت .

التدخل الصـينى

تمكنت قوات الأمم المتحدة ، بقيادة الجنرال دوجلاس ماك آرثر (من الولايات المتحدة) من طرد الكوريين الشماليين إلى خارج كوريا الجنوبية ، ثم تحركت هذه القوات مقتربة من الصين التى هبت لمساعدة كوريا الشمالية . وقد تعقد الموقف بالنسبة للأمم المتحدة ، عندما دخلت الصين (جمهورية الصين الشعبية) الحرب فى ٢٥ نوفمبر ١٩٥٠ فى محاولة لمساعدة الكوريين الشماليين ، لإيقاف ما أسموه بالعدوان الأمريكى .

---

(٦١) نشرة الأمم المتحدة ، الملجد ٩ رقم ٣ ، ١٥ أغسطس ١٩٥٠ ، ص ٩٥ .

وفى الجلسة رقم ٣١٩ للجمعية العمومية ، يوم ٦ ديسمبر ١٩٥٠ ، تقرر إدراج بند « الاعتداء الصينى » فى جدول أعمال الجمعية ، بناء على طلب الولايات المتحدة وكوبا ، واكوادور وفرنسا والنرويج وبريطانيا وفى أثناء مناقشة الاعتداء الصينى المزعوم على كوريا الجنوبية ، قدمت المملكة العربية السعودية وبورما ومصر والهند وإيران والعراق ولبنان وباكستان وسوريا والفلبين واليمن ، مشروعى قرارين يطالبان رئيس الجمعية العمومية بأن يشكل مجموعة من ثلاثة أشخاص ، هو أحدهم ، لتحديد الأساس الذى يمكن أن يقام عليه وقف إطلاق النار فى كوريا ، وتقديم توصياته إلى الجمعية العمومية بأسرع ما يمكن[٦٢]. كما دعت نفس الدول كوريا الشمالية وجمهورية الصين الشعبية إلى ضبط النفس ، وألا تتجاوز قواتهما خط العرض ٣٨ . ولكن هذه الدعوة لم تلق استجابة .

وفى جلستها رقم ٣٢٧ التى عقدت يوم أول فبراير ١٩٥١ ، وافقت الجمعية العمومية على القرار ، رقم (٤٩٨ – ٧) ، بإدانة العدوان الصينى ضد كوريا الجنوبية ، وإيقاف القتال ، وحث كل الدول الأعضاء على عدم تقديم أية مساعدة للمعتدين فى كوريا . وقد تمت الموافقة على هذا المشروع بأغلبية ٤٤ صوتا ضد سبعة ، وامتناع تسع دول عن التصويت[٦٣]. وكانت لبنان والعراق هما الدولتان الوحيدتان من بين الدول العربية اللتان صوتتا فى جانب المشروع . أما المملكة العربية السعودية ومصر وسوريا واليمن فقد امتنعت عن التصويت . وقد يكون السبب فى ذلك ، هو دور الأمم المتحدة تجاه القضية الفلسطينية . ومن المفيد أن نلاحظ ، أن الهند وبورما ، من خارج المعسكر الشيوعى ، قد شاركتا الكتلة السوفييتية فى التصويت ضد القرار . وفى نفس الوقت ، آثرت

---

(٦٢) الكتاب السنوى للأمم المتحدة ، ١٩٥٠ ، ص ٢٤٤ – ٢٤٥ .

(٦٣) المرجع السابق ص ٢٤٦ .

يوغوسلافيا الامتناع عن التصويت . وعندما وافقت الجمعية العمومية على المشروع (٥٠٠ – ٧) بتاريخ ١٨ مايو ١٩٥١ ، بفرض إجراءات إضافية ، والمطالبة بالمقاطعة الشاملة للصين ، وافقت المملكة العربية السعودية على هذا المشروع[٦٤].

التنمية الاقتصادية والتجارة الدولية

منذ أن انضمت المملكة العربية السعودية إلى الأمم المتحدة فى عام ١٩٤٥ ، لم يقتصر نشاطها فيها على المسائل السياسية ، بل كان اهتمامها بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية ، يسير جنبا إلى جنب مع نشاطها السياسى . وهى كدولة نامية تشارك فى الفكرة القائلة بأن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية فى عصرنا هذا ، لا يمكن حلها بالجهود الفردية لدولة من الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة . بل إن التعاون على المستوى العالمى ضرورى لحل هذه المشاكل . إن طبيعة وحجم مشاكل العالم تحتاج لجهود منظم ومتوافق من جانب جميع الدول التى يهمها الأمر . إن عصرنا هذا هو عصر الاعتماد المتبادل

(Interdependence) ، والحاجة إلى التعاون الجماعى على المستويين القومى والدولى تصبح أمراً ضروريا . وطبقا لهذه النظرة ، فإن صاحب السمو الملكى الأمير سعود الفيصل ، وزير خارجية المملكة العربية السعودية ، قد عبر منذ وقت قريب عن خيبة أمله تجاه البطء الذى تسير به الجهود فى سبيل تحقيق نظام اقتصادى دولى جديد ومتوازن . وفى الجلسة ٣١ للجمعية العمومية للأمم المتحدة التى عقدت يوم ٣٠ سبتمبر ١٩٧٦ ، قال وزير الخارجية السعودى :

---

(٦٤) الكتاب السنوى للأمم المتحدة ، ١٩٥١ ، ص ٢٢٨ .

« إن مراجعة إنجازاتنا المتواضعة فى العام الماضى ، وفى ضوء المشاكل المدرجة فى جدول أعمالنا لهذه الدورة ، تدعو لخيبة الأمل ، ولا تبعث على التفاؤل فى مجال البحث عن نظام اقتصادى دولى جديد ومتوازن ، يمكن أن يحقق المساواة لجميع الشعوب فى التمتع بالازدهار والاستقرار[٦٥] » .

ويمكن أيضا ادراك وجهات النظر السعودية تجاه الاعتماد الاقتصادى المتبادل ، من البيان الذى ألقاه مسئول سعودى كبير آخر ، فى الجلسة السادسة للجمعية العمومية للأمم المتحدة التى عقدت فى عام ١٩٧٤ . فقد وصف وزير البترول السعودى ، أحمد زكى يمانى ، وضع العالم اليوم بالوصف الآتى :

« إن عالم اليوم مجتمع واحد . وإذا كان لى أن اقتبس قول الرسول (ﷺ) فإننى أستطيع أن أصف هذا المجتمع بالبنيان ، يشد بعضه بعضا ، وكالجسد الواحد ، إذا اشتكى منه عضو ، تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى[٦٦] » .

وعندما اجتمع مندوبو جميع الدول فى عام ١٩٧٤ لدراسة مشاكل المواد الخام والتنمية تحت إشراف الأمم المتحدة ، كرر أحمد زكى يمانى نفس الفلسفة ، وأوضح وجهات نظر حكومته بالعبارات الآتية :

« إننا فى المملكة العربية السعودية ، ننظر إلى الموقف الاقتصادى فى العالم كوحدة لا تتجزأ . واهتمامنا به اهتمام موضوعى ، ونحن ملتزمون ببذل كل جهد نشط ، مستخدمين كل ما لدينا من إمكانيات ، للمساعدة فى البحث عن الحلول الجذرية لكثير من المشاكل . إننا ندرك بالطبع ، أن الحلول الجذرية لمشاكل من هذا الحجم ، لا يمكن التوصل إليها بين يوم وليلة . إنها لا تتحقق إلا تدريجيا ، وهى ولا شك تحتاج إلى تضحيات . إن بعض المصالح الفردية يجب أن يضحى بها ، لكى نحافظ على أو نطور المصالح الدولية ، وهى وإن لم تكن أكثر أهمية ، فإنها بالتأكيد لا تقل عنها أهمية ، على المدى الطويل ، حتى بالنسبة للبلد الذى يقدم

(٦٥) وفد المملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة : « خطاب ألقاه صاحب السمو الملكى الأمير سعود الفيصل ، وزير خارجية المملكة العربية السعودية ، أمام الجمعية العموميه للأمم المتحدة ، يوم ٣٠ سبتمبر ١٩٧٦ ، ص ٣ .

(٦٦) السجلات الرسمية للجمعية العمومية للأمم المتحدة ، الاجتماعات الكاملة ، الدورة الخاصة السادسة ، الاجتماع رقم ٢٢١٧ ابريل ١٩٧٤ ، ص ٩ .

التضحية . إن هذه الفلسفة العامة ، هى التى قادت خطوات المملكة العربية السعودية فى الماضى ، وهى التى سوف تقودها فى المستقبل[٦٧] » .

وعندما أصدرت الجمعية العمومية للأمم المتحدة قرارها (١٠٥٦ – ١٢) بتاريخ ٢٦ نوفمبر ١٩٥٧ ، حاثة الدول الأعضاء على الاستمرار فى بذل جهودها من أجل تخفيف الحواجز القائمة فى سبيل التجارة الدولية بطريقة ودية مرضية ، وبهدف التوسع فى التجارة الدولية بأسرع ما يمكن ، صوتت المملكة العربية السعودية فى جانب هذا المشروع ، وتمت الموافقة عليه بأغلبية ٥١ صوتا ضد ٧ (الكتلة السوفييتية) وامتناع ١٩ دولة عن التصويت .

وإنه لمن المناسب هنا ، أن نذكر أن السياسة المعتدلة التى اتبعتها المملكة العربية السعودية فى تحديد أسعار النفط ، لخير شاهد على التزام المملكة بالمشاركة فى مجهود على مستوى العالم ، لإقامة نظام اقتصادى دولى جديد ومتوازن . ورغم أن المصالح المباشرة للمملكة العربية السعودية ، تبرر قيامها بتخفيض إنتاجها من البترول ، ورفع أسعاره ، كما فعلت بعض الدول الأعضاء فى منظمة الأوبك ، إلا أن المملكة العربية السعودية ، فضلت ألا تنهج هذا السبيل ، واتبعت بدلا من ذلك سياسة تتماشى وقرار الأمم المتحدة رقم (١٠٥٦ – ١٢) ، وتساعد على تنمية المصالح الدولية العامة ، وتحافظ فى نفس الوقت على المصالح القومية الخاصة بالمملكة العربية السعودية .

وفى ١٩ ديسمبر ١٩٦١ ، أعلنت الأمم المتحدة أن أعوام الستينيات ستكون « حقبة الأمم المتحدة للتنمية » . وكانت المملكة العربية السعودية من الدول التى ساعدت على إقرار هذا المشروع . وخلاصة هذا البرنامج ، كما حددها قرار الجمعية العمومية رقم ١٧١٠ (١٦) لسنة ١٩٦٠ هى :

(٦٧) المرجع السابق .

(أ) اعتبار الستينيات حقبة الأمم المتحدة للتنمية .

(ب) تشجيع الدول الأعضاء على إنتهاج سياسات تهدف لتمكين الدول الأقل نموا من زيادة مبيعات منتجاتها بأسعار مستقرة ومعقولة .

(حـ) تدعيم التعاون الاقتصادى بين الدول النامية والدول المتقدمة .

(د) تنشيط حركة رؤوس الأموال فى الاستثمارات ، بشروط مرضية لكل من المستهلك والمنتج .

(هـ) تحسين استخدام المؤسسات والوسائط الدولية لتحسين الاقتصاد والنمو الاجتماعى[٦٨].

ولم يقتصر الأمر على تصويت المملكة العربية السعودية فى جانب الإجراءات التى تهدف إلى اتساع نطاق التنمية الاقتصادية ، وزيادة التعاون الدولى ، بل إن المساعدات الاقتصادية التى قدمتها المملكه للدول النامية – بالنسبة لمتوسط دخل الفرد فيها وجملة إنتاجها القومى – كانت أضخم مما قدمته أية دولة أخرى فى العالم[٦٩]. كما أن المملكة العربية السعودية ، مساهم فعال فى الصندوق العربى – الأفريقى ، وصندوق التنمية الإسلامى ، وصندوق الاستثمار العربى . إن جهود المملكة العربية السعودية فى مجال التنمية الاقتصادية ، كما صرح بذلك أحد كبار المسئولين السعوديين ، إنما ينبع من أن التنمية الاقتصادية ، تساعد على الاستقرار السياسى ، وهذا بدوره يساعد على تهيئة المناخ الملائم للسلام والأمن الدوليين[٧٠].

---

(٦٨) الكتاب السنوى للأمم المتحدة ، ١٩٦١ ص ٢٣٠ – ٢٣٢ .

(٦٩) السجلات الرسمية للجمعية العمومية للأمم المتحدة الاجتماع الكامل رقم ٢٢١٧ – ١٦ أبريل ١٩٧٤ ص ٩ .

(٧٠) وفد المملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة ، خطاب الأمير سعود الفيصل سالف الذكر ص ٥ .

وفى الدورة الخاصة السادسة للجمعية العمومية التى عقدت فى عام ١٩٧٤ ، اتهم أحمد زكى يمانى الدول المتقدمة ، باتباع سياسة غير مسئولة فى تسعير منتجاتها ، وأشار إلى أن تلك الدول ، مستمرة فى بناء اقتصادها على ما أسماه بالأساس الخاطىء ، مما يجعلها تعتمد على طاقة رخيصة الثمن بشكل غير واقعى . وكانت ملاحظات السيد/ يمانى ردا على التهم الموجهة ضد الدول المنتجة للنفط ، بعد رفع الأسعار فى عام ١٩٧٣ . وقد دافع وزير البترول السعودى عن الارتباط بين أسعار النفط وأسعار المنتجات الأخرى قائلا :

« إن النفط ، مثله كمثل معظم المواد الخام الأخرى ، تمتلكه دول العالم الثالث ، فى حين أن إنتاجه وتسويقه ، قد خضع إلى حد ما لسيطرة الدول الصناعية ، من خلال شركاتها العالمية . أما الدول الصناعية ، التى يقوم اقتصادها على الطاقة الرخيصة ، فقد أعمتها الأنانية والمصالح الذاتية ، فطرحت جانبا كل عوامل الحذر ومبادىء العدالة التى لابد منها من وجهة نظر السياسات السليمة ، وفرضت سياسة تسعيرية كان مقدرا لها أن ترتد إلى صدور واضعيها . وبدلا من اتباع الاتجاه العالمى للأسعار بالنسبة للمنتجات الأخرى ، بدأت أسعار النفط فى التراجع فى أواخر عام ١٩٤٨ . واستمرت فى تراجعها هذا إلى أن تجمعت الدول المنتجة للبترول ، وكونت منظمة الأوبك . وهنا توقفت أسعار النفط عن الهبوط بعد أغسطس ١٩٦٠ ، ولكنها ظلت مجمدة عند المستوى الذى بلغته فى ذلك الوقت ، إلى نهاية عام ١٩٧٠ . وارتفعت بعد ذلك قليلا إلى مستوى يعتبر منخفضا بالنسبة لمستواها فى عام ١٩٤٨ . إن السياسة غير المسئولة للدول المتقدمة ، فيما يختص بالأسعار ، لم يقتصر أثرها على غبن الدول المنتجة اقتصاديا ، بل ثبت أنها شديدة الضرر بالأمم المتقدمة نفسها ، كما نشاهد اليوم[٧١] » .

وفى مناسبات عدة ، دأبت المملكة العربية السعودية على التعبير عن نفس هذه السياسة ، ولم تخف رغبتها فى الربط بين أسعار النفط وأسعار المنتجات الأخرى على المستوى الدولى . ومع أن معظم دول منظمة الأوبك ، كانت دائما تطالب برفع أسعار النفط ، إلا أن المملكة العربية السعودية ، ظلت تدعو إلى زيادة معقولة يمكن أن يتحملها المستهلكون دون آثار جانبية . ولولا السياسة

---

(٧١) السجلات الرسمية للجمعية العمومية للأمم المتحدة ، الدورة الخاصة السادسة الجلسة الكاملة رقم ٢٢١٧ فى ١٦ أبريل ١٩٧٤ ، ص ٨ .

المعتدلة التى اتبعتها المملكة العربية السعودية داخل منظمة الأوبك ، لظلت الأسعار فى ارتفاعها إلى عنان السماء .

وفى يوم ١٩ ديسمبر ١٩٧٦ ، أدان الرئيس الأمريكى السابق فورد السلوك « غير المسئول » لمعظم دول الأوبك ، وأكد على الفرق بين تصرفات تلك الدول ، والمثل الرائع الذى قدمته المملكة العربية السعودية . كما وصف وزير الخارجية سيروس فانس ، تحرك السعودية بأنه « شجاع ويدل على مهارة سياسية » . كذلك اشترك فى امتداح موقف السعودية « الإيجابى » كل من الرئيس كارتر ورؤساء فرنسا وبريطانيا واليابان والمانيا[٧٢].

هذا ، ويجدر بنا أن نتذكر ، أن للمملكة العربية السعودية أسبابها وأهدافها الخاصة فى انتهاج هذه السياسة . ويبدو أن سياسات المملكة العربية السعودية الخارجية والبترولية ، قد خططت من أجل تحقيق ما يأتى :

(أ) أنه على الولايات المتحدة أن تستخدم ثقلها فى الضغط على إسرائيل ، لتحقيق التسوية الشاملة للنزاع العربى الإسرائيلى ، بما يرضى دول المواجهة العربية بما فى ذلك الفلسطينيون ،

(ب) إنه على الدول الغربية الأوربية الحليفة للولايات المتحدة ، واليابان ، أن تستخدم نفوذها للتأثير على الولايات المتحدة لتحقيق الهدف السابق .

(حـ) أن يتقرر مصير مدينة القدس بما يرضى العاهل السعودى ، الذى يعتبر نفسه الحارس على الأماكن الإسلامية المقدسة ، وهى مكة والمدينة والقدس[٧٣].

(٧٢) تقرير مجلة مخابرات الشرق الأوسط ، « المملكة العربية السعودية » : مناورة أسعار البترول ، المجلد ٤ / ١٩٧٦ ص ١٤ .

(٧٣) محمد الأحرارى ، « الأوبك وفرص التوزيع البترولى » ، تحليل لخطر البترول العربى . (رسالة لم تنشر ، ١٩٧١) ص ٣٨ .

وكما يتضح من التحليل السابق ، كانت المملكة العربية السعودية ، تؤيد دائما كل الإجراءات التى تهدف إلى تقوية التعاون الاقتصادى الدولى والتجارة الدولية . ولم تكتف بالتصويت إلى جانب مثل هذه الإجراءات فى الجمعية العمومية ، بل إن مساعداتها الاقتصادية لمختلف الدول الفقيرة ، تتزايد بسرعة . ومن أمثلة ذلك ، أن المملكة العربية السعودية ، خصصت مبلغ ٥٠٠٠ مليون دولار للمساعدات المختلفة للدول الفقيرة . ومما هو جدير بالذكر أيضا ، أنها خصصت صندوقا خاصا بمبلغ ثلاثة آلاف مليون دولار لنفس الغرض[٧٤]. والهدف الأساسى من هذه الأنشطة ، هو بالطبع مساعدة الدول الفقيرة ، لتحسين مستواها المعيشى ، وخلق أنظمة سياسية مستقرة ، تساعد على زيادة فرص السلام والأمن الدوليين .

نزع السلاح والحد من التسلح

كانت المملكة العربية تطالب دائما بتحديد التسلح ، وحظر التجارب والأسلحة النووية . وفى خطاب ألقاه السفير جميل م . بارودى ، عن المملكة العربية السعودية ، فى الدورة الخاصة السابعة للجمعية العمومية للأمم المتحدة يوم ١٠ سبتمبر ١٩٧٥ ، ندد السفير السعودى بسياسات الدول العظمى فى التسلح ، وقال أن هذه السياسات لابد وأن تؤدى إلى الحرب . وفيما يلى نص كلمات السيد/ البارودى :

(٧٤) وفد المملكة العربية السعودية فى الأمم المتحدة ، « البيان الذى ألقاه سعادة جميل البارودى ، ممثلا للمملكة العربية السعودية فى الدورة الخاصة السابعة للجمعية العمومية ١٠ سبتمبر ١٩٧٥ ، ص ٨ - ٩ .

« يجرى الآن إنفاق ثلاثمائة ألف مليون دولار على التسليح ، ومعظمها تنفقه الدول العظمى . فلأى غرض ؟ هذا الغرض هو المحافظة على سياساتها العتيقة التى تستند إلى القوى ومناطق النفوذ ، وهو لابد أن يؤدى إلى الحرب ، فى الوقت الذى يوجد فيه ما لا يقل عن ألف مليون إنسان فوق هذا الكوكب ، لا يحصلون على التغذية الكافية ، وملايين منهم قد يموتون جوعا[٧٥]» .

كان أول إقتراح بنزع السلاح العام والكامل ، هو اقتراح الاتحاد السوفييتى ، حين اقترح رئيس وزرائه خروشيف ، فى عام ١٩٦٠ ، برنامجا يهدف إلى إلغاء كل القوات المسلحة ، ونزع السلاح على مدى أربع سنوات ، تحت الرقابة الدولية . وقد روجع هذا الاقتراح وعدل وتمت الموافقة عليه بالإجماع فى الجمعية العمومية ، وصدر بذلك قرارها رقم ١٤/١٣٧٨ . وكانت فرنسا هى الدولة الوحيدة التى امتنعت عن التصويت[٧٦].

لقد ظل سباق التسلح ، منذ فترة طويلة ، مشكلة من أخطر مشاكل العصر . هذا وتعتبر الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ، أهم مصادر الإنتاج والتوزيع لمعظم الأسلحة المدمرة التى تعتبر أخطر ما عرفه الإنسان . وفى تقرير قدم إلى « نادى روما » ورد التقدير الآتى :

« يقترب الانفاق العسكرى فى العالم حالياً من ٣٠٠ بليون دولار ، أى بمعدل يقرب من ٣٥ مليون دولار فى كل ساعة من ساعات اليوم ، وهو معدل آخذ فى الارتفاع . وأكثر الجهات إنفاقا هى الأحلاف العسكرية بصفة عامة ، والدول العظمى بصفة خاصة ، إذ تبلغ نسبة إنفاقها نحو ٨٠٪ و ٥٠٪ على التوالى من الإنفاق العسكرى العالمى[٧٧]» .

---

(٧٥) وفد المملكة العربية السعودية « بيان ألقى أمام الدورة الخاصة السابعة لجمعية العمومية للأمم المتحدة » (نيويورك ١٩٧٥) ص ١١ — ١٢ .

(٧٦) الأمم المتحدة ، « الأمم المتحدة ونزع السلاح » ١٩٤٥ — ١٩٦٥ ، (نيويورك ، مكتب المعلومات العامة) ص ٨٠ .

(٧٧) جان تنبرجين « اعادة تشكيل النظام الدولى » (نيويورك : أ . ب . واتون وشركاه ، ١٩٧٦) ص ٢٥ .

وإزاء القلق الذى كانت تشعر به الأمم المتحدة من جراء سباق التسلح ، أعلنت أن السبعينيات ستكون « حقبة نزع السلاح » ، وذلك بهدف الحفاظ على الحضارة الإنسانية من الفناء ، وإعادة تخصيص الموارد التى تستخدم حاليا فى الأغراض العسكرية لبرامج الإنشاء والتعمير .

وفى داخل الأمم المتحدة ، أبدت المملكة العربية السعودية ، اهتمامها بالحد من التسلح وخفضه . وفى مناسبات عديدة ، تختص بموضوع نزع السلاح والإجراءات اللازمة لتفادى التهديد بحرب جديدة ، وإيقاف التجارب النووية والنووية الحرارية ، وإيقاف إنتاج الأسلحة ، وإلغاء القواعد العسكرية الأجنبية فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وتخفيض ميزانيات التسليح وما شابهها ، كانت المملكة العربية السعودية ، تبدى تأييدها لمثل هذه الإجراءات[٧٨]. ومع أن معظم الدول أيدت فكرة إيقاف إنتاج الأسلحة النووية ، إلا أن بعضها الآخر ، مثل فرنسا وجمهورية الصين الشعبية وإسرائيل ، لا تزال تعارضها .

وكدولة غير منحازة ، رحبت المملكة العربية السعودية ، بسياسة الوفاق بين الشرق والغرب ، أملًا فى أن تؤدى مثل هذه السياسة ، إلى التخفيف من حدة التوتر ، وبالتالى الحد من سباق التسلح ، والإقلال من فرص المجابهة النووية المحتملة . وفى الدورة الثلاثين للجمعية العمومية للأمم المتحدة ، التى عقدت فى عام ١٩٧٥ ، ألقى وزير الخارجية السعودية بيانا سياسيا جاء فيه :

---

(٧٨) لمقارنة الأصوات ، انظر « كتاب الأمم المتحدة السنوى عن نزع السلاح ، ١٩٧٦ » ، ص ٢٩٩ — ٣٠٩ .

« لا شك فى أن المجتمع الدولى ، يرحب بعملية الوفاق بين القوى العظمى ، الأمر الذى يقلل من حدة التوتر الدولى ، ويقوى السلام العالمى . ولكننا عندما ننظر إلى المستقبل ، إلى اليوم الذى تمتد فيه روح الوفاق هذه لتصبح وفاقا بين الدول ، فإننا نأمل فى نفس الوقت أن تستفيد الدول الصغرى والآخذة فى النمو ، وهى التى تكون الأغلبية فى هذه المنظمة ، من هذا التطور الذى يجب الا يكون ضارا بقضية حريتهم وأمنهم القومى وتطلعاتهم[٧٩] » .

ومن التحليل السابق ، يتضح أن السجل التصويتى للمملكة العربية السعودية ، يدل على التزام قوى بالرقابة الدولية على السلاح . ورغم مواردها الضخمة من البترول ، فإن المملكة العربية السعودية نفسها ، لم تحتفظ إلا بقوة عسكرية محدودة للغاية .

المملكة العربية السعودية والعلاقات بين الشرق والغرب فى الأمم المتحدة

بعكس ما توحى به الأسطورة القائلة بأن المملكة العربية السعودية ، ليست سوى ألعوبة فى يد الغرب ، فإن سجل الأمم المتحدة لا يدل على ذلك . ففى داخل الأمم المتحدة ، لعبت المملكة العربية السعودية ، دورا مستقلا فيما يختص بالعلاقات بين الشرق والغرب . ورغم سياستها المعروفة بعدائها للشيوعية ، والمؤيدة للعلاقات التجارية الغربية ، فإن تصرفاتها السياسية ، كانت تخضع بدرجة كبيرة لمصالحها السياسية الخاصة . وقد عرض السفير البارودى موقف حكومته فى عام ١٩٧١ كما يلى :

---

(٧٩) وفد المملكة العربية السعودية فى الأمم المتحدة : « بيان سياسى للمملكة العربية السعودية فى الأمم المتحدة » (نيويورك ١٩٧٥) ص ١ .

« نحن مجرد دولة عضو فى الأمم المتحدة ، وأنا شخصيا ، كممثل لدولتنا هنا ، أقول إننا نحاول عن وعى ، أن نجعل وجهات نظرنا معروفة لزملائنا كإخوة . ونحن نفعل ذلك بصرف النظر عما إذا كانوا منحازين أو غير منحازين ، وعما إذا كانوا ملكيين أو غير ملكيين ، وعن أى نظام سياسى اختاروه . ولذلك فإننا لسنا أمبرياليين ولا اشتراكيين ، رغم أن ثروات باطن الأرض والموارد الطبيعية فى بلادنا ، ملك خاص للدولة . أن الأمر يبدو متناقضا ، أليس كذلك ؟ إننا ملكيون ، ومع ذلك فالدولة تمتلك كل الموارد الطبيعية ! ولكن هذا هو الواقع[٨٠] » .

ومن بين أربعة عشر مشروع قرار ، انقسمت حولها الجمعية العمومية فى عام ١٩٧٤ ، وهى مشروعات قرارات تتعلق بموضوعات مختلفة مثل الارهاب ، والاستعمار ، والشرق الأوسط ، والتكاثر النووى ، والاعتراف بالثوريين وبالحكومات التى فى المنفى ، من بين هذه المشروعات أجرى وليام باكلى (الإبن) (أحد الأعضاء فى الوفد الأمريكى لدى الأمم المتحدة) ، إنتقاء لعينة من تصويت الدول الأعضاء ، التى صوتت فى جانب رأى الولايات المتحدة فى هذه الموضوعات ، وتلك التى صوتت ضدها[٨١] . وقد وجد أن غالبية الدول الأعضاء ، تميل للتصويت ضد رأى الولايات المتحدة فى معظم الأحيان ، وكانت جنوب افريقيا هى الدولة الوحيدة التى كان تصويتها فى جانب الولايات المتحدة ١٠٠٪ . وكانت موريشيوس هى الدولة الوحيدة التى كان تصويتها ضد رأى الولايات المتحدة ١٠٠٪ . تلى ذلك الدول الأفريقية والآسيوية والأمريكية اللاتينية ، إذ كانت لها أكبر نسبة مئوية فى التصويت ضد رأى الولايات المتحدة ، وكانت هذه النسبة تتراوح بين ١٥٪ و ٩٥٪ . وقد صوتت الكتلة

---

(٨٠) السجلات الرسمية للجمعية العمومية للأمم المتحدة ، الدورة ٢٦ ، الاجتماع الكامل ١٩٦٧ ، المجلد ٢ ، ١٩٧١ ص ١٣ .

(٨١) وليام باكلى الابن : « الأمم المتحدة : ملحمة الوفود » (نيويورك ، ابناء ج . ب . بوتنام ، ١٩٧٤) ص ٢٧٠ - ٢٧٣ .

الشيوعية مع الولايات المتحدة سبع مرات ، وضدها ٨٦ مرة . أما النمط التصويتي للدول العربية فكان متباينا ، ولكنها كانت كلها تبدى درجة عالية من عدم الاتفاق مع الولايات المتحدة . ويعطى الجدول رقم (٢٠) مقارنة للسلوك التصويتي للدول العربية كما قدمه المستر باكلي فى الموضوعات التى اختارها[٨٢].

ومن هذا الجدول ، يمكننا أن نلاحظ أن كثيرا من الدول العربية (مصر ، تونس ، ليبيا ، لبنان ، اليمن الديموقراطية ، العراق ، الجزائر ، السودان ، اليمن ، مراكش ، الأردن) صوتت مع الولايات المتحدة ، أكثر مما فعلت المملكة العربية السعودية . وإن دل ذلك على شيء ، فلا شك أنه يدل على أن المملكة العربية السعودية ، كانت تصوت مستقلة ، بصرف النظر عن علاقاتها التجارية الوثيقة مع الولايات المتحدة .

جدول رقم (٢٠) : نسبة عدد مرات الموافقة وعدم الموافقة للدول العربية مع رأى الولايات المتحدة فى الجمعية العمومية

الدولة	تصويت مع الولايات المتحدة ٪	تصويت ضد الولايات المتحدة ٪	امتناع عن التصويت ٪	أصوات ساقطة ٪
الأردن	١٧	٨٣	--	١٤
المغرب	١٥	٧٧	٨	٧
موريتانيا	١٥	٨٥	—	٧
الصومال	١٥	٨٥	—	٧
تونس	١٥	٨٥	—	٧
لبنان	١٤	٧٩	٧	—

(٨٢) المرجع السابق .

الدولة	تصويت مع الولايات المتحدة ٪	تصويت ضد الولايات المتحدة ٪	امتناع عن التصويت ٪	أصوات ساقطة ٪
مصر	١٤	٨٦	–	–
العراق	١٤	٨٦	–	–
ليبيا	١٤	٨٦	–	–
الجزائر	١٤	٨٦	–	–
السودان	١٤	٨٦	–	–
اليمن	١٤	٨٦	–	–
المملكة العربية السعودية	٨	٨٤	٨	٧
عمان	٨	٩٢	–	٧
سوريا	٨	٩٢	–	٧
قطر	٧	٨٦	٧	٧
الكويت	٧	٩٣	–	–
البحرين	٧	٩٣	–	–
دولة الإمارات	٧	٩٣	–	–
عدن	١٤	٨٦	–	–

وكدولة من مجموعة دول العالم الثالث ، فإن المملكة العربية السعودية ، كانت تميل للتصويت مع موقف أو مواقف دول هذه المجموعة . وفى بعض الأحيان ، كان هذا التصويت يتطابق مع تصويت الكتلة الشيوعية ، وأحيانا أخرى مع الغرب . ولكن المملكة العربية السعودية غير مرتبطة بأى من الكتلتين ، بالنسبة لسلوكها التصويتي . كما أنها غير ملتزمة عادة سواء بالدول العربية الأخرى أو بدول العالم الثالث ، فى أية قضية ترى أنها لا تتفق مع مصالحها أو مع وجهة نظرها الخاصة .

وهناك العديد من الأمثلة فى تاريخ الجمعية العمومية التى توضح النزاع بين

الشرق والغرب فى الأمم المتحدة . وفى الدورة الأولى للجمعية العمومية المنعقدة فى عام ١٩٤٦ ، عرضت مسألة حق النقض (الفيتو) على الجمعية العمومية ، وكان هناك خلاف حاد فيما يختص باستخدام هذه السلطة . وقد صوتت المملكة العربية السعودية مع الدول الغربية ضد الكتلة السوفييتية حول قرار الأمم المتحدة الذى يدعو الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن للتشاور فيما بينهم ومع زملائهم الأعضاء ، بهدف التوصل إلى درجة من الاعتدال فى استخدامهم للفيتو[٨٣].

وفى عام ١٩٤٩ ، عندما طلب الاتحاد السوفييتى وبولندا ، اتخاذ اجراءات أكثر عنفا ضد فرانكو فى أسبانيا صوتت المملكة العربية السعودية ضد هذا الإقتراح ، وانضمت إلى دول أخرى كانت تقترح « حرية كاملة فى العمل فيما يختص بعلاقاتها الدبلوماسية مع أسبانيا[٨٤]» . وثمة حالة أخرى ، فيما يختص بالنزاع بين الشرق والغرب ، تجلت فى المسألة اليونانية عام ١٩٤٧ . لقد برزت هذه المسألة ، فى وقت كانت فيه الجمعية العمومية تنظر فى مسألة تقسيم فلسطين . وأملا فى أن تصوت الكتلة السوفيتية ضد فكرة التقسيم ، امتنعت المملكة العربية السعودية عن التصويت على كل الإقتراحات التى تختص بالمسألة اليونانية . وعندما صوت الاتحاد السوفييتى فى جانب مشروع تقسيم فلسطين ، تغير الموقف السعودى ، وأصبح مضادا للسوفييت ، وبذلك وضع روسيا فى نفس الموضع الذى وضعت فيه الدول الغربية التى خانت شعب فلسطين[٨٥].

---

(٨٣) السجلات الرسمية للجمعية العمومية للأمم المتحدة ، الدورة الأولى ، الجزء الثانى ، الجلسة الكاملة ٦١ ، ١٣ ديسمبر ١٩٤٦ ص ٥٠١ .

(٨٤) المرجع السابق ، الدورة الثالثة ، « الجزء الثانى » الجلسة الكاملة ٢١٤، ١٦ مايو ١٣٩ ص ٥١

(٨٥) المرجع السابق ، الجزء الأول ، اللجنة السادسة ، الجلسة الكاملة ١٣٦ فى ٦ ديسمبر ١٩٤٨ ص ٧٤٦ .

وفى عام ١٩٥٠ قدم للجمعية العمومية مشروع قرار يدين بلغاريا والمجر ورومانيا لعدم قيامها بتطبيق حقوق الإنسان والحريات المدنية . ومن بين الدول العربية ، كانت مصر ولبنان هما الدولتان الوحيدتان اللتان أيدتا هذا المشروع . أما سوريا والمملكة العربية السعودية فقد امتنعا عن التصويت ، وأوضحت أن بعض الوفود التى أظهرت قلقها نحو مصير شعوب بلغاريا والمجر ورومانيا ، لم تبد اهتماما بمصير شعب فلسطين العربى[٨٦].

وهناك حالة أخرى توضح النزاع بين الشرق والغرب فى الأمم المتحدة ، وهى مسألة الكونغو فى عام ١٩٦٠ . ففيما يختص بهذه المسألة ، تمكنت الولايات المتحدة من إقناع أغلبية دول اوروبا الغربية ، والدول الأفريقية التى تتكلم الفرنسية ، ودول أمريكا اللاتينية ، من التصويت فى جانب الرئيس كازافوبو ضد الرئيس لومومبا كممثل شرعى لحكومة الكونغو . وكانت نتيجة التصويت ٥٣ صوتا فى صالح كازافوبو و ٢٤ صوتا ضده ، وامتناع ١٩ عن التصويت . وقد صوتت المملكة العربية السعودية والعراق والمغرب والجمهورية العربية المتحدة واليمن ، ضد المشروع ، فى حين امتنعت السودان ولبنان وليبيا عن التصويت ، وكانت الاردن هى الدولة العربية الوحيدة التى صوتت فى جانبه .

وهناك حقيقتان يمكن استخلاصهما من هذا التحليل : الأولى هى أن الدول العربية لا تصوت دائما فى نفس الاتجاه فى كل المسائل المتعلقة بالنزاع بين الشرق والغرب فى الأمم المتحدة ، والثانية ، أن التزام المملكة العربية السعودية بالقضية الفلسطينية ، يبدو أنه يلعب دورا هاما فى تحديد علاقاتها مع الدول الأخرى .

---

(٨٦) ف . ج . خورى : « الدول العربية فى الأمم المتحدة » (بحث لم ينشر ، جامعة كولومبيا ، ١٩٥٣) ص ٣٧٢ .

ويلاحظ أن المملكة العربية السعودية ، قد صوتت مع الكتلة الغربية فى قضايا عديدة ، ولكنها أيضا عارضت هذه الكتلة فى عدة حالات . وينطبق نفس الشيىء فيما يختص بالعلاقات السعودية السوفييتية داخل الأمم المتحدة . وهذا الشعور بالاستقلال ، يميز السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية ، حتى وإن كان الموضوع المطروح يمس العلاقات فيما بين الدول العربية ذاتها .

الخلاصـــة

لقد تحدثنا فى هذا الفصل عن السلوك التصويتى للمملكة العربية السعودية فى الأمم المتحدة منذ نشأة هذه المنظمة فى عام ١٩٤٥ . ومن الواضح أن عبارات الوصف التقليديه (كالمحافظة أو الراديكالية أو التحررية إلخ ..) لا يمكن أن ينطبق على السلوك التصويتى للمملكة العربية السعودية فى الجمعية العمومية . ففى بعض الحالات كانت المملكة العربية السعودية تصوت مع الكتلة الشرقية ، وفى حالات أخرى كانت تصوت مع الكتلة الغربية .

وغالبا ، وليس فى كل الأحوال ، كانت المملكة العربية السعودية تصوت مع الكتلة العربية ، أو دول العالم الثالث ، ولكنها فى بعض الأحيان ، كانت تصوت من وجهة نظرها الخاصة . ومع أنه بالإمكان وصف المملكة العربية السعودية فى الجمعية العمومية للأمم المتحدة « بالمشارك المتحفظ » ، إلا أنها بدأت أخيرا فى القيام بدور أكثر نشاطا ، وخاصة فى الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ، وهذا هو موضوع الفصل التالى .

الفصل الخامس

المملكة العربية السعودية والوكالات الدولية المتخصصة التابعة للأمم المتحدة

من أجل مناهضة القوى الاقتصادية التى تعمل على شن الحروب ، نص ميثاق الأمم المتحدة على إنشاء أجهزة خاصة ، تهدف إلى تحقيق مستويات أعلى وظروف معيشية أفضل لكل شعوب العالم . وقد نصت المادة ٥٥ من ميثاق الأمم المتحدة نصا صريحا ، على أن الأمم المتحدة سوف تعمل على تنمية :

(أ) مستويات معيشية أعلى ، وعمالة كاملة وظروف تقدم اقتصادى واجتماعى أفضل .

(ب) حل المشاكل الدولية الاقتصادية والصحية وما يتعلق بها .

(حـ) الاحترام العام لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية ومتابعة تحقيقه ، بصرف النظر عن العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين .

وقد تأسس « المجلس الاقتصادى والاجتماعى » لتنفيذ هذه الأهداف وتدعيمها . ومنذ إنشائه فى عام ١٩٤٥ ، كانت الأمم المتحدة تشجع كل الحكومات على إقامة وتعضيد وكالات خاصة لتحقيق وتنمية المبادىء التى نصت عليها المادة ٥٥ . وقد أنشئت الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ، التى تختص بالمساعدة الاقتصادية والاجتماعية والفنية ، بحيث تتمتع كل وكالة ، بكيان مستقل ، وتؤدى مهمة مستقلة ، بالتنسيق مع « المجلس

الاقتصادى والاجتماعى » ، التابع للأمم المتحدة ، وبعض هذه الوكالات ، كانت قائمة قبل إنشاء الأمم المتحدة نفسها ، مثل « الاتحاد العالمى للبريد » الذى أنشىء فى عام ١٨٧٥ . ولهذا السبب يجدر بنا أن نتذكر دائما أن :

(أ) كل وكالة من هذه الوكالات منفصلة عن الأمم المتحدة وعن باقى الوكالات . ولكل منها ميثاقها الخاص وميزانيتها ومجلس إدارتها ومقرها .

(ب) وكل وكالة ، مثلها فى ذلك كمثل الأمم المتحدة ، منظمة معترف بها اعترافا حرا من الحكومات . هذا وليس كل أعضاء الأمم المتحدة أعضاء فى كل الوكالات ، كما أن بعض أعضاء الوكالات ، ليسوا أعضاء فى الأمم المتحدة[١].

ويبين الجدول (٢١) التاريخ الذى بدأت فيه هذه الوكالات اتصالها بالأمم المتحدة ، وكذلك تاريخ ابتداء عضوية المملكة العربية السعودية فى كل منها[٢].

ومع أن المملكة العربية السعودية ، لم تقم بدور بالغ النشاط فى هذه المنظمات ، إلا فى وقت قريب ، إلا أن عضويتها فى بعضها ترجع إلى عام ١٩٤٦ . هذا وتجدر الإشارة إلى أن المملكة العربية السعودية ، لم تنضم إلى منظمة العمل الدولية إلا فى يونية ١٩٧٦ ، ولعل السبب فى ذلك ، يرجع إلى رغبتها فى الماضى فى عدم الالتزام بقوانين هذه المنظمة وخاصة فى مجال العلاقات الإدارية والصناعية . أما المنظمات التى أبدت المملكة العربية السعودية اهتماما كبيرا بها فهى :

١ – منظمة الصحة العالمية .

٢ – منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافية (اليونسكو) .

٣ – منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة .

---

(١) جراهام بيكل « ورش العالم » (نيويورك : ايلارد – شومان ، ١٩٦٢) ص ٢١ .
(٢) الكتاب السنوى للأمم المتحدة ، ١٩٤٦ – ١٩٧٦ .

كما أن المملكة تستفيد من منظمات الأمم المتحدة الأخرى التى تقدم المساعدات الفنية والتخطيط الادارى . هذا ومن المفيد أن نذكر بأن المنظمة الرئيسية التى تقدم المساعدات الفنية وتنسقها هى « برنامج الأمم المتحدة للتنمية » . كما أن مشروعات الصندوق الخاص ، هى الأخرى من الوسائل الهامة التى تدفع بها الأمم المتحدة مواردها وأنشطتها إلى العديد من مناطق العالم .

فمجلس المساعدة الفنية ، وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، لا يقلان أهمية فى تقديم مثل هذه المساعدات الفنية .

وعندما شعرت المملكة العربية السعودية بالحاجة إلى تعاون أوثق مع وكالات الأمم المتحدة التى تقدم مثل هذه المساعدات ، كونت فى عام ١٩٥٩ « لجنة للمساعدة الفنية » لتنسيق ودراسة كل البرامج الخاصة بالمساعدات الفنية التى تقدمها الوكالات الدولية للمملكة . وقبل عام ١٩٥٩ ، كانت وزارة الخارجية وسفاراتها فى الخارج ، مكلفة بالقيام بهذه المهمة .

جدول رقم (٢١) : عضوية المملكة العربية السعودية فى الوكالات المتخصصة

اسم المنظمة	تاريخ تأسيسها	بدء علاقتها بالأمم المتحدة	تاريخ عضوية المملكة العربية السعودية
الاتحاد العالمى للبريد	١٨٧٥	١٩٤٧	١٩٤٨
منظمة العمل الدولية	١٩١٩	١٩٤٦	١٩٧٦
الاتحاد الدولى للاتصالات السلكية واللاسلكية	١٩٣٢	١٩٤٧	١٩٤٨
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة	١٩٤٥	١٩٤٦	١٩٤٩
البنك الدولى للإنشاء والتعمير	١٩٤٥	١٩٤٧	١٩٥٧
صندوق النقد الدولى	١٩٤٥	١٩٤٧	١٩٥٧

جدول رقم (٢١) : عضوية المملكة العربية السعودية فى الوكالات المتخصصة

اسم المنظمة	تاريخ تأسيسها	بدء علاقتها بالأمم المتحدة	تاريخ عضوية المملكة العربية السعودية
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة	١٩٤٦	١٩٤٦	١٩٤٦
المنظمة الدولية للطيران المدنى	١٩٤٧	١٩٤٧	١٩٦٢
منظمة الصحة العالمية	١٩٤٨	١٩٤٨	١٩٤٨
المنظمة الدولية للأرصاد الجوية	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٦٠
مؤسسة التمويل الدولية	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٦٢
الوكالة الدولية للطاقة الذرية	١٩٥٧	١٩٥٧	١٩٦٢
المنظمة الاستشارية البحرية فيما بين الحكومات	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٩
جمعية التنمية الدولية	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢

الوكالات السعودية للتعاون الفنى

فى ٣٠ ابريل ١٩٥٩ ، أصدر مجلس الوزراء فى المملكة العربية السعودية ، قرارا (برقم ١٣٥ فى ١٣٧٨/١٠/٢١ هـ) بإنشاء « لجنة المساعدات الفنية » للتنسيق والإشراف على كافة برامج المساعدات الفنية التابعة للأمم المتحدة . وتنص المادة ٢ من هذا القرار على أن :

« تضم اللجنة مندوبا من وزارة الخارجية ، ومندوبين من كل الوزارات التى تستفيد من المساعدات الفنية . والمندوبون الذين يمثلون الوزارات فى هذه اللجنة ، يجب أن يكونوا من كبار الموظفين الذين لا تقل درجتهم عن الثانية . ولكل مندوب أن يصطحب خبراء من وزارته للعمل معه كمستشارين[٣] » .

(٣) وكالة ادارة التعاون الفنى « آثار التعاون الفنى بين المملكة العربية السعودية والأمم المتحدة » (الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ١٩٦٩) ص ١٥ .

ومن بين ما اشتمل عليه قرار مجلس الوزراء ، إسناد المسئوليات الآتية إلى « لجنة المساعدات الفنية » :

(أ) تقوم اللجنة بدراسة المساعدات الفنية وتنسيقها . وتعمل كحلقة اتصال بين الوزارات والمندوب المقيم لمجلس المساعدات الفنية .

(ب) ترسل للجنة صوراً من الاتفاقيات التى تعقد بين الحكومة ومجلس المساعدات الفنية والاتفاقات بين مختلف الوزارات والمنظمات الدولية .

(حـ) تخطر اللجنة بكل المشروعات فى مختلف الوزارات الجارى تنفيذها ، بالاشتراك مع المنظمات الدولية . كما تخطر ببرامج المساعدات الفنية ، التى تمول من ميزانياتها العادية ، التى تخصصها المنظمات الدولية .

(د) جميع المراسلات والتقارير التى تصل إلى وزارة الخارجية والوزارات الأخرى ، وتختص بالمساعدات الفنية ، تحول إلى اللجنة[٤].

وفى عام ١٩٦١ صدر مرسوم ملكى (برقم ٥٠ وبتاريخ ٤ يناير ١٩٦١ يقضى بإنشاء « مجلس أعلى للتخطيط » وإلغاء « لجنة المساعدات الفنية » ، وإنشاء فرع جديد للمساعدات الفنية داخل المجلس الأعلى للتخطيط على أساس حديث ، ومنحه سلطات أوسع . وفى عام ١٩٦٥ صدر مرسوم ملكى آخر (برقم ١٩ وبتاريخ ٢٠ يناير ١٩٦٥) بإحلال « اللجنة المركزية للتخطيط » محل المجلس الأعلى للتخطيط . وقضى نفس المرسوم بإنشاء وكالة لإدارة التعاون الفنى لتحل محل اللجنة القديمة . ومنحت اللجنة الجديدة مزيدا من السلطات والمهام ، وجعل مقرها فى مكتب رئاسة مجلس الوزراء . وقد أنيطت بمدير وكالة إدارة التعاون الفنى ، المهام والمسئوليات الآتية :

(٤) المرجع السابق .

١ – يقوم بأعمال المكتب المذكور ، ويوقع على المذكرات التى ترسل إلى كل الوزارات والإدارات الرئيسية ، فى كل ما يتعلق بالمساعدات الفنية ، سواء كانت مقدمة من الأمم المتحدة ووكالاتها الدولية المتخصصة ، أو عن طريق الاتفاقيات الثنائية مع الدول الصديقة والوكالات الدولية الخاصة . وترسل صور من هذه المذكرات إلى مكتب رئاسة الوزارة .

٢ – تقوم الوزارات والإدارات بارسال جميع المكاتبات المتعلقة بما ذكر أعلاه ، إلى الوكالة المذكورة ، وترسل صورة منها إلى مكتب رئاسة الوزارة .

٣ – مكتب وكالة ادارة التعاون الفنى ، هو حلقة الاتصال بين الحكومة ومكتب المندوب المقيم لمجلس المساعدات الفنية التابع للأمم المتحدة ، وبين مدير برنامج الصندوق الخاص فى المملكة العربية السعودية . ولا يجوز لأية وزارة أو إدارة ، الاتصال بمكتب المندوب الدائم لمجلس المساعدات الفنية التابع للأمم المتحدة ، إلا عن طريق وكالة إدارة التعاون الفنى .

٤ – على الوزارات والإدارات أن تقدم لمكتب وكالة إدارة التعاون الفنى ، كل طلبات المساعدات الفنية والخبراء والزمالات والبرامج التدريبية والمهمات الفنية . ويقوم المكتب المذكور بدراسة الطلبات وتنسيقها مع كل وزارة أو ادارة ، قبل تقديمها إلى المنظمة الدولية التابعة للأمم المتحدة ، أو إلى أية جهة أخرى .

٥ – على مكتب إدارة التعاون الفنى . أن ينسق فيما بين وزارة الخارجية وكل الوزارات والإدارات الأخرى ، المساعدات الفنية المقدمة بناء على الاتفاقيات الثنائية المبرمة ، أو التى ستبرم مستقبلا ، بين الحكومة والدول الصديقة(٥).

إن وكالة إدارة التعاون الفنى ، منذ إنشائها فى عام ١٩٦٥ ، هى الجهاز

(٥) المرجع السابق ص ١٨ .

الرئيسى المسئول عن الإشراف والتنسيق لأنشطة الأمم المتحدة فى المملكة العربية السعودية . ولا تزال هذه الوكالة تقوم بنفس المهمة ، ويتوقع أن تزداد أنشطتها ومسئولياتها مع تقدم المملكة العربية السعودية فى جهودها نحو تحديث ورفع شأن النواحى الاجتماعية والتربوية والاقتصادية فى مجتمعها . وفى جزء لاحق من هذا الفصل ، ستجرى دراسة أكثر تفصيلا عن مدى إسهام المساعدات الفنية الدولية فى تقدم المملكة العربية السعودية . أما الآن ، فلنبحث دور المملكة فى المنظمات الثلاث الرئيسية ، التى أبدت بها اهتماما متزايداً ، وهى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، ومنظمة الصحة العالمية .

المملكة العربية السعودية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة : (FAO)

تقوم منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، بالتعاون مع الأمم المتحدة ، بمساعدة الدول ، من خلال المساعدات الفنية المتخصصة ، لزيادة الإنتاج من المزارع والغابات ومصائد الأسماك ، ولتحسين التوزيع والتسويق والتغذية . كما أن المنظمة تقوم بتنسيق أعمال برنامج التحرر من الجوع للتنمية . كذلك تقوم بإدارة برنامج الغذاء العالمى الذى يقدم الطعام للتنمية الاقتصادية والاغاثة .

وكما سبق أن ذكرنا ، فإن المملكة العربية السعودية ، انضمت إلى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة عام ١٩٤٩ . ولما كانت الحكومة السعودية ، تدرك مدى المشاكل المعقدة التى تنطوى عليها مهمة تطوير قطاعها الزراعى ، فقد استدعت خبراء دوليين للمساعدة فى دراسة وتحسين فاعلية استخدام مواردها المائية وإنتاجها الزراعى وعمليات الحفظ والإنتاج الحيوانى ، والسيطرة على جراد

الصحراء ، وعمليات تصنيع البلح وإنتاج الدواجن . وقد وفدت على المملكة العربية السعودية أعداد كبيرة من خبراء منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة . لمساعدتها للتغلب على كثير من المشاكل المعقدة فى مجال الزراعة . ويمكن إدراك مدى إسهام خبراء الزراعة الدوليين فى التقدم فى المملكة العربية السعودية فى المجالات التالية(٦):

١ – الموارد المائية :

بالنسبة للاهتمام البالغ الذى توليه المملكة لمشكلة المياه ، فقد استدعت خبراء دوليين لدراسة وتنظيم واستخدام مواردها المائية بالطرق الحديثة . وعلاوة على الخبراء الذين عملوا مستقلين وبشكل شبه دائم فى هذا المجال الحيوى ، دعى مستشارون إخصائيون من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة فى أواخر عام ١٩٦١ لإبداء المشوره حول طريقة حل مشكلة الماء فى المملكة ، فيما يختص بالرى وإمداد المدن به . وطلب من فريق من خبراء الأمم المتحدة ، فى أواخر عام ١٩٦٥ . أن يعدوا دراسة عملية لمشروع إزالة ملوحة مياه البحر فى المقاطعة الشرقية . علاوة على ذلك ، فقد خصص المجلس الأعلى للتخطيط جلسة خاصة لبرنامج مائى بحضور أحد خبراء الأمم المتحده .

٢ – الإنتاج الزراعى :

اشترك كثير من الخبراء الدوليين فى إدخال أحدث الطرق الزراعية فى المملكة العربية السعودية . وقد عمل الخبراء فى مجالات حماية النباتات ، وخصوبة التربة ، ومكننة المزارع ، وإصلاح الأراضى . والرى وإدارة المزارع . هذا ولم تهمل الموارد الطبيعية الأخرى التى لها صلة بهذا المجال . فقد استدعى

(٦) المرجع السابق ص ٢٧ .

خبير لدراسة موارد الثروة المائية ، وخبير آخر لدراسة استخدام الغابات فى جنوب المملكة .

٣ ــ البلــح :

لا يزال هذا المحصول يمثل الجزء الأكبر من الإنتاج الزراعى فى المملكة العربية السعودية . وقد استدعى خبير لدراسة مشاكل الإنتاج والحفظ والتجهيز والتسويق لهذا الانتاج الهام .

٤ – الإنتاج الحيوانى :

لم يهمل هذا المصدر الهام للثروة . وقد استخدم أكثر من خبير فى مجال الإنتاج الحيوانى والصحة الحيوانية وتنمية إنتاج الدواجن .

٥ – مقاومة الجراد :

إن أسراب الجراد التى تغير على المراعى الخضراء ، وتحيلها إلى أرض جرداء ، تسبب ضررا بالغا بالإنتاج الزراعى وبالاقتصاد ، وكان من الضرورى شن حرب لا تهدأ ضد هذه الحشرة . وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، تم إنشاء مركز لمراقبة جراد الصحراء فى جدة . ومن أجل حماية إنتاجها الزراعى ، وكذلك إنتاج الدول المجاورة ، أسهمت المملكة العربية السعودية ، بالنصيب الأكبر فى هذا المشروع الإقليمى المتكامل .

وبينما تستفيد المملكة العربية السعودية من المساعدات الفنية التى يقدمها خبراء الأمم المتحدة ، فقد قامت بدورها بالإسهام بطرق شتى فى الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة . ففى مجال الزراعة ، رصدت المملكة مبلغ

١٠ ملايين دولار للبرنامج الجديد « برنامج الشرق الأدنى للتعاون الحكومى مع المنظمة الدولية للأغذية والزراعة » . ويهدف هذا البرنامج إلى مساعدة « البلدان المحتاجة » فى منطقة الشرق الأدنى لتمويل مشروعات التنمية ، مع التأكيد على الإنتاج الغذائى . وقد بدأ البرنامج عام ١٩٧٤ – ١٩٧٦ ، وتلعب المملكة العربية السعودية دورا رائداً فيه . والجدول رقم (٢٢) يبين مقدار المبالغ التى أسهمت بها الدول لتنفيذ هذا البرنامج(٧).

والبلدان التى استفادت فعلا من هذا البرنامج هى : السودان ، الصومال ، الأردن ، جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية ، باكستان ، تونس ، سوريا ، جمهورية اليمن العربية ، أما البلدان التى لم تستفد حتى الآن من برنامج الشرق الأدنى التعاونى ، فهى أفغانستان وقبرص ومصر ولبنان وعمان والمغرب . ويجرى تمويل المشروعات الإقليمية من إسهامات الدول ، سواء منفصلة أو مجتمعة . هذا ويجب التنويه بأن معظم المشروعات الآتى بيانها تقوم بتمويلها المملكة العربية السعودية وحدها(٨):

١ – زيادة انتاج الأمصال فى معهد لاهور (الباكستان)

اجمالى ميزانية المشروع ٨٥٥,٠٠٠ دولار

يجرى إتمام الخطة النهائية للمشروع ، وقد ارسلت للباكستان لاعتمادها .

وقد اعتمدت الخطة أخيرا وارسلت للدول المساهمة لدفع حصة عام ١٩٧٧ .

(٧) المكتب الإقليمى للشرق الأدنى / المنظمة الدولية للأغذية والزراعة ، « برنامج الشرق الأدنى للتعاون الحكومى » (القاهرة ، فبراير ١٩٧٧) ص ١ .

(٨) المرجع السابق ص ٤ – ٥ .

٢ – تطوير زراعة القمح (الأردن)

إجمالى ميزانية المشروع ٨٨٣,٠٠٠ دولار

سيبدأ تنفيذ المشروع بعد استلام أول دفعة من المملكة العربية السعودية .

٣ – تدريب العاملين على الآلات الزراعية (سوريا)

إجمالى ميزانية المشروع ٥٧٥,٠٠٠ دولار

أرسلت خطة العمل لهذا المشروع عن طريق الدكتور نور لاعتمادها من السلطات السورية يوم ١٩٧٧/٣/٢١ ، وقد اعتمدتها السلطات المذكورة وكذلك الدكتور نور ، وارسلت صورة لسعادة السيد السديرى (من المملكة العربية السعودية ويرأس منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بروما) ، لتحويل أول دفعة عن عام ١٩٧٧ .

٤ – تطوير منتجات الألبان (السودان)

إجمالى ميزانية المشروع ٩٧٠,٠٠٠ دولار

أرسلت خطة العمل للسودان عن طريق الدكتور أمين الكرب فى ١٩٧٧/٣/١٧ . وقد اعتمدتها السلطات السودانية وكذلك الدكتور نور ، وأرسلت صورة لسعادة السفير السديرى لتمويل اول دفعة عن عام ١٩٧٧ .

جدول رقم (٢٢) : إسهام المملكة العربية السعودية فى الإنتاج الغذائى بالمقارنة بالدول العربية الأخرى

الدول المساهمة	قيمة الإسهام بالمليون دولار
المملكة العربية السعودية	١٠
العـراق	٥
الكويـــت	٥
دولة الإمارات العربية المتحدة	٥
قطـــر	٣
البحـــرين	١
ليبيـــا	٣

٥ – تطوير تربية الدواجن

اجمالى ميزانية المشروع ١,٦٦٠,٠٠٠ دولار .

سيجرى تمويل هذا المشروع باشتراك المملكة العربية السعودية والكويت ، وسيدفع كل منهما ٨٣٠,٠٠٠ دولار .

٦ – تطوير أماكن النزول والموانىء الصغرى لصيد الأسماك

اجمالى ميزانية المشروع ٥٣٤,٠٠٠ دولار

وطبقا لبرنامج التعاون للشرق الأدنى ، تشترك المملكة العربية السعودية مع البحرين والعراق والكويت وقطر ، فى تطوير المشروعات الإقليمية وشبه الإقليمية التى تهدف إلى تحسين الأراضى وموارد المياه والإنتاج الحيوانى وزراعة أشجار النخيل وتسويق البلح ، وتحسين البذور والتدريب على المحاصيل الحقلية .

ويمكن معرفة الاعتمادات التى خصصت لهذه المشروعات بالرجوع إلى الجدول (٢٣)[٩].

وعلاوة على هذه المشروعات ، كانت المملكة العربية السعودية تعمل بالاتصال الوثيق مع الصندوق الخاص للأمم المتحدة ، لتطوير مشروعين زراعيين كبيرين فى المملكة ، هما وادى جيزان ومحطة القطيف الزراعية . وسوف نناقش هذين المشروعين عندما نبدأ فى بحث موضوع مشروعات الصندوق الخاص فى المملكة العربية السعودية .

المملكة العربية السعودية واليونسكو

بناء على ما ورد بميثاق منظمة اليونسكو ، فإنها تهدف إلى توسيع القاعدة التربوية فى العالم ، وإيصال العلم إلى كافة الأقطار ، وتشجيع التبادل الثقافى .

إن لدى المملكة العربية السعودية ، مجالات واسعة للتعاون عندما يزداد التأكيد على خطط التنمية القومية . وقد ساهمت المملكه بشتى الطرق فى الأنشطة العامة للمنظمة ، لدرجة أنها قدمت لليونسكو قرضا بدون فوائد قدره ٤,٦ مليون دولار . وأسهمت بمبلغ ٥٠,٠٠٠ دولار فى صندوق اليونسكو الخاص لتقدم البحث العلمى فى أفريقيا ؛ ومولت مشروعات اليونسكو فى الساحل (جامبيا ، فولتا العليا ، مالى ، موريتانيا ، النيجر ، السنغال وتشاد) فى حدود مبلغ مليون دولار . ويجرى التعاون بين المملكة واليونسكو فى المجال العملى ، ليغطى كل أنشطة المنظمة[١٠].

---

(٩) المرجع السابق ص ١٢ .

فى حدود مبلغ مليون دولار . ويجرى التعاون بين المملكة واليونسكو فى المجال العملى ، ليغطى كل أنشطة المنظمة[١٠].

الجدول رقم (٢٣) : إسهام المملكة العربية السعودية فى برنامج التعاون للشرق الأدنى بالمقارنة بالدول العربية الأخرى

الموضـوع	البحرين	العراق	الكويت	قطر	المملكة العربية السعودية
			بالألـــــف دولار		
أ) دفعة أولى واعتمادات دوارة	٧٠	١٥٠	٣٥٠	–	٧٠٠
ب) مشروعات إقليمية					
١ – أراضى ومياه	١٠٠			٤٠٠	٢٠٠
٢ – إنتاج حيوانى	١٠٠		١٢٥	–	١٠٠
٣ – نخيل وبلح					
٤ – زراعة وتسويق					
٥ – تدريب على المحاصيل الحقلية					١٢٠
٦ – تطوير البذور	١٦٤,٨٥				
حـ) مشروعات ريفية					
١ – التخزين التعاونى (الأردن)			١٧٥		
٢ – تخزين الحبوب (السودان)			٧٥٠		
المجمـوع	**٤٣٤,٨٥**	**١٥٠**	**١,٤٠٠**	**٤٠٠**	**١,١٢٠**

(١٠) خطاب رسمى للمؤلف من نائب مدير قسم العلاقات مع الدول العربية ، باليونسكو ، باريس ، فى ١٩٧٧/٨/١١ .

وفى مجال التربية ، فإن نشاط اليونسكو ، يوجه بشكل رئيسى إلى الهيئات الحكومية . وتركز الجهود فى هذا المجال على إصلاح التراث الثقافى والمحافظة عليه . ومنذ عام ١٩٦٦ ، استفادت كلية التربية فى الرياض من مساعدات اليونسكو من خلال خبرائها وموظفيها ذوى المؤهلات العالية . كما يرجع الفضل لليونسكو ، فى إنشاء كلية تدريب المعلمين بالرياض . وكان خبراء اليونسكو فى مجال محاربة الأمية ، والإدارة التربوية ، والتعليم الفنى ، والبرامج التربوية ، من بين الكثيرين الذين استخدموا لتحسين نظام التعليم فى المملكة .

وبالتعاون مع وزارة الشئون الاجتماعية ، ساعدت اليونسكو على إنشاء مركز للتنمية الاجتماعية فى الدرعية (بالرياض) لتدريب الموظفين الاجتماعيين ومساعدة المواطنين على تنمية بعض المهارات الأساسية وتعلم حرف جديدة . وقد أنشئت مراكز اجتماعية أخرى فى القرى للخدمات الصحية والزراعية والتربوية .

وفى مجال العلوم ، تركز نشاط اليونسكو على تدريب المهندسين والجيولوجيين ، وقد استفادت كلية الهندسة بالرياض من المنظمة منذ إنشائها فى عام ١٩٦٢ . هذا ويجب أن نلاحظ أن المركز التطبيقى للجيولوجيا فى جدة ، هو مشروع من مشروعات اليونسكو ، وهو يعمل منذ عام ١٩٦٩ .

المملكة العربية السعودية ومنظمة الصحة العالمية

تعمل منظمة الصحة العالمية كهيئة إرشاد وتنشيط فى مجال الصحة الدولية . كما أنها تساعد الحكومات ، بناء على طلبها ، فى تنفيذ برامج للصحة

العامة ، وتضع المعايير للعقاقير والطعوم ، وتقوم الإرشادات والمعايير فى مجال الصحة البيئية ، وتعمل على تطوير البحث الطبى ، وتقدم خدمات فنية أخرى فى مجال الصحة الدولية .

ومع ما يقرب من مليون حاج يزورون المملكة العربية السعودية كل سنة ، فإنه لا توجد دولة أخرى فى العالم ، يمكنها أن تقدر الخدمات التى تقدمها منظمة الصحة العالمية ، أكثر من تقدير المملكة العربية السعودية لها . إن الحجاج يفدون إليها من كل أنحاء العالم ، ويشكلون عبئا على الخدمات العامة والتسهيلات فى المملكه العربيه السعودية . وفى بعض الأحيان ، قد يحمل بعض هؤلاء الحجاج معهم أمراضا ومخاطر صحية ، الأمر الذى يجعل المملكة العربية السعودية شديدة الوعى بالمشاكل الصحية بالنسبة لمواطنيها ولزوارها من الحجاج . إن خدمات منظمة الصحة العالمية فى هذا المجال ، تصبح بالغة الأهمية بالنسبة للمملكة العربية السعودية . ويصف المكتب الإقليمى للمنظمة أهدافها بالآتى :

« إن التزايد فى الثروة القومية ، قد أزال المصاعب المالية وساعد على قيام خطة تنمية خمسية طموحة ، بميزانية قدرها ٥ بلايين ريال سعودى فى قطاع الصحة وحده (لا يشمل ذلك المصاريف الصحية الخاصة بالوزارات الأخرى خلاف وزارة الصحة) وذلك لتوفير مستوى معقول من الخدمات الصحية والعلاجية والوقائية[١١] » .

وطبقا لخطة السنوات الخمس ، روعى التأكيد على تطوير الخدمات الصحية المناسبة . وتقدم الخدمات الصحية بالمجان ، وفى بعض الحالات يوفد المرضى من ذوى الدخل المحدود إلى الخارج على نفقة الحكومة .

إن مستشفى الملك فيصل التخصصى الجديد فى الرياض ، مجهز تجهيزا

(١١) المكتب الإقليمى لمنظمة الصحة العالمية لمنطقة شرق البحر المتوسط ، « تقرير عن البرنامج الريفى » (الإسكندرية ، مصر ، ١٩٧٣) ص ٢٦٩ .

جيدا بأحدث التسهيلات التى تجعل منه مركز إحالة ومعهد أبحاث . وقد صمم هذا المستشفى ، للحد من عدد المرضى الذين يرسلون للخارج . ويجرى العمل فى إنشاء مستشفيات مماثلة فى كل من جدة والدمام . ومع أن الخطة الصحية المتكاملة ، تركز تركيزا شديدا على الخدمات العلاجية ، فقد روعى فيها أيضا ، الاهتمام بتنمية الكفاية الإنتاجية للعاملين ، والوقاية من الأمراض والرقابة عليها وتحسين الصحة البيئية .

ويقدم المستشارون وممثلو المنظمة العالمية للصحة المقيمون فى المملكة ، مشورة فنية ثمينة فى مجال الصحة العامة ، وذلك من خلال هيئة المكتب الإقليمى ، وهم يعملون دائما على تحسين الخدمة الصحية والتخطيط لها وتنفيذ متطلباتها[١٢] .

وبالتعاون مع وزارة الصحة ، تقوم منظمة الصحة العالمية بمساعدة الحكومة السعودية فى تنمية الكفاية الإنتاجية للأفراد ، عن طريق برنامج الزمالة . وتتلقى كليات الطب فى جامعة الرياض وجامعة الملك عبد العزيز فى جدة وجامعة الملك فيصل فى الدمام المساعدات الفنية عن طريق خبراء المنظمة وممثليها الذين يقومون بإلقاء المحاضرات على طلبة الطب فى تلك الكليات . وقد قدمت المشورة والمساعدة فى مجالات مقاومة الملاريا والجدرى والدرن والسرطان الوبائية ، والصحة العامة وما شابه ذلك . ويعمل عدد كبير من خبراء منظمة الصحة العالمية فى الطب العلاجى والطب الوقائى والإحصاء الصحى وإدارة المستشفيات والتمريض ومراكز الصحة الاجتماعية .

ويقدر إسهام المملكة العربية السعودية فى ميزانية منظمة الصحة العالمية بمقدار ٠,٠٦٪ من الميزانية العادية للمنظمة فى عامى ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ ،

(١٢) المرجع السابق ص ٢٧٠ .

وقد ارتفع إلى ٠,٢٤ ٪ فى عام ١٩٧٨ . غير أن المملكة العربية السعودية ، قامت مع دول أخرى من دول المنطقة ، بتقديم التبرعات الاختيارية للمنظمة لاستكمال برامجها . وتسهم هذه المبالغ فى استكمال البرنامج العادى لمصلحة كل الدول . علاوة على ذلك ، فقد دفعت المملكة مبلغ مليون دولار للمساعدة فى برامج مقاومة الملاريا فى السودان ، كما قدمت منحة قدرها أربعة ملايين دولار ، لبرامج خاصة بجمهورية اليمن العربية ، وستنفق هذه المنحة ، بالتشاور مع حكومة اليمن ، فى تعزيز الإدارة الصحية ، وللتوسع فى برنامج التطعيم القومى ، وموارد المياه والإمدادات والمهمات الأساسية للخدمات الصحية . كما قدمت المملكة إسهاما قدره ٢٠٠,٠٠٠ دولار للصندوق الاختيارى لتحسين الصحة لبرنامج القضاء على الجدرى[١٣].

وكما يتضح مما سبق ، فإن التعاون بين المملكة العربية السعودية ومنظمة الصحة العالمية ، قد آتى ثماره ؛ وقد ساعد الخبراء الدوليون من المنظمة ، الحكومة السعودية ، فى تحديد احتياجاتها فى مجال الصحة ، كما أن الحكومة السعودية بدورها ، أظهرت تقديرها لهذه المساعدة . وقد تجلى ذلك فى الإسهامات المالية التى قدمتها المملكة لمشروعات المنظمة ، ليس فقط داخل المملكة ، بل وفى أماكن أخرى من العالم .

المملكة العربية السعودية ومشروعات الصندوق الخاص للأمم المتحدة

الصندوق الخاص ، هو هيئة إدارية أنشأتها الأمم المتحدة فى عام ١٩٥٩

(١٣) خطاب رسمى إلى المؤلف من المدير الإقليمى لمنظمة الصحة العالمية لمنطقة شرق البحر المتوسط ، الإسكندرية ، مصر ، ١٩٧٧/٦/١٤ .

لمساعدة الدول المتخلفة فى رفع كفايتها الإنتاجية وتسهيل فرص الاستثمار . كما أنها تجرى دراسة الإمكانيات ، وتساعد تلك الدول فى تدريب الكفاية الإنتاجية والتعليم التكنولوجى . ويستمد الصندوق أمواله من التبرعات الاختيارية من الدول الأعضاء .

وبالتعاون مع الصندوق الخاص ، تمكنت المملكة العربية السعودية ، من تنفيذ خمسة مشروعات كبرى ، بلغ إجمالى رأسمالها ١٧,٦٤٦,٧٥٣ دولار . والجدول رقم (٢٤) يوضح أسماء هذه المشروعات ومقدار الإسهام الذى قدمته الحكومة السعودية والصندوق الخاص من أجل تنفيذها[١٤].

ونظرا لأهمية هذه المشروعات ، فمن المناسب أن نقدم وصفاً موجزا لكل منها :

جدول رقم (٢٤) : المشروعات التى تلقت مساعدة من الصندوق الخاص فى المملكة العربية السعودية

اسم المشروع	إسهام المملكة العربية السعودية	إسهام الصندوق الخاص	الإجمالى بالدولار
وادى جيزان	٢,٢٦٠,١٠٠	١,٢٧٢,٠٠٠	٣,٥٣٢,٠٠٠
كلية الهندسة بالرياض	٣,٢٦٥,٥٥٣	١,٠٤٢,٦٠٠	٤,٣٠٨,١٥٣
محطة القطيف الزراعية	٧٨٢,٠٠٠	١,١٣٨,٨٠٠	١,٩٢٠,٨٠٠
كلية تدريب المعلمين بالرياض	٤,٢٦٢,٦٠٠	٩٩٨,٣٠٠	٥,٢٦٠,٩٠٠
مركز البحوث الصناعية والتنمية بالرياض	٢,٠٠٠,٠٠٠	٦٢٤,٨٠٠	٢,٦٢٤,٩٠٠
الإجمالى	١٢,٥٧٠,٢٥٣	٥,٠٧٦,٥٠٠	١٧,٦٤٦,٧٥٣

(١٤) وكالة ادارة التعاون الفنى ، المرجع السابق ص ٣٩ .

١ – وادى جيزان :

يعتبر هذا المشروع من أهم المشروعات الزراعية التى نفذتها الحكومة السعودية فى جنوب المملكة . ويشمل المشروع منطقة مساحتها حوالى ٦٠,٠٠٠ فدان ، تعتبر من أكثر أراضى المملكة خصوبة . وتشير تقارير الصندوق الخاص ، إلى أن هذه المنطقة سوف تنتج عدة محاصيل إذا ما نفذت وسائل الرى والزراعة بطريقة سليمة . ويتكون المشروع من الأقسام الأساسية التالية(١٥) :

(أ) مسح جوى شامل لمنطقة المشروع .

(ب) مسح طوبوغرافى لتوزيع المياه ، وطبيعة التربة ، إلخ .

(حـ) بيانات موثوق بها عن المياه فى منطقة المشروع .

(د) دراسة موارد المياه الجوفية ، وإمكانية استخدامها فى بعض الحالات للرى والأغراض المعيشية ، إذا ما قلت مياه الأمطار .

(هـ) بحث الطرق المستخدمة حاليا فى الزراعة والرى ، وإجراء التجارب على زراعة محاصيل جديدة (القطن والبذور الزيتية) ، وتحسين الإنتاج الحالى من المحاصيل .

(و) دراسات فى الإدارة الزراعية .

وتتركز مشاركة الصندوق الخاص فى هذا المشروع ، حول تقديم الخبراء والمستشارين والمهمات والزمالة للسعوديين الذين سيديرون المشروع عند الانتهاء منه . والوكالة التى عهد إليها بتنفيذ هذا المشروع ، هى منظمة الأغذية والزراعة ، وقد استؤجرت شركة أيتالكونسلت وهى شركة إيطالية متخصصة فى مثل

(١٥) المرجع السابق ص ٤٢ .

هذه المشروعات ، للإشراف على المشروع . وقد صمم مشروع وادى جيزان لتحقيق الآتى(١٦) :

(أ) أبحاث الماء والتربة ، وطريقة رى جديدة تتصل بالأعمال الجارية لإنشاء سد على وادى جيزان بالقرب من قرية المالكى .

(ب) عمليات زراعية ، وخاصة الأبحاث التطبيقية على إنتاج المحاصيل فى ظروف الرى الحالية ، وكذلك الإنتاج الحيوانى وإنتاج الغابات .

(حـ) إقامة مزرعة نموذجية لتقديم الخدمات الإرشادية ؛ تسويق الإنتاج الزراعى المتزايد ، إعداد برنامج متكامل للمرشدين الفنيين .

وقد احتاج المشروع لعامين لإتمامه ، وورد ما يفيد أنه لا يزال منفذا وناجحا . وعند إتمامه افتتحه رسميا ولى العهد الأمير فهد فى عام ١٩٧١ ، وبصحبته مندوبون عن الأمم المتحدة ، ويتوقع لمشروع وادى جيزان أن يفى بجزء كبير من الاحتياجات الغذائية للمملكة العربية السعودية .

٢ – كلية الهندسة بالرياض :

فى عام ١٩٦٢ وقعت الحكومة السعودية والصندوق الخاص ، اتفاقية لإنشاء معهد للتكنولوجيا فى المملكة العربية السعودية . وفى عام ١٩٦٤ عدلت الخطة وتغير اسم المعهد ليكون « كلية الهندسة بالرياض » . والهدف من المشروع ، هو مواجهة الحاجة المتزايدة للمملكة العربية السعودية فى مجال التكنولوجيا . والكلية ، كما يدل عليه اسمها ، أنشئت لتخريج مجموعة من المهندسين السعوديين الأكفاء فى فروع العمارة والهندسة المدنية والميكانيكية والكهربية .

(١٦) المرجع السابق .

وكانت اليونسكو هى الهيئة المشرفة على المشروع ، وكانت وزارة المعارف السعوديه هى الممثل للحكومة السعودية . وقد قدرت تكاليف المشروع بمبلغ ٤,٣٠٨,١٥٣ دولار ، دفعت منه المملكة العربية السعودية ٣,٢٦٥,٥٥٣ دولار ، ودفع الصندوق الخاص باقى المبلغ . وكان مقررا أن تتكون الكلية من الأقسام الآتية :

(أ) قسم الهندسة الميكانيكية

(ب) قسم الهندسة الآلية

(حـ) قسم الهندسة الكهربية

(د) قسم الهندسة المدنية

وعلاوة على مهمة الكلية الأساسية ، فإنها تقدم المشورة الفنية للمدارس الفنية ومراكز التدريب ، كما أعطيت الصلاحية لمساعدة الحكومة السعودية فى تدريب القوى العاملة ، عن طريق تقديم دراسات قصيرة للعمال المهرة . ويشترط للتقدم لهذه الدراسات ، أن يكون الطالب قد حصل على شهادة الدراسة الثانوية ، وأن يكون حسن السيره والسلوك . وتعطى الأولوية للطلبة الذين لديهم إلمام جيد باللغة الإنجليزية والرياضيات والكيمياء والطبيعة . ومدة الدراسة بالكلية خمس سنوات ، السنة الأولى منها إعدادية وانتقالية . واللغة الإنجليزية هى لغة الدراسة الرئيسية . ويتكون مجلس ادارة الكلية من[١٧]:

(أ) وزير التربية (المعارف)	رئيسا
(ب) نائب وزير التربية (المعارف)	نائبا للرئيس
(حـ) رئيس جامعة الرياض أو نائبه	عضـــوا
(د) نائب وزير المالية	,,

(١٧) المرجع السابق ص ٤٣ – ٤٤ .

(هـ) مدير وكالة ادارة التعاون الفنى	,,
(و) عميـد الكليـة	,,
(ز) المستشار الفنى للكلية	,,
(ح) عميد كلية البترول	,,

ومع أن الحكومة السعودية تمد الكلية بمعظم مواردها المالية ومهماتها الضرورية ، فإن منظمة اليونسكو ، تمدها بالأساتذة والخبراء ، وترتب منح الزمالة للمواطنين السعوديين . وقد أصبحت الكلية منذ وقت قريب ، جزءا من جامعة الرياض .

٣ – محطة القطيف الزراعية

القطيف منطقة زراعية فى المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية ، وتشتهر بمنتجاتها الزراعية ، وخاصة البلح والفواكه والأغذية الحيوانية .

وفى عام ١٩٦٣ وقعت الحكومة السعودية اتفاقية مع الصندوق الخاص لإنشاء مزرعة تجريبية فى القطيف ، تهدف إلى :

(أ) تطوير وسائل الزراعة .

(ب) تنمية الإنتاج الحيوانى .

(حـ) تطبيق الوسائل الفنية الحديثة فى الزراعة المستخدمة فى الدول الأكثر تقدما على منطقة المشروع .

(د) تدريب الفنيين السعوديين على أحدث طرق الزراعة والإنتاج الزراعى .

وقد احتاج المشروع لخمس سنوات لإتمامه ، وهو يتكون من مرحلتين . خصصت المرحلة الأولى لاستصلاح الأرض ، والثانية للأبحاث الآتية :

(أ) دراسات ميدانية فى الرى والصرف لزيادة إنتاجية المحاصيل[١٨] .

(ب) تجارب حقلية لتطوير الطرق الغنية لزيادة إنتاج البلح والخضروات والفواكه بصفة عامة .

(حـ) دراسات للمشاكل الناجمة عن تطوير الإنتاج الزراعى : مشاكل قانونية عن استخدام وتوزيع المياه ؛ ادارة المزرعة ؛ تخزين المحاصيل ؛ التسويق .. الخ ..

(د) تقديم الإرشادات للفلاحين ، عن طريق تحسين الإنتاج واستخدام المياه وتربية الحيوان .

(هـ) تدريب المواطنين السعوديين الملحقين مع الخبراء الأجانب فى مختلف حقول العمل .

وقد قدرت التكاليف الإجمالية للمشروع بمبلغ ١,٩٢٠,٨٠٠ دولار ، دفعت منها الحكومة السعودية مبلغ ٧٨٢,٠٠٠ دولار ، ودفع الصندوق الخاص الباقى . وقد كانت نتائج هذه المشروعات التجريبية مشجعة ، ولذلك فقد طبقت فى مناطق مشابهة ، ذات ظروف مناخية ملائمة .

٤ – كلية التربية بالرياض لتدريب المعلمين :

تتجة الحكومة السعودية اتجاها قويا نحو تطوير وتصنيع المجتمع السعودى . ويبدو ذلك واضحا من الاهتمام المبذول بالتعليم . لقد اهتمت الحكومة السعودية بإيجاد الحلول لما تواجهه من نقص فى الأيدى العاملة . وتحسين المستوى التعليمى والمهارات العلمية بين صفوف الشعب ، ولذلك فقد أقدمت على وضع برنامج

(١٨) المرجع السابق ص ٤٤ .

ثورى للقطاع التعليمى ، يهدف إلى نقل المملكة العربية السعودية إلى القرن العشرين بأسرع ما يمكن . وقد كان التدريب على التعليم سواء داخل المملكة أو فى الخارج ، يهدف إلى تحقيق هذا الغرض وحده .

ولما كانت المملكة العربية السعودية ، تستخدم عددا كبيرا من المعلمين الأجانب بعقود قصيرة الأمد ، فقد برزت الحاجة إلى إنشاء كليات للمعلمين لتخريج مواطنين سعوديين ، يحلون محل الأجانب مستقبلا . وكلية الرياض لتدريب المعلمين ، هى إحدى المعاهد التى أنشئت لتحقيق هذا الهدف . وبالاشتراك مع الصندوق الخاص للأمم المتحدة ، أسهمت المملكة بمبلغ ٣,٢٦٣,٥٥٣ دولارا لتنفيذ المرحلة الأولى من مشروع إنشاء هذه الكلية ، وقد اشترك الصندوق الخاص بمبلغ ١,٠٤٢,٦٠٠ دولار وعهد فى البداية لمنظمة اليونسكو بالإشراف على المشروع .

والغرض الأساسى من كلية الرياض لتدريب المعلمين هو :

(أ) تدريب المعلمين السعوديين ، لكى يحلوا محل الأجانب فى المدارس الابتدائية والثانوية .

(ب) رفع مستوى المعلمين الحاليين والمفتشين والإداريين ، بتنظيم حلقات دراسية مسائية ، وفى عطلات نهاية الأسبوع لهم .

(حـ) إجراء التجارب على طرق التعليم . هذا وتجدر الإشارة إلى أن اللغتان المستخدمتان فى التعليم هما العربية والإنجليزية .

وتمنح الكلية درجة البكالوريوس فى العلوم والتربية أو ليسانس فى الآداب والتربية للطلبة الذين ينجحون فى إتمام برنامج مدته أربع سنوات . وهذه الشهادات تؤهل حامليها للتعليم فى المدارس الابتدائية والثانوية .

٥ – مركز البحوث الصناعية والتنمية فى الرياض

لإمكان ملء الفراغ القائم بين الدول النامية والدول المتخلفة ، شرعت الدول الجديدة ، أو ذات الطموح الشديد فى وضع برامج ضخمة للتصنيع . والمملكة العربية السعودية ، واحدة من هذه الدول . ومع الدخل الهائل الذى يدره عليها البترول ، فإن المملكة ، تؤمن بأن التصنيع هو المفتاح لحل المشاكل المرتبطة باعتمادها على مصدر واحد للدخل ، وهو النفط . ومع أن المملكة العربية السعودية ، تعتبر دولة غنية ، بمقياس السيولة النقدية الناتجة عن موردها الرئيسى (النفط) ، إلا أن المسئولين السعوديين ، يدركون تماما أن النفط قابل للنضوب ، وأن الحل الوحيد للأزمة المرتقبة ، هو فى تغيير الهيكل الأساسى للاقتصاد السعودى . والصناعة هى الحل الوحيد لهذه المشكلة . ونتيجة لذلك ، قررت الحكومة السعودية فى عام ١٩٦٦ إنشاء مركز للبحوث الصناعية فى الرياض لتوفير الآتى[١٩]:

(أ) تقديم المشورة للمسئولين عن إعداد السياسة التصنيعية وبرمجتها ، وذلك للتنسيق بين عملهم وتوفير المشورة ، والمساعدة فى إعداد الدراسات الصناعية الأولية .

(ب) تقديم المشورة فى إنشاء وتمويل وتنفيذ الصناعات الجديدة .

(حـ) للمساعدة فى تخطيط وإنشاء وإدارة المنشآت الصناعية .

وقد تم إنشاء المركز الصناعى بالتعاون مع الصندوق الخاص للأمم المتحدة . وبلغت تكاليف المشروع ٢,٦٢٤,٨٠٠ دولار ، دفعت منه المملكة مليونى دولار ، ودفع الصندوق الباقى . وطبقا للخطة المبدئية ، كان على الصندوق الخاص

---

(١٩) المرجع السابق ص ٤٨ .

أن يتعاون مع الحكومة السعودية لمدة ثلاث سنوات ، تتولى الحكومة بعدها المسئولية الكاملة ، فى إدارة وتمويل المشروع .

وقد خطط مركز البحوث الصناعية ليكون هيئة استشارية فى المجال الصناعى ، ولمساعدة الحكومة السعودية على تخطيط وتنفيذ مشروعاتها الصناعية . ومن سلطة المركز ، تنسيق كل الأنشطة فى المجال الصناعى ، سواء بموجب برامج ثنائية أو جماعية دولية ، وهو يضم خبراء ذوى مؤهلات عالية ، وله مجلس ادارة يتكون من[٢٠]:

(أ) وزير التجارة والصناعة	رئيسا
(ب) نائب وزير التجارة والصناعة	نائبا للرئيس
(حـ) مدير المركز	عضــوا
(د) نائب وزير البترول والثورة المعدنية	,,
(هـ) نائب وزير المالية والاقتصاد	,,
(و) نائب وزير العمل والشئون الاجتماعية	,,
(ز) محافظة البترومين	,,
(ح) مدير وكالة إدارة التعاون الفنى	,,
(ط) ممثلى وكالة التخطيط المركزية (الآن وزارة التخطيط)	,,
(ى) مدير البنك الصناعى	,,

هذا وقد تحول مركز الأبحاث والتنمية الصناعية مؤخرا إلى هيئة إستشاريه أطلق عليها الدار السعوديه للخدمات الاستشاريه .

---

(٢٠) المرجع السابق .

مصادر أخرى للمساعدة الفنية

علاوة على المشروعات السابق ذكرها ، استفادت الحكومة السعودية من الخدمات التى تقدمها منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة . ولجنة المساعدات الفنية التابعة للأمم المتحدة ، هى الهيئة التى تشرف على تنفيذ كل أنشطة الأمم المتحدة فى مجال المساعدات الفنية . وعلاقة المملكة العربية السعودية مع هذه اللجنة ، علاقة وثيقة ، وهى تستفيد من الخدمات التى يقدمها خبراؤها . وطبقا للبرنامج الموسع للمساعدة الفنية ، أمدت الأمم المتحدة المملكة العربية السعودية ، بخبراء وموظفين أشرفوا على تنفيذ بعض المشروعات ، وساعدوا الحكومة السعودية فى تخطيط وتطوير مشروعات جديدة . ويبين الجدول رقم (٢٥)

جدول رقم (٢٥) : مساعدات الأمم المتحدة للمملكة العربية السعودية فى الفترة من ١٩٥١ إلى ١٩٦٨

السنة	القيمة بالدولار	السنة	القيمة بالدولار
١٩٥١	٥٦,٢٦٠	١٩٦٠	١٥٧,٠٠٠
١٩٥٢	١٦٠,٠٧٢	١٩٦١	٥٤٧,٠٠٠
١٩٥٣	١٩٧,٨١٩	١٩٦٢	٥٤٧,٠٠٠
١٩٥٤	١٠٨,٣٨٩	١٩٦٣	٦٦٠,٠٠٠
١٩٥٥	١٠٣,١٩٣	١٩٦٤	٦٦٠,٠٠٠
١٩٥٦	٧٨,٢٨٥	١٩٦٥	٧٥٠,٠٠٠
١٩٥٧	٧٥,٦٨٣	١٩٦٦	٧٥٠,٠٠٠
١٩٥٨	١١٩,٩٠٩	١٩٦٧	٧٨٧,٥٠٠
١٩٥٩	١٤١,٠٠٠	١٩٦٨	٧٨٧,٥٠٠

* الأرقام بعد عام ١٩٦٨ غير متيسرة .

قيمة المساعدات الفنية التى قدمتها الأمم المتحدة للمملكة فى الفترة من عام ١٩٥١ إلى عام ١٩٦٨ :[٢١]

وقد أوفدت « لجنة المساعدات الفنية » إلى المملكة العربية السعودية ، فريقا كاملا من الخبراء الدوليين ذوى خبرة واسعة فى الادارة والتخطيط . وقد ساعد هؤلاء الخبراء الحكومة السعودية ، فى تطوير جهاز مواصلاتها وسككها الحديدية والموانىء والبريد وجهاز الطيران المدنى وتخطيط المدن ، والجوازات والجنسية وإدارة الأرصاد الجوية . كما ساعد خبراء الأمم المتحدة ، فى إنشاء مراكز التدريب المهنى السريع فى الرياض وجدة والدمام ، لتدريب المواطنين السعوديين على المهارات العملية — النجارة وسباكة المعادن والبناء والميكانيكا والكهرباء ... إلخ .. كما أن خبراء الأمم المتحدة فى مجالات الاقتصاد والمال والإحصاء ، ساعدوا الحكومة السعودية ، فى مجالات البرمجة المالية والنقل ، والاقتصاديات والإحصاء الصناعى والتشريعات الخاصة بضريبة الدخل العام[٢٢].

وبينما كانت المملكة العربية السعودية تستفيد من المساعدات الفنية التى تقدمها الأمم المتحدة ، أسهمت بدورها بقدر كبير فى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للشعوب فى معظم أنحاء العالم . وفيما بين ١٩٥٢ و ١٩٦٧ ، قدمت المملكة العربية السعودية ، المبالغ الآتية لكل من لجنة المساعدات الفنية التابعة للأمم المتحدة ، والصندوق الخاص — الجدول (٢٦) .

وقد سبق أن أوضحنا المساعدات الأخرى التى قدمتها المملكة العربية السعودية للصندوق الخاص ، وذلك فى الجزء الخاص بالمملكة العربية السعودية والصندوق الخاص . ومع تزايد اهتمام المملكة بالتصنيع والتحديث ، فإنه من المتوقع أن يزداد التعاون بين الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة والمملكة ، ويضطرد بسرعة أكبر .

(٢١) المرجع السابق ص ٣٧ .

(٢٢) المرجع السابق ص ٢٥ — انظر الجدول ٢٦

جدول رقم (٢٦) : إسهام المملكة العربية السعودية فى لجنة المساعدات الفنية والصندوق الخاص للأمم المتحدة فى المدة من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٦٧

السنة	لجنة المساعدات الفنية بالألف دولار	الصندوق الخاص بالألف دولار
١٩٥٢	١٥	١٥
١٩٥٣	١٥	١٥
١٩٥٤	١٥	١٥
١٩٥٥	٢٥	٢٥
١٩٥٦	٢٥	٢٥
١٩٥٧	٢٥	٢٥
١٩٥٨	٢٥	٢٥
١٩٥٩	٢٥	٢٥
١٩٦٠	٤١	٤١
١٩٦١	٢٥	٢٥
١٩٦٢	٥٠	٥٠
١٩٦٣	١٠٠	١٠٠
١٩٦٤	١٠٠	١٠٠
١٩٦٥	١٠٠	١٠٠
١٩٦٦	١٢٥	١٢٥
١٩٦٧	١٥٠	١٥٠

الخلاصة

كما سبق أن أوضحنا ، فإن التعاون بين المملكة العربية السعودية والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ، كان يسير فى اتجاهين : فكلاهما قد استفاد من الخدمات التى قدمها له الآخر ، وكلاهما أسهم بشتى الطرق

*الأرقام عن السنوات من ١٩٦٧ غير متيسرة .

فى سبيل تقوية وتعزيز العلاقة المطردة النمو بينهما . ورغم أن الذين ينتقدون الأمم المتحدة ، يكثرون من الإشارة إلى ما واجهته من فشل سياسى فى بعض أجزاء العالم ، فإن موظفيها المدنيين الدوليين ، قد عوضوا هذا الفشل فى جبهات أخرى ، وخاصة فى الجبهة الفنية . وقد قال كرين برينتون ، وهو باحث بارز فى تاريخ الحضارات ، أن هؤلاء الموظفين المدنيين الدوليين يستحقون التقريظ . وكان نص ما قاله : « إن الموظفين المدنيين التابعين للأمم المتحدة ، يستحقون التقدير من الجنس البشرى ، لما قاموا به من جهود فى سبيل التقدم الاجتماعى ، ورفع مستوى المعيشة ، طبقا لما التزم به ميثاق الأمم المتحدة . وفى بعض الأحيان ، كان النقاد يشيرون إلى مبناها الشاهق فى نيويورك ، ويتمنون لو أن المنظمة لم تنقل مقرها من سويسرا ، لأنها الآن قد تتهم بأنها أداة للأمبريالية الأمريكية . وقد طلب بعض الانعزاليين الأمريكيين أن تنسحب الولايات المتحدة من المنظمة ، فى حين يقول المعارضون لهم ، إن الأمم المتحدة يجب أن تمنح « أنيابا » أكثر حدة ، وأن تتخلى الدول عن قدر أكبر من سيطرتها عليها . ومع ذلك ، ومع ما حققته من نجاح ، وما منيت به من فشل ، فإنها عكست التباين ، كما عكست عناصر الوحدة فى هذا العالم ، الذى تنطق بلسانه ، وربما كان من غير المعقول أن نطالبها بأكثر من ذلك[٢٣] » .

ومع كل ما حققته الأمم المتحدة من نجاح ، وما واجهته من فشل ، فإن المراقبين الموضوعيين ، لا يستطيعون أن يطالبوها بأكثر مما فعلته . والمملكة العربية السعودية ، وقد وضعت ثقتها فى الأمم المتحدة ، مثلها فى ذلك كمثل الأمم الأخرى المحبة للسلام ، أظهرت رغبتها المخلصة ، فى أن ترى دور الأمم المتحدة يقوى ، ولا تقاس إنجازاتها بما واجهته من فشل فقط . وهذا الموقف يعكس تزايد اهتمام المملكة العربية السعودية بالمنظمات الدولية والموقف الإيجابى الذى تقفه تجاهها .

(٢٣) كرين برينتون ، « تاريخ الحضارة » (الطبعة الثالثة) المجلد ٢ ، (إنجلوود كليفس ، نيوجرسى ، شركة برينتس هول ، ١٩٦٧) ص ٥٥٢ .

الفصل السادس

خلاصة وخاتمة

لقد عرضت هذه الدراسة دور المملكة العربية السعودية فى الأمم المتحدة منذ إنشائها فى عام ١٩٤٥ . ولا تدعى الدراسة أنها تبرهن على أو تدحض بعض الافتراضات ، ولكنها تحاول أن تثير بعض التساؤلات الأساسية التى تتعلق بدور المملكة العربية السعودية داخل هذه المنظمة الدولية ، وتقدم الإجابات عنها . والنتائج التى يمكن استخلاصها من هذه الدراسة ، يمكن استخدامها كأداة تحليلية لتقويم سلوك المملكة العربية السعودية داخل مجموعة الأمم ، وتتنبأ بمستقبل هذا السلوك .

والمملكة العربية السعودية ، كعضو تأسيسى فى المنظمة العالمية ، شاركت بأكثر من طريقة فى أعمال ومداولات الأمم المتحدة . وهذه المشاركة ، إذا ما درست بشكل واع ، يمكن أن تؤدى إلى بعض الملاحظات الهامة ، وتساعدنا على تقدير وزن هذه المشاركة وحجمها .

وقد قسمت الدراسة إلى ستة فصول رئيسية . عرضنا فى الفصل الأول المشكلة ، ووضعنا أساس النهج الذى يجب اتباعه فى تحقيق المشكلة المعروضة . وركز الفصل الثانى على الخلفية التاريخية للسياسة السعودية ولتطورها . وفى هذا الجزء من الدراسة ، حددت أربع فترات رئيسية فى تاريخ السياسه السعودية : (أ) توطيد السلطة ، (ب) الإنشاء ، (حـ) إعادة تنظيم الحكومة

على أسس جديدة لمواجهة الطلب المتزايد على التحديث ، (د) التوسع فى دور المملكة العربية السعودية فى السياسة الدولية ، نتيجة للدور القيادى الذى قامت به فى مجال البترول والاقتصاد الدولى .

وعالج الفصل الثالث ، الموقف الرسمى للمملكة العربية السعودية تجاه الأمم المتحدة . وقد تبين أن هناك ثلاث مراحل متميزة شكلت هذا الموقف منذ إنشاء المنظمة العالمية فى عام ١٩٤٥ . ففى المرحلة الأولى ، أفصحت المملكة العربية السعودية ، عن آمالها فى أن يلتزم كل الأعضاء الموقعين على ميثاق الأمم المتحدة بمسئولياتهم طبقا لنصوص الميثاق ، وبالتالى يجعلون من العالم مكانا أكثر أمانا للإنسانية .

إن هذه المرحلة المبدئية من الإيمان والأمل نحو الأمم المتحدة قد انتهت ، مؤقتا على الأقل ، بتوصية الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين وفى هذه المرحلة ، بدأ وكأن المملكة العربية السعودية تبدى شعورا بالتشاؤم وخيبة الأمل نحو تصرف الأمم المتحدة . وقد استمر هذا الشعور بالتشاؤم من عام ١٩٤٧ م حتى عام ١٩٥٦ . وكان موقف الأمم المتحدة تجاه أزمة السويس لعام ١٩٥٦ وإدانتها للعدوان المشترك لبريطانيا وفرنسا وإسرائيل ضد مصر ، نقطة تحول فى موقف المملكة العربية السعودية ، تجاه المنظمة العالمية .

ورغم خيبة الأمل ، فإن السعوديين وجدوا أنه لا بديل للأمم المتحدة . كما أن المملكة العربية السعودية ، أيقنت أن المنظمة فى كثير من الأحوال ، ليست سوى انعكاس لحقائق السياسة العالمية . وقد استمر هذا الشعور غالبا على الموقف السعودى منذ عام ١٩٥٦ حتى كتابة هذه السطور . وأفضل ما يمكن أن تسمى به هذه المرحلة ، هى مرحلة الواقعية .

كما تعرض هذا الفصل لموقف الصفوة السعودية تجاه الأمم المتحدة .

وقد تبين أن كلا من الموقف الرسمى وموقف الصفوة نحو الأمم المتحدة ، يؤيدان رسالة الأمم المتحدة وجهودها فى تعزيز السلام والنظام الدوليين . ولم يقتصر الأمر على أن ٧٥٪ من الصفوة السعودية ، الذين أجابوا عن أسئلة الاستقصاء عن وجهات نظرهم نحو الأمم المتحدة ، قد أكدوا اعتقادهم ، أن الأمم المتحدة وسيلة مفيدة لتنمية التعاون الدولى ، بل إن ٧٨,٤٪ منهم ، شعروا أيضا بأن كل الأمم ، بما فى ذلك المملكة العربية السعودية ، يجب أن تسهم بالمزيد لدعم الأمم المتحدة . ومن جهة أخرى ، لم تزد نسبة الذين أبدوا شعورهم بأن الأمم المتحدة لا تؤدى أى غرض ، على ١٠٪ .

وعرض الفصل الرابع مناقشة للسجل التصويتى للمملكة العربية السعودية فى الجمعية العمومية للأمم المتحدة . وقد قدم التحليل الذى أجرى فى هذا الجزء ، تحديا للنتائج التى توصل إليها السيد/ عبد العزيز العوهلى الذى حاول فى دراسة سابقة ، أن يقوّم دور المملكة العربية السعودية ، على أنه إما محافظ وإما متطرف ، وذلك على أساس عدد المرات التى صوتت فيها المملكة العربية السعودية فى الجمعية العمومية فى صف الأغلبية . إن النتائج التى توصل إليها السيد/ العوهلى ، ترتكز أساسا على تحليل التصويت بالحاسب الآلى فى الجمعية العمومية . وقد لوحظ أن التصويت بالحاسب الآلى ، لا يشتمل إلا على ٢٠٪ من الأصوات فى الجمعية العمومية ، وأنه لذلك لا يدل دلالة قاطعة على وصف سلوك أية أمة من الأمم فى الجمعية العمومية . ومع ذلك فإن التصويت بالحاسب الآلى ، هو المصدر الكمى الوحيد المتيسر ، لتقويم السلوك التصويتى للأمم فى الجمعية العمومية . وثمة انتقاد آخر أكثر أهمية لطريقة السيد/ العوهلى ، وهو أنه عالج كل الأصوات المسجلة بالحاسب الآلى ، على اعتبار أن لها نفس الأهمية ، وقد حاول المؤلف أن يتغلب على هذا النقص ، بتفحص موقف المملكة

العربية السعودية فى بعض القضايا الهامة التى عرضت على الجمعية العمومية للأمم المتحدة على مدى تاريخها .

وتدل النتائج التى توصل إليها مؤلف هذا الكتاب ، على أن المملكة العربية السعودية ، كانت تصوت لا على أساس الاعتبارات الأيديولوجية المتعلقة بالعلاقة بين الشرق والغرب ، ولا على أساس محاولة إرضاء الأغلبية فى كل الحالات ، ولكنها كانت تصوت على أساس تفهمها لمصالحها السياسية الخاصة فى كل قضية على حدة . كما تبين أن سجل تصويت المملكة العربية السعودية ، يدل على أنها كانت تصوت أساساً مع الكتلة العربية ، وفى بعض القضايا مع دول العالم الثالث ، ولكنها كانت تتغاضى عن هذه التحالفات فى بعض الأحيان ، لتصوت من واقع وجهة نظرها الخاصة .

ومع أن المملكة العربية السعودية ، تعترف بالسياسات التكتيكية داخل الجمعية العمومية للأمم المتحدة ، إلا أنها أبدت درجة ما من الاستقلال السياسى ، فكانت تصوت أحيانا إلى جانب الأغلبية ، وأحيانا أخرى إلى جانب الأقلية . وقد أثير جدل حول تحديد موقف المملكة العربية السعودية على أنه محافظ ، أو أنه يمثل سلوك « الولد الطيب » ، وهو ما لا ينطبق على الواقع . إن ذلك أشبه بالحكم على الاتحاد السوفييتى وجمهورية الصين الشعبية ، بأنهما دولتان محافظتان ، لأنهما فى السنوات الأخيرة ، كانتا تصوتان أساسا مع دول العالم الثالث فى الأمم المتحدة .

أما الفصل الخامس ، فقد تناول علاقة المملكة العربية السعودية بالوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة . ومع أن المملكة لم تقم بدور نشط فى بعض هذه المنظمات ، إلا أن عضويتها فى بعضها ، ترجع إلى عام ١٩٤٦ . والمنظمات التى أبدت المملكة العربية السعودية اهتماما خاصا بها هى :

(أ) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة .

(ب) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة .

(حـ) منظمة الصحة العالمية .

وليس معنى ذلك أن المملكة العربية السعودية لم تستفد من خدمات المنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة . إن المساعدة الفنية التى تتلقاها المملكة ، تأتيها أساسا من خلال برنامج الأمم المتحدة للتنمية والمنظمات الأخرى المذكورة آنفا . وقد أنشأت المملكة العربية السعودية ، وكالة للتعاون الفنى والإدارة ، وهى تختص بالتنسيق والإشراف على أنشطة الأمم المتحدة فى المملكة العربية السعودية . كما أن المملكة هى المساهم الرئيسى فى برنامج التعاون الحكومى للشرق الأدنى التابع لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة . كذلك فإنها تمول بمفردها عددا من المشروعات . وبصفة عامة ، فإن المملكة العربية السعودية ، تحصل على المساعدة من وكالات الأمم المتحدة السالفة الذكر ، كما أنها تقدم لها العون المالى . ومع استمرار المملكة فى حملتها التطويرية ، فإنه يتوقع أن يزداد الاتصال بينها وبين الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة . وربما أدى ذلك إلى زيادة نشاط المملكة العربية السعودية فى تلك المنظمات .

ومع تزايد النفوذ الاقتصادى والسياسى للمملكة العربية السعودية فى المجتمع الدولى ، فإنه من المتوقع أن يزداد تأثيرها فى داخل الأمم المتحدة ، وفى العالم أجمع . إن سيطرتها على أكبر خزان للنفط فى العالم ، يجعلها فى موقف تستطيع منه أن تنمى مصالحها القومية وتؤثر تأثيرا فعالا فى السياسة الدولية . إن اعتماد العالم القوى على المنتجات البترولية ، يكسب المملكة العربية السعودية قوة على معظم الدول الأخرى ، مما يمكنها من أن تلعب دورا هاما فى السياسة العالمية ، وفى محاولتها إقرار مستقبل النظام الاقتصادى العالمى . وهذا الموقف الفريد ، بالإضافة إلى ما تجلى من معاونة المملكة العربية السعودية للأمم المتحدة ، يمكن أن يفضى إلى زيادة نشاطها فى المنظمة العالمية .

الملاحق

الملحق (أ)

مقتطفات من خطاب الملك فيصل في ختام مؤتمر سان فرنسيسكو في نهاية الجلسة الكاملة لمنظمة الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥

« ... إن هذا الميثاق لا يمثل الكمال كما تنظر إليه الدول الصغيرة(*). ومع ذلك فلا شك فى أنه أفضل ما انبثق عنه تفكير شعوب تمثل ٥٠ دولة ، قاسى كثير منهم فى نضالهم من أجل الحرية والدفاع عن الإنسانية وتحريرها من الاستعباد . والله وحده يعلم إلى متى كانت الحال ستمتد ، أو متى كنا نستطيع تجنب المآسى والكوارث ، لو أن الظلم ساد العالم .

لقد رأينا قوى الطغيان تنجح فى أوروبا وتهدد الشرقين الأدنى والأوسط . ولكن بعون الله ، هزمت هذه القوى هزيمة تامة . ونحن ، أبناء الشرقين الأدنى والأوسط ، وخاصة الدول العربية ، تملؤنا السعادة والغبطة ، لانهيار قوى الشر . وإننا نتطلع بقلوب ملؤها الفرح ، إلى القضاء على آخر معاقل الطغيان والظلم . والواقع أن العالم كله ، مدين ببقائه إلى الأمم المتحده ، التى أخذت على عاتقها

(*) كان فيصل شديد القلق نحو حق الفيتو ، ويعتقد أنه يمكن أن يؤدى إلى مشاكل فى المستقبل . وقد تحدث إلى مستر ستيتنيوس وإلى الأمريكيين المختصين ، وخاصة مع عضوى الكونجرس فاندنبرج وكونالل الذين دعاهما خصيصا لمناقشة هذا الموضوع .

خوض غمار الحرب ، مضحية بخيرة شبابها وبثرواتها ، من أجل أمنها وأمن الجنس البشرى كله .

وفى مثل هذه اللحظة ، يجب ألا ننسى الجهود البالغة التى قام بها المرحوم فرانكلين ديلانو روزفلت من أجل السلام ، والخطوة التى تدل على بعد النظر ، والتى دعا بها إلى هذا المؤتمر .

فليكن الإيمان الذى أدى إلى عقد هذا المؤتمر دليلنا فى خطواتنا المقبلة ، ولنطبق ونلتزم بالمبادىء التى دوناها هنا على الورق . ومرة أخرى ، دعونا نضع حداً للأنانية والطمع والاضطهاد والطغيان والظلم . وليكن هذا الميثاق هو الأساس الذى سنبنى عليه عالمنا الجديد والأفضل » .

الملحق (ب)

بيان سياسى ألقاه سمو الأمير سعود الفيصل وزير خارجية المملكة العربية السعودية

أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الثلاثين

« بسم الله الرحمن الرحيم

« يسرنى أبلغ السرور ، أن أبلغكم نيابة عن وفدنا ، التهانى الخالصة لانتخابكم رئيسا للجمعية العمومية فى دورتها الثلاثين .

« إننى على ثقة ، من أن مداولاتنا فى هذه الدورة ، سوف تكلل بالنجاح ، بفضل حكمتكم وخبرتكم . كما أود ، نيابة عن وفد المملكة العربية السعودية ، أن أعبر عن تقديرنا للجهود المخلصة والزعامة الرشيدة للرئيس السابق ، سعادة وزير خارجية الجزائر ، السيد/ عبد العزيز بوتفليقه ، فى قيامه بمسئولياته فى الدورة التاسعة والعشرين والدورة السابعة الخاصة للجمعية العمومية .

« وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأقدم الشكر لسكرتيرنا العام الموقر المستر كورت

فالدهايم ، على الجهود الدائبة التى بذلها فى سبيل السلام والأمن الدوليين ، وعلى مثابرته فى تحقيق أهداف ومبادىء هذه المنظمة .

« ونيابة عن المملكة العربية السعودية ، أود أن أضم صوتى إلى أصوات كل من سبقونى فى الترحيب فى عضوية منظمتنا بالأعضاء الثلاثة الجدد ، وهم الرأس الأخضر ، وساوتومى وبرنسيب ، وموزمبيق . إننا نرحب بهؤلاء الأعضاء الثلاثة الجدد ، ونتطلع إلى الوقت الذى نرى فيه بيننا كلا من أنجولا وغينيا الجديدة بابوا ، عضوين فى الأمم المتحدة .

إن لهذه الدورة معنى خاص ، وذلك لمرور ثلاثين عاما على إنشاء الأمم المتحدة ووضع ميثاقها الذى يمثل آمال البشرية ، ليس فقط فى السلام والأمن ، ولكن أيضا فى النمو الاقتصادى والاجتماعى ، والازدهار فى إطار من العدالة والمساواة والتعاون البنّاء .

« وإذا كان لنا أن نلقى نظرة على مختلف إنجازاتنا كمنظمة دولية خلال الأحقاب الثلاث الماضية ، فإننا لابد واجدون ظواهر معينة تستحق منا التأمل بالنسبة لطبيعتها التى تتسم بالتعقيد ، والتى تدعو للتفاؤل وللحذر فى الوقت نفسه .

« لا شك فى أن المجتمع الدولى ، يرحب بعملية الوفاق بين القوى العظمى ، الأمر الذى يقلل من حدة التوتر الدولى ويدعم السلام العالمى . ولكننا عندما نتطلع إلى اليوم الذى يتسع فيه مجال هذا الوفاق ، ليصبح وفاقا بين الدول ، فإننا نأمل فى نفس الوقت ، أن تستفيد الدول الصغيرة النامية ، التى تكوّن الأغلبية فى منظمتنا ، من هذا التطور ، وأنه لن يكون ضارا بقضية حريتها وأمنها القومى وطموحاتها .

« وفى الوقت الذى يتسم فيه الوفاق بالأثر الملموس فى تعزيز السلام والأمن ، فإنه ما يزال فى حاجة إلى المزيد من الجهود ، ذلك لأن الأمن الدولى يرتبط بعوامل

سياسية وعوامل اقتصادية ، وكلها عوامل متصلة ومتشابكة .

« إننى على ثقة ، من أن إسهام الدول المتقدمة وإنجازاتها فى مجال الصناعة والعلم والتكنولوجيا خلال القرن العشرين ، تستطيع حل المشاكل الاقتصادية التى تواجه العالم اليوم ، إذا ما توافرت النية السليمة ، وإذا تمسكنا بالقيم الإنسانية والمثل العليا ، بحيث يتحقق التعاون بين الشعوب ، بعيدا عن الأنانية . وبمثل هذه القيم ، وبمثل هذه المثل ، نستطيع أن نضع أساس اقتصادنا الدولى ، بحيث يحقق الازدهار للجميع ، فى الدول المتقدمة والنامية ، كبيرها وصغيرها .

« إن نتائج مداولات الدورة السابعة الخاصة للجمعية العمومية ، أثبتت وجود قدر كبير من الاتفاق حول كثير من الموضوعات التى طرحت للمناقشة ووفدنا ، إذ يود أن يعبر عن رضائه لهذه النتائج . إلا أنه لا يعتبرها سوى أساس لمزيد من الجهود نحو تحقيق العدالة والأمن الاقتصادى . إننا نتطلع متفائلين ، إلى اجتماعاتنا القادمة التى نأمل أن تهيىء لنا أساسا قويا نقيم عليه نظاما اقتصاديا دوليا جديدا ، وذلك هو ما يمكن تحقيقه بالتعاون ، وليس بالمواجهة وتبادل الاتهامات مما لا طائل تحته .

« إن الدول النامية تتطلع إلى المؤتمر الأول الذى دعا إليه سعادة رئيس فرنسا ، والذى سينعقد فى باريس الشهر القادم ، ونحن نود أن نشكره على مبادرته ، ونأمل فى أن تسود نفس هذه الروح ، روح النية الطيبة والتعاون فى هذا الاجتماع ، كما سادت فى أثناء الدورة السابعة الخاصة للجمعية العمومية . ولست فى حاجة للتذكير بالموقف الذى وقفته الدول المصدرة للبترول ، والذى تجلى فى أثناء انعقاد مؤتمر القمة لدول الأوبك المنعقد فى الجزائر فى بداية هذا العام ، والذى انتهى بإعلان استعداد دول الأوبك لتحمل مسئولياتها ، ورغبتها فى الإسهام النشط فى مجالات التعاون الاقتصادى الدولى العادل .

« ويجب أن أؤكد هنا ، على أن العدل والتعاون ، يكونان أساسا سليما لأى تقدم . وبدون هذا التعاون وهذا العدل ، يصبح من المتعذر ، إيجاد الحلول للمشاكل الاقتصادية التى تقلق عالمنا اليوم ، إنه لمن مصلحة الجميع ، أن نجد الحلول المناسبة لتلك المشاكل الاقتصادية ، لكى نتفرغ باهتماماتنا للمشاكل الأخرى التى ستواجه البشرية فى المستقبل القريب ، مثل نضوب الموارد المشتركة ، والمشاكل البيئية ، والتفجر السكانى ، وسوء استخدام العلم والتكنولوجيا .

« إن كثيرا من الموضوعات المدرجة بجدول أعمالنا ، ليس جديدا علينا . والواقع إن بعض هذه الموضوعات ، ظل ملازما لنا منذ إنشاء الأمم المتحدة ، دون أن نتمكن من إيجاد الحلول الناجحة لها . إننا نعتقد أن السبب فى هذه الحالة ، سبب ذو شقين : الأول أننا نناقش هذه الموضوعات دون اعتبار للعدالة ؛ والثانى هو أننا نعالج الأعراض دون الأسباب الأساسية لتلك المشاكل .

« ومنذ عام ١٩٤٧ ، عندما تضافرت قوى الصهيونية مع قوى الظلم والاستعمار لطرد الشعب الفلسطينى من دياره ، لم يحظ الشرق الأوسط بلحظة سلام . ومنذ ذلك التاريخ ، لم تكف منظمتنا الدولية ، ووكالاتها المتخصصة ، عن مناقشة « قضية فلسطين » تحت أسماء مختلفة ، وتحت نصوص متباينة .

« لقد أدت هذه المناقشات ، إلى إهمال جوهر المشكلة . والمسألة لم تناقش بنصها الحقيقى ، وهو ما كان كفيلا بأن يؤدى بنا إلى الحل السليم ، فمنذ عام ١٩٥٢ ، وإلى عام ١٩٦٧ عالجت الأمم المتحدة القضية فى إطار موضوع اللاجئين الفلسطينيين . وهذه المعالجة ، فى رأينا ، ليست هى الطريقة السليمة التى يمكن أن تحل بها القضية الفلسطينية حلا مرضيا .

« إن مسألة اللاجئين وإعادتهم ، ليست هى جوهر المشكلة . إن قضية فلسطين قضية شعب ، وأرض ، وميراث . إنها قضية شعب اغتصبت أرضه ولا يزال

يقاسى نتائج العدوان . فإذا ما نظرنا إلى القضية من هذا المدخل ، فإننا نكون قد خطونا على الطريق السليم المؤدى للحل العادل . لقد أهملوا حق هذا الشعب فى وطنه ، وفى تقرير مصيره .

« لقد ظلت إسرائيل طيلة أكثر من ٢٧ عاما – منذ اغتصاب أرض فلسطين – ترتكب العدوان تلو العدوان ، والجريمة تلو الأخرى . لقد ظلت تشن حربا لا تتوقف ، ليس فقط ضد شعب وأرض فلسطين ، بل وضد الشعوب العربية كلها ، وهى بذلك تتحدى هذه المنظمة ، ولا توليها هى أو ميثاقها اعتبارا ، وتتحدى أيضا المجتمع الدولى وقيمه الإنسانية ومثله السامية . وبذلك تدلل على أنها لا تستحق الانتماء إلى هذه المنظمة .

« إن إسرائيل كيان صهيونى زائف ، لا يحمل أى احترام كان لكل ما هو مقدس لدى الشعوب . إنها لا تكف عن انتهاك حرمة الأماكن المقدسة فى القدس ، وفى محاولة لتغيير طبيعة المدينة . إن إسرائيل تنتهك قدسية الأماكن الإسلامية المقدسة ، وآخر انتهاكاتها هذه ، هو حادث المسجد الإبراهيمى فى الخليل ، الذى يعد دليلا قويا على ما يجرى فى كل الأراضى المحتلة ، نحو مشاعر المسلمين وكل المؤمنين بالله ، فى كل أنحاء العالم . وكل ذلك ما هو إلا انتهاك صارخ لقرارات الأمم المتحدة وعدم اكتراث بها .

« ولا حاجة إلى القول ، بأن أية محاولات لحل لا يؤدى إلى تحرير القدس ، وإزالة كل آثار العدوان عن المدينة المقدسة والأماكن المقدسة بها ، وعودتها إلى أصحابها الشرعيين ، وهم السكان العرب ، إنما هو حل مرفوض تماما .

« إن للقدس وللأماكن المقدسة بها معنى خاصا فى قلوب وعقول كل العرب ، وكل المسلمين ، بل وكل المؤمنين بالله . فإذا لم تحرر ، فما من عربى أو مسلم يشعر بهدوء النفس والضمير ، ناهيك عن المسالمة مع الآخرين . إن عودة القدس

للسيادة العربية ، لهو أقوى ضمان لشعوب كل الأديان ، لاستعادة حرية القيادة والحفاظ على قدسية أماكنهم المقدسة ، وإقرار السلام فى المنطقة .

« انها لخطوة على الطريق السليم ، إذا ما وضعت قضية فلسطين فى مكانها المناسب من جدول أعمال الجمعية العمومية ، حتى يمكن مناقشتها أخيرا على حقيقتها كقضية شعب ، وقضية أرض محتلة . إن ذلك كفيل بأن يمنحنا مزيدا من الأمل لحل المشكلة . إن الدعوة التى وجهتها الأمم المتحدة – وأيدتها أصوات ١٠٥ أعضاء – للممثلين الشرعيين للشعب الفلسطينى للاشتراك فى مناقشة هذه القضية ، لكى تتضح معالمها الأساسية ، لهى بمثابة اعتراف عالمى بأهمية القضية ، وما يكتنفها من أخطار .

« إن إحدى نتائج القضية الفلسطينية ، هى ما يعرف حاليا بقضية الشرق الأوسط . فإسرائيل تحتل الآن أراض عربية أخرى فى سيناء ومرتفعات الجولان والضفة الغربية من نهر الأردن وقطاع غزة . فإذا تركت إسرائيل دون ردع ، لتجاهلها التام لقرارات الأمم المتحدة ، فإن الأمن والسلام ، لن يسود المنطقة .

« ولا حاجة إلى القول ، بأن إزالة آثار العدوان ، بالانسحاب الكامل من جميع الأراضى العربية المحتلة ، أمر ضرورى من أجل السلام . إن السلام الكامل والتطبيع لا يمكن التوصل إليهما ، إلا بالاستجابة لمطالب شعب فلسطين الذى بقى هو الضحية الحقيقية .

« إن هذه المسألة ، إذا نظرنا إليها من كل أبعادها ، لا يقتصر تأثيرها والاهتمام بها على الشعب الفلسطينى وحده . والواقع أنها أصبحت القضية الأولى أمام جامعة الدول العربية ، ومنظمة المؤتمر الإسلامى ، ومنظمة الوحدة الأفريقية ، والدول غير المنحازة ، وكل الدول المحبة للسلام ، التى تمقت العنصرية والعدوان والاستعمار الاستيطانى .

« إن الشعب العربى ، وفى مقدمته الشعب الفلسطينى ، شعب محب للسلام ، يتوق للعيش فى سلام وأمن . غير أن مثل هذا السلام ، يجب أن يكون قائما على العدل . فإذا كنا نرغب حقا فى إقرار السلام فى المنطقة ، فيجب علينا أن نواجه الحقائق بشجاعة ، ونأخذ فى الحسبان كل العوامل التى قد توصلنا إلى الحل السليم العادل .

« وليس من المهم أن نتوصل إلى هذا الحل خطوة فخطوة ، أو إذا توصلنا إليه فى جنيف أو فى نيويورك . المهم أن مثل هذا الحل ، يجب أن يعالج النقاط الأساسية ، ولب المشكلة بأبعادها الحقيقية .

« إن الشعب الفلسطينى ، له الحق فى وطنه والعودة إلى ما هو ملك له . إن له نفس القدر من الحق فى تقرير المصير الذى لأى شعب آخر . وهذه الحقوق بالنسبة للشعب الفلسطينى ، ضرورة إنسانية ، وضرورة سياسية ، وضرورة للسلام العادل والدائم .

إن الشعب الفلسطينى يرغب فى العيش فى سلام وبدون خوف . إنه يريد السلام دون إذلال ، يريد البناء لا الدمار . وباستطاعة الشعب الفلسطينى ، أن يصنع السلام ، وأن يقبله . ومع ذلك فإن السلام لا يمكن تحقيقه من طرف واحد ، فى الوقت الذى لا يفعل الطرف الآخر سوى الحديث عن السلام ، وفى نفس الوقت يتابع الحرب والدمار .

« إن من الدلائل الصحية فى عالم اليوم ، تزايد عدد المنظمات التى تضم مجتمعات متجانسة ، ترتبط ببعضها بعضا بعلاقات خاصة ، تمكنها من القيام بدور بناء داخل المجتمع العالمى ، بحيث تكمل وتزيد من كفاءة الدور الذى تقوم به الأمم المتحدة . وفى السنوات القليلة الماضية ، تكونت منظمة المؤتمر الإسلامى ، وهى تضم ٤٢ دولة أعضاء فى الأمم المتحدة ، تربط بينها وشائج

تاريخية ، وتراث مشترك والعقيدة الإسلامية ، بقيمها الروحية البالغة التأثير ، ومبادئها السامية التى تقوم على العدل والأخوة بين جميع أفراد البشر ، وعلى التعاون بين الشعوب فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، والمسئولية المشتركة نحو رفاهة كل الشعوب .

« لقد حققت منظمة المؤتمر الإسلامى تقدما ملحوظا ونشطا فى معالجة المسائل الاقتصادية والسياسية ، وأنشأت المؤسسات المالية والفنية وغيرها . ولذلك فإننا نأمل فى أن تقرر هذه الجمعية ، منح هذه المنظمة صفة المراقب فى أثناء هذه الدورة .

« إن منظمة المؤتمر الإسلامى ، فى أثناء جلستها الأخيرة فى شهر يوليو من هذا العام ، ناقشت الاضطهاد الذى تتعرض له المجتمعات الإسلامية فى مناطق مختلفة من العالم ، وقررت اتخاذ كل الإجراءات الضرورية لتحسين أحوال تلك المجتمعات وضمان سعادتها .

« إن لنا أمل كبير ، فى أن تتاح لتلك المجتمعات ، الفرصة للتمتع بالحقوق الكاملة بروح العدل والمساواة . ورغم التقدم الهائل الذى حققته البشرية فى كل مناهج الحياة ، سواء كانت ثقافية أو علمية أو غيرها ، فإننا مازلنا نشهد بحزن ونشجب التفرقة العنصرية التى تجرى فى جنوب أفريقيا ، على يد نظام حكم الأقلية البيضاء المخالف لقيمنا الإنسانية ، ومبادئنا الإسلامية ، والمثل العليا ، ولمبادىء وأهداف الأمم المتحدة . ولهذا السبب ، فإن وفدنا يؤيد بكل قواه جهود إخواننا فى ناميبيا وروديسيا الجنوبية فى سبيل الحصول على حريتهم وحقهم فى تقرير المصير .

« وقبل أن أختم كلمتى ، ولمناسبة العيد الثلاثين لإنشاء الأمم المتحدة ، أرجو أن أقرر ، بأننا لا يجب أن ننظر إلى الماضى فقط فى امتداح ما تم إنجازه وما لم يتم

إنجازه فى هذه المنظمة ، بل يجب أن نتطلع إلى الأمام ، إلى المستقبل . بتفاؤل ، لما نرجوه لمنظمتنا ، أملا فى المحافظة على فاعليتها فى حل مختلف المشاكل التى تواجه بنى الإنسان .

« والسلام عليكم » .

الملحق (د)

بيان وفد المملكة العربية السعودية فى الأمم المتحدة
أمام الدورة السابعة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة
ألقاه سعادة جميل م. البارودى رئيس الوفد السعودى
فى يوم الأربعاء ١٠ سبتمبر ١٩٧٥

السيد الرئيس

إن انتخابكم بالإجماع لرئاسة الجلسة السابعة الخاصة ، تأكيد لحكمتكم ، والكفاءة التى أدرتم بها المناقشات فى الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العمومية للأمم المتحدة .. الشباب والنشاط ، الحكمة والكياسة ، الهدوء والشجاعة ، تلك هى الصفات التى تميزك ، ولا عجب أن نشعر بالرضا لرئاستك .

كما أن السيد الذى يجلس عادة إلى يمين الرئيس ، وهو متغيب اليوم ، السكرتير العام المبجل لمنظمتنا ، يجب أن ينال الثناء على ما بذله من اهتمام غير منقوص فى الخطاب الوافى الذى ألقاه فى هذه الدورة ، وتناول فيه الموقف الاقتصادى فى العالم .

لقد فضلت ألا أتحدث إليكم قبل اليوم ، لأننى رأيت أننى قد استفيد من البيانات التى ألقاها عدد ليس بالقليل من الزملاء المؤهلين . وقد كانت بياناتهم ، فيما عدا بعض الاتهامات البريئة ، وسوء الفهم الذى له ما يبرره ، كانت بناءة ، ومعبرة عن الرغبة فى المشاركة فى بناء نظام اقتصادى دولى أفضل . ويبدو أن المتحدثين عن بعض الحكومات ، تسيطر عليهم عقدة مؤداها أنه لولا الأسعار الحالية للبترول ، لكان العالم فى حالة أفضل كثيرا عما هو عليه . ومن المحتمل أن هؤلاء السادة ، رغبة منهم فى صرف انتباه شعوبهم عن المساوىء الاقتصادية الداخلية ، إنما يحاولون جعل الدول المنتجة للبترول ، كبش الفداء .

إن مثل هذه الاتهامات المتكررة ، كفيلة بإثارة الحقد ، ولا تساعد على قيام التعاون بين أعضاء المنظمة من الدول المصدرة للبترول والدول الصناعية ، من أجل تمهيد الطريق للتغلب على ما يبدو أحيانا أنها صعوبات لا يمكن التغلب عليها .

إننى لن أركز فى هذا البيان ، على الإجراءات المنوعة التى اقترح اتخاذها من أجل إقامة نظام اقتصادى دولى جديد . إن معظم الخطب التى سمعناها فى هذه الجمعية ، كانت رائعة فى تحديد الخطوات التى يجب اتباعها للتنسيق بين مصالح كل الدول ، مع الأخذ فى الاعتبار بمختلف درجات نموها . ولكن قليلا من المتحدثين هم من تعمقوا فى البحث عن الأسباب الداخلية ، كتلك

التى أوجدت التربة الصالحة لحدوث ظاهرة التضخم ، تلك الظاهرة التى كانت تزحف ببطء ، وإذا بها الآن تهرول بأقصى سرعتها ، لتصيب معظم دول العالم .

دعونا نكن صرحاء مع بعضنا . كيف يمكننا أن نصف الدواء لعلاج أعراض كساد عالمى ، بدون تشخيص أسباب العلة ؟

إن من أهم هذه الأسباب هو التضخم الذى أفلت زمامه . وأين بدأ هذا التضخم ؟ لا جدال فى أن بدايته كانت فى الدول الصناعية ، التى صدرته إلى كل أرجاء العالم . وعندما رفعت الدول النامية أسعار منتجاتها ، فإنما قد فعلت ذلك ، بسبب انخفاض قيمة العملة المتضخمة التى تدفع ثمنا لمنتجاتها .

ولذلك فمن الواجب على الدول المتقدمة ، أن تبدأ بتنظيم « بيوتها » بكل الطرق الممكنة ، ومنها السيطرة على التضخم وحث رجال سياستها وإعلامها ، على الكف عن إلقاء اللوم على الأجنبى ، فيما وصل إليه اقتصادها من اعتلال .

ولكن ما السبب فى هذا التضخم الزاحف فى الدول الصناعية منذ قرابة الخمس والخمسين سنة الماضية ؟ وما هو سبب تلك الدورات المتعاقبة من الازدهار والكساد فى الأزمنة الحديثة نسبيا ؟ وإنى وقد بلغت السبعين من عمرى ، أرجو أن تسمحوا لى بأن أخبركم ، من واقع خبرتى المتواضعة ، ومتجنبا السفسطة اللغوية لرجال الاقتصاد والأكاديميين ، بالسبب فى أن التضخم كان وراء متاعبنا الاقتصادية والمالية .

أولا : قامت حربان عالميتان وعدة حروب أخرى أقل اتساعا ، سببت الدمار الاقتصادى لكل من الغالب والمغلوب . إن الإنفاق الضخم الذى لا حدود له على الحرب ، تعدى بمراحل الموارد العادية للحكومات . ولذلك ، ولكى تستطيع هذه الحكومات مواجهة التزاماتها ، أصدرت سندات قروض بفوائد

لتمويل عمليات الإبادة الجماعية ، أحيانا للدفاع عن النفس ، ولكن فى أغلب الأحوال لإشباع نهمها الذى لا يتوقف للسيطرة على الآخرين ، وكذلك لتحويل اهتمام شعوبها عن الأزمات الاقتصادية الداخلية .

لقد دقت الطبول ، ودوى النفير ، وارتفعت الأعلام ، وخرج الشبان باسم الوطنية ، كالأغنام تساق إلى مذبحها ، تحركهم شعارات رنانة ، مثل « تأمين العالم من أجل الديموقراطية » ، و« الحفاظ على الحريات الأساسية للإنسان » . وغرقت الأمم المنتصرة والمهزومة كلتاهما فى الديون ، وكذلك الأفراد ، الذين بدأوا يعيشون على أكثر مما تتحمله دخولهم . وانى مازلت أذكر ، كيف كان الناس يشترون الأشياء بالأجل أو بالتقسيط فى السنوات التى أعقبت الحرب العالمية الأولى ، أو فى أثناء العشرينييات « الصاخبة » كما كانوا يسمونها فى البلد المضيف . كان شعار « اشتر الآن وادفع فيما بعد » من الظواهر التى نشأت بعد الحرب العالمية الثانية ، وتطورت إلى نظام بطاقات الشراء على الحساب ، وهو النظام الذى جعل كثيرا من الناس ، يشترون السلع عفو الساعة . وأصبحت المعيشة بأكثر من الدخل ، نمطاً شائعا ساعد على ازدياد التضخم . ومن هنا فإن قادة دول كثيرة ، غرروا بشعوبهم – ولا أقول إنهم فعلوا ذلك متعمدين ..

وقد يقول قائل : ولكن ذلك يرجع إلى الماضى .. إلى العشرينيات الصاخبة ، أيام جمهورية فايمار ، تلك السنوات التى حاول فيها مسيو بواسكاريه ، تثبيت سعر الفرنك الفرنسى ، ولعبت فيها الولايات المتحدة وبريطانيا دور الفارس المطالب بالتخلى عن قاعدة الذهب ، عندما اعتبر اقتراح (كين) بخفض المصروفات فى فترة أزمة الكساد فى الثلاثينيات ، هو العلاج لكل الأزمات . لقد كان المقصود من اقتراح كين بخفض المصروفات ، أن يكون تطبيقه فى حالة الطوارىء .. وأكرر .. فى حالة الطوارىء . ولكن هل كانت هناك أية قوة سياسية تستطيع أن تعتبر أى سنة إلا سنة طوارىء ، منذ أن قدم كين نظريته ؟

لقد أخذت الديون تتزايد وتتزايد ، وامتصت مدخرات الكثيرين من الأفراد ، حتى وصلت إلى درجة الصفر ، وبدأت مطابع أوراق النقد تعمل وتعمل أكثر من أى وقت مضى . ومن هنا بدأ يزداد عدد الاقتصاديين الذين يدعون العلم بكل شيء – وقد سمى بعضهم بالماركسيين ، وبعضهم الآخر بالتحرريين أو المحافظين – ويقدمون مجموعة كاملة من الحلول ، قالوا عنها إنها راديكالية أو ثورية .

وأحاط السياسيون الذين يتولون زمام السلطة أنفسهم بأولئك الأكاديميين ، الذين كثيرا ما يقومون بتنظيم سياسة الحكومة الاقتصادية ، ويبتكرون تعبيرات جديدة . ويلجأون إلى تعبيرات أخرى مضللة تحير الجماهير ، وتقودهم أحيانا إلى الاعتقاد بأن خلاصهم من الظروف الحالكة ، أمر قريب المنال . وحاشا لى أن اقترح بأننا فى غنى عن إرشاد الاقتصاديين ، لحل بعض المشاكل ، وللمساعدة فى وضع سياسات أساسية لتحقيق الازدهار السليم المنتظم . ولكن دعونا فى نفس الوقت نتذكر أن الاقتصاد ، مثله كمثل السياسة ، أبعد من أن يكون علما بالمعنى الحرفى للكلمة . إن السلوك السياسى والاتجاهات الاقتصادية ، يمكن التنبؤ بها جزئيا ، ولكن النظريين السياسيين ، فى معظم الأحوال ، مثلهم كمثل رجال الاقتصاد ، عندما يكلفون من جهة رجال الحكم ، يميلون لتقديم تأكيدات ليس من الضرورى أن تكون دائما صحيحة .

ثانيا : إن خفض الحكومات للمصروفات فى وقت السلم ، لا يقل إضرارا باقتصاد الدول ، منه فى وقت الحرب . ففى البلاد الصناعية ، إذا لم تقم الحكومات بدفع معونة البطالة للأعداد المتزايدة من العاطلين ، فإن الثورة قد تندلع . ولكن المشكلة ، هى أن كثيرا من الدول الصناعية ، قد أغراها رخص اليد العاملة الأجنبية ، فقامت باستجلاب العمال الأجانب ، فى حين يرفض عمالها الوطنيون التابعون للاتحادات ، أن يقبلوا أجورا مخفضة ، ويفضلون الحصول

على إعانة البطالة . ولذلك فقد ساعد هذا الوضع ، بقدر ليس بالقليل ، على خفض المصروفات ، وبالتالى إلى التضخم .

وثالثا : إن الظن الخاطىء بأن تزايد ارتفاع مستوى المعيشة ، هو علامة على الارتقاء الحضارى ، سرعان ما يلحق الضرر بالشعب ككل ، لأنه يساوى بين اللذة والسعادة . إن كثيرا من الكماليات الترفيهية اليوم ، أصبحت جزءا من مستوى المعيشة ، وكان هذه الكماليات من الضروريات الحيوية . إن كثيرين من الناس يبيعون أرواحهم للشيطان ، فى سبيل الوصول إلى مجتمع الثراء . إن كل توم وديك وهارى يريد أن يبلغ مستوى جونز . ولكن المشكلة هى أن كل ثرى مثل جونز ، يقابله نحو ١٠,٠٠٠ توم وديك وهارى ، وكلهم يتدافعون ويتصارعون ، لكى يبلغوا ثراء جونز ونفوذه ومركزه الاجتماعى . ولو أنهم أدركوا مدى تعاسة جونز وبؤسه ، لقنع كل هؤلاء القوم ، أمثال ديك وتوم وهارى ، بمستوى معيشى معقول .

ولا حاجة بى للقول ، أن الإفراط فى الثراء يؤدى إلى نكسة ، ويقدم مثلا سيئا لمجموع الشعب فى كل قطر ، بصرف النظر عن درجة نموه .

ورابعا : يجب أن يزيد حجم التعامل التجارى بأسعار معقولة مع الدول المنتجة للسلع الاستهلاكية ، ليحل ذلك محل المعونات الكاذبة ، التى كثيرا ما تقدم لأغراض مستترة وغير شريفة ، قد لا يستفيد منها سوى عدد قليل من المستحقين لها . ومن جهة أخرى ، فإن المساعدة الفنية ، ضرورة حتمية لمساعدة الدول التى تقدم لها ، على تنمية مواردها ، وبالتالى على تحسين ظروف معيشتها .

وخامسا : إن الزيادة فى المنتجات الغذائية لن تحل مشكلة الدول المزدحمة بالسكان ، ما لم يبدأ فى مشروعات مكثفة لتنظيم الأسرة .

وسادسا : يجب الاهتمام بالعوامل البيئية عند التخطيط لنظام اقتصادى عالمى جديد : كيف نوقف تلوث الجو والمحيطات وغير ذلك من مصادر الماء ، وكيف نعيد دورة الفضلات الآدمية وفضلات المصانع ، وهذه كلها يجب أن تكون موضع اهتماماتنا الرئيسية .

وسابعا : لا أستطيع التأكيد بالقدر الكافى ، على أن الاقتصاديات والسياسات متشابكة ومرتبطة بعضها ببعض فى المجال الداخلى ، وكذلك فى المجال الدولى . إننا نتبع أنظمة سياسية واقتصادية مختلفة ، ومع ذلك فقد تمكنا أخيرا من إدراك أنه ما من أيديولوجية ، يمكن أن تكون محكمة الغلق ، بحيث يبقى تأثيرها معزولا عن غيرها من الإغراءات السياسية . ومن هنا لاحظنا كيف أن الرأسمالية ، كانت تميل إلى اتباع بعض الإجراءات الاشتراكية ، لضمان الرفاه ليس فقط لعمالها ، ولكن لكل أفراد الشعب . ومن جهة أخرى ، نجد أن الاشتراكية ، كانت تلجأ إلى الأساليب الرأسمالية بالتطوير المتسارع . إن التجارة تكتسب قوة دفع ، وتتزايد الاتصالات التكنولوجية بين الدول الرأسمالية والدول الاشتراكية . أما النظام الاقتصادى الجديد ، الذى سوف يتبع من هذه الاتصالات بين ما يسمى بالدول الرأسمالية والدول الشيوعية ، فلا يزال فى علم الغيب . غير أن شيئا واحداً مؤكداً ، هو أن الاعتماد المتبادل يتزايد بين مختلف أجزاء العالم .

وبصرف النظر عن كل هذه التطورات التى نرحب بها ، فإنه من سوء الحظ ، أن كثيرين من الزعماء السياسيين ، مايزالون يرون أنه من المناسب مواصلة الدعايات الكريهة . إن الإعلام الجماهيرى ، كثيرا ما يتمكن من بث المعلومات المضللة والمغرضة دون رقيب . إن كل ذلك ، إنما يجرى تحت ستار حرية الصحافة . بعض هذه المعلومات يخضع لسيطرة أو إدارة مجموعات ضاغطة ، تخدم أهدافها المغرضة . ويحدث ذلك حتى هنا فى الأمم المتحدة ،

رغم إننى لا أريد الدخول فى تفاصيل بعض تجاربى عما كان يحدث فى هذه المنظمة بالذات . وبالطبع ، فإن هؤلاء يرغبون فى خدمة مصالحهم الخاصة ، على حساب من لا يتفقون معهم .

ولنأخذ مثلا ، تلك الحملة المنظمة الذى ظلت تشن طيلة العامين الماضيين ضد أعضاء منظمة الأوبك ، وهى حملة كانت تعمل على تشويه الحقائق أو تجاهلها تجاهلا تاما ، كلما كان ذلك مناسبا لبعض الجهات . ومما يذكر فى هذا المجال ، هو عجز وسائل الإعلام عن ذكر الدور الذى كانت تقوم به المملكة العربية السعودية – بخلاف الدول الأخرى المنتجة للبترول – فى إغاثة الملهوفين فى المجال الدولى . ولا يسعنى إلا أن أقدم بعض الأرقام التى ستتحدث عن نفسها : إن إسهامات المملكة العربية السعودية وتعهداتها بلغت ٥,٠٠٠ مليون دولار ... وأكرر ٥,٠٠٠ مليون دولار – على أشكال مختلفة من المساعدات خلال العام الضريبى المنصرم . وهذا المبلغ ، يمثل حوالى ١٩,٢٪ من الدخل القومى العام للمملكة العربية السعودية . علاوة على ذلك ، فإن ما هو جدير بالذكر ، أن المملكة العربية السعودية ، أنشأت صندوقا خاصا بمبلغ ١٠,٠٠٠ مليون ريال ، وهو ما يعادل نحو ٣,٠٠٠ مليون دولار ، من أجل تنمية الدول الأجنبية .

أيتها البلدان الصناعية ... أرجوا أن تفتحوا آذانكم – وإن كانت آذان بعض منكم قد سدها صماخ الإهمال – فإنى أستطيع أن أقدم لكم بعض المعلومات ، من النوع الذى وجدته معروضا للبيع فى كل الدول الصناعية القائدة ، بما فى ذلك طبعا الولايات المتحدة .

من تظنون أنكم تخدعون هنا ؟ إننا ، نحن شعوب الدول النامية ، لدينا كرامتنا كأى فرد يعلو صوته فى الدول الصناعية .

واسمحوا لى أن أنقل النص الآتى عن مصدر موثوق به عن أسعار الزيت الخام ، وأسعار الإنتاج الإجمالى لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية :

« قد أجريت عملية حسابية ، تدل على أنه بتطبيق التضخم المالى القائم ، على مؤشر أسعار الإنتاج الإجمالى لدول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية لعام ١٩٧٤ ، على أسعار النفط منذ عام ١٩٤٨ ، فكان سعر البرميل من الزيت فى عام ١٩٧٤ هو ١٢ دولارا ، وهو رقم يزيد على السعر الحالى بمقدار ١,٥٠ دولار للبرميل » .

ما هذا الذى يسعون إليه من نشر مقالات فى الصحف تقول : « إذا لزم الأمر ، فإننا سوف نتدخل فى الدول المنتجة للبترول من أجل رفاهة العالم » ؟ لنر من ذا الذى يجرؤ على ذلك .. إننا نعيش فى الربع الأخير من القرن العشرين ، وقد ولت أمبريالية واستعمار القرن ١٩ . فما هذا الذى تهدف به الدول الصناعية ؟ إنه رغم التضخم المتزايد ، فما زلتم تحصلون على تخفيض قدره ١,٥٠ دولار للبرميل عن مستوى الأسعار . اوقفوا التضخم ، وأنا أؤكد لكم أن اسعار البترول سوف تنخفض . فلماذا إذن لا توقفون هذا التضخم ؟ فيم انتظاركم ؟

أما أنتم يا من تحركون وسائل الإعلام وتثيرون السفاسف ، يجدر بكم أن تحسنوا أسلوبكم ، وحاولوا ولو مرة واحدة ، ألا تختلقوا على البارودى أنه يشير إلى ما ستكون عليه أسعار البترول فى المستقبل . تذكروا أن التضخم ظل يصول ويجول فترة طويلة فى الدول الصناعية – وهو تضخم قامت تلك الدول بتصديره إلى باقى دول العالم . بحق السماء ، كفوا عن السفاسف ، حتى لا ينتهى بكم الأمر إلى فقدان مكانتكم بين شعوبكم .

وهناك مزيد من الإحصاءات ، وهى ذات دلالة :

« إن دول الأوبك ، قد أسهمت بمتوسط قدره ٧٪ من إنتاجها القومى العام ، فى حين أن الدول الصناعية لم تسهم إلا بمقدار ٠,٠٧٪ من إجمالى إنتاجها

القومى . وما كنت لأذكر هذه الأرقام ، لولا أن الوقت قد حان لتصحيح الأوضاع ، بسبب الدعاية المفضوحة الموجهة إلى دول الأوبك ، والدول المنتجة للسلع » .

وثامنا : إنى لأكون متهاونا ، إذا لم أشر فى هذا البيان ، إلى أن أى نظام اقتصادى دولى سليم ، لا يمكن أن يقوم إذا لم تراع الدول المتقدمة ، والدول النامية ، سلوكيات أكثر سموا من تلك التى تسود حاليا فى الداخل وعلى المستوى الدولى . إنه لما يدعو للأسف الشديد ، أن كثيرا من السياسيين ، فى كل مكان ، قد جعلوا من الحكومة وظيفة مدرة للربح الشخصى ، لهم ولأصدقائهم ولأنصارهم . وكثيرون من رجال الأعمال . فى كل أنحاء العالم ، قد بلغوا من التحلل درجة لم يعودا معها يفكرون إلا فى الربح الوفير ، غاضين النظر تماما عن سعادة شعوبهم . إن كثيرين ممن يطلق عليهم اسم المستشارين للعلاقات العامة ، قد تحولوا إلى وسطاء للرشاوى . وكثير من المحامين يسعون لاستغلال الثغرات التى قد يجدونها فى القانون لخدمة عملائهم . ولسوء الحظ ، وهى حقيقة ، أن القضاة يعينون سياسيا ، ويغلب عليهم الإغراء لإهمال واجبهم المقدس كحماة للقانون . إن ثوب المجتمع أصبح مهلهلا ، بتأثير الفساد ، ومن العبث محاولة خلق نظام اقتصادى عالمى جديد ، إذا سمحنا لأنفسنا بتنظيم التسيب فى حياتنا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية . إن كثيرا من الزعماء ، يخدمون السلام والعدل بالأقوال ، ويمجدون طرازا من النجاح المادى الخالى من الأصالة . وأى ثمن لهذا النجاح ؟ هل تستطيعون الإجابة عن هذا السؤال ؟ إن الواجب علينا أن نضفى مسحة من الإنسانية على اقتصادنا ، وأن نحاول حقن حياتنا السياسية ، بحقنة كبيرة من الأخلاقيات ، قبل أن نشرع فى وضع وتطبيق نظام اقتصادى دولى جديد .

« إن ثلاثمائة ألف مليون دولار تنفق على التسلح ، ومعظم هذا المبلغ تنفقه الدول العظمى .

فلأى غرض ؟ إنه للمحافظة على سياساتهم البالية ، القائمة على سياسة القوة ومناطق النفوذ ، الأمر الذى لابد أن يؤدى إلى الحرب ، هذا بينما يوجد ما لا يقل عن ١٠٠٠ مليون آدمى فوق هذا الكوكب ، يعانون من سوء التغذية ، وملايين منهم قد يموتون جوعا » .

لقد استمعنا إلى أحد زملائنا فى هذه القاعة ، وهو يشير إلى الذئب الذى نطارده من الباب الأمامى ، فى حين يدخل النمر من الباب الخلفى . واستمعنا إلى زميل آخر يحذرنا من الذئب المتنكر فى جلد حمل . وقد بقيت فى الأمم المتحدة ، وفى هذه الجمعية العمومية ، ولم أجد لا ذئباً ولا نمراً . إننى أعرف أن هناك ذئابا ونمورا فى حديقة حيوان برونكس ، ولا خطر من أن يطلق سراحها . ما لم يصبح من المتعذر على مدينة نيويورك أن تطعمها . ولكن إذا ما أطلق سراح النمر أو الذئب ، فانى أؤكد لكم انه لن يأكل أكثر مما يكفيه لإشباع جوعه . وعندئذ يسترخى وينام .

ولكن هو الإنسان ، هذا المخلوق المعقد ذو القدمين ، هو الذى لا يشبع ، هو أكثر الأجناس الحية عدوانية فوق هذا الكوكب ، والذى أطاح به الجشع للسلب والنهب ، والطموح الجامح فى سبيل السلطة . إنه هو الإنسان ألد أعداء الإنسان . ومع ذلك فإن هذا الإنسان نفسه ، هو الذى يستطيع أن يسمو فوق ميوله الوضيعة ، اذا ما كف عن الإتيان بما يسبب الضرر أو الإيذاء لأخيه الإنسان . إن الحب والتعاطف ، هما سبيلنا الوحيد نحو بناء عالم أفضل . من الممكن أن نكثر من اللجان ، ولكن ما لم تكن هناك ثقة متبادلة وحسن نية ، فلن يمكن وضع نظام اقتصادى عالمى جديد . إن التقدم ككلمة جوفاء ، يمكن أن تكون هدامة دون تسامح أو إنسانية . والسلام لا يمكن تحقيقه ، إلا اذا أخذنا فى الاعتبار ، أن كل فرد من البشر له الحق الطبيعى فى الغذاء والمسكن والملبس .

ولذلك فإنى أرجوكم أن تتذكروا هذه الحقائق البدائية عندما تجتمع الجموع ، كما نأمل ، لخلق نظام اقتصادى عالمى جديد . حاولوا أن تستبدلوا الاسترخاء بالوفاء ، ويهدنا الله خالق هذا الكون الهائل إلى الصراط المستقيم .

الملحق (د)

نص الاتفاقية المعقودة بين :

الأمم المتحدة . منظمة العمل الدولية . منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة . منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، المنظمة الدولية للطيران المدني . منظمة الصحة العالمية ، الاتحاد العالمي للاتصالات السلكية واللاسلكية . المنظمة العالمية للأرصاد الجوية . الوكالة الدولية للطاقة الذرية . الاتحاد العالمي للبريد

و

حكومة المملكة العربية السعودية

إن الأمم المتحدة ، منظمة العمل الدولية ، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، المنظمة الدولية للطيران المدنى ، منظمة الصحة العالمية ، الاتحاد العالمى للاتصالات السلكية واللاسلكية ، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، الاتحاد العالمى للبريد ، المشار إليها فيما بعد باسم « المنظمات » .

أعضاء مجلس المساعدة الفنية وحكومة المملكة العربية السعودية (المشار إليها فيما بعد باسم « الحكومة ») .

ورغبة فى تنفيذ القرارات والتوصيات المتعلقة بالمساعدة الفنية للمنظمات ، التى تهدف إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب .

تم الاتفاق بموجب هذه الاتفاقية بروح من التعاون الودى على :

مادة ١

تقديم المساعدة الفنية

١ – تقدم المنظمات المساعدة الفنية للحكومة ، بشرط توافر الاعتمادات المالية اللازمة . والمنظمات ، سواء كانت تعمل مشتركة أو كل على حدة ، تتعاون مع الحكومة ، فى وضع برنامج العمل يتفق عليه بينهما ، لتنفيذ أنشطة المساعدات الفنية ، على أساس من الطلبات التى تصل إلى الحكومة ، وتصادق عليها المنظمات .

٢ – مثل هذه المساعدات الفنية ، يجرى تقديمها واستلامها طبقا لقرارات وتوصيات الجمعيات والمؤتمرات والهيئات الأخرى التابعة للمنظمات . والمساعدة الفنية التى تقدم ، بصفة خاصة ، فى إطار البرنامج الموسع للمساعدات الفنية للتنمية الاقتصادية للبلاد النامية ، يجب أن تقدم وتستلم طبقا للملاحظات والقواعد الموضحة فى الملحق (أ) للقرار رقم (٢٢٢ أ) للمجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع للأمم المتحدة ، الصادر بتاريخ ١٥ أغسطس ١٩٤٩ .

٣ – المساعدة الفنية المشار إليها يجوز أن تتكون من :

(أ) توفير خدمات الخبراء بقصد تقديم المشورة والمساعدة إلى الحكومة أو عن طريقها .

(ب) تنظيم وإدارة المعاهد والبرامج الخاصة بالتدريب ومشروعات البيانات وفرق العمل من الخبراء والأنشطة المتعلقة بذلك ، فى الأماكن التى يتم الاتفاق عليها ...

(حـ) تقديم منح دراسية وزمالات ، أو اتخاذ ترتيبات أخرى يمكن للطلبة الذين تعينهم الحكومة وتوافق عليهم المنظمات ، أن يدرسوا أو يتلقوا تدريبا خارج البلاد .

(د) إعداد وتنفيذ مشروعات الإرشاد والاختبارات والتجارب أو الأبحاث فى الأماكن التى يتفق عليها بين الطرفين .

٤ – (أ) الخبراء الذين سيقدمون المشورة والمساعدة للحكومه أو عن طريقها ، يتم انتقاءهم بمعرفة المنظمات ، بالتشاور مع الحكومة ، ويصبحون مسئولين أمام المنظمة المختصة .

(ب) وفى أثناء تأديتهم عملهم ، يكون الخبراء على اتصال وثيق بالتشاور مع الحكومة ، ومع الأشخاص أو الهيئات التى تعينها الحكومة ، ويلتزمون بالتعليمات التى تصدرها الحكومة . بما يناسب طبيعة مهامهم ، والمساعدة التى سيقدمونها ، وكما يتم الاتفاق عليه بين المنظمات المختصة والحكومة .

(حـ) يقوم الخبراء ، فى أثناء تأديتهم أعمالهم الاستشارية ، ببذل كل جهد لتعليم الأفراد المعنيين الذين قد تشركهم الحكومة معهم فى أعمالهم الفنية وطرق تأديتها ، وطبقا للمبادىء التى تقوم عليها تلك الأعمال .

٥ – أى مهمات فنية أو إمدادات قد تقدمها المنظمات ، تظل ملكا

لها ، ما لم يتم نقل الملكية ، بالشروط المتفق عليها بين المنظمات المختصة والحكومة .

٦ – الحكومة مسئولة عن النظر فى أى ادعاء يقدمه طرف ثالث ضد المنظمات أو خبرائها أو الوكلاء أو الموظفين ، وعليها أن تعمل على إثبات عدم الضرر من الخبراء أو الوكلاء أو الموظفين فى حالة أية مطالبة أو التزام ينتج عن العمليات موضوع هذه الاتفاقية ، إلا فى الحالات التى يتفق عليها بين الحكومة والمدير التنفيذى لمجلس المساعدة الفنية والمنظمات المختصة ، بما يفيد أن مثل هذه المطالبات أو الالتزامات ، ناتجة عن الإهمال الجسيم ، أو سوء التصرف المتعمد من هؤلاء الخبراء أو الوكلاء أو الموظفين .

مادة ٢

تعاون الحكومة فيما يختص بالمساعدة الفنية

١ – تبذل الحكومة كل ما فى وسعها ، لضمان فاعلية استخدام المساعدة الفنية المقدمة ، وتوافق بصفة خاصة على دقة تطبيق الشروط الواردة بالملحق ١ من القرار رقم (٢٢٢ أ) الصادر عن المجلس الاقتصادى والاجتماعى تحت عنوان « مشاركة الحكومات الطالبة » .

٢ – تتشاور الحكومة والمنظمات المختصة معا فيما يختص بنشر أية نتائج وتقارير يضعها الخبراء ، مما قد تكون ذات فائدة لدول أخرى وللمنظمات نفسها .

٣ – وفى أية حالة ، وكلما أمكن ذلك ، تيسر الحكومة للمنظمات المختصة ، الحصول على المعلومات عن الأعمال التى تتم نتيجة للمساعدة المقدمة وعن النتائج التى تحققت .

٤ – تشترك الحكومة مع الخبراء والموظفين الفنيين طبقا لما يتم الاتفاق عليه بين الطرفين ، وكلما دعت الضرورة ، فى مراعاة دقة تنفيذ نصوص المادة ١ فقرة ١ (حـ) .

المادة ٣

الالتزامات الإدارية والمالية للمنظمات

١ – تلتزم المنظمات بكل أو بجزء من المصاريف ، حسبما يتم الاتفاق عليه بين الطرفين ، فيما يلزم للمساعدة الفنية ، وتدفع خارج المملكة العربية السعودية (المشار إليها فيما بعد باسم « البلد ») كما يأتى :

(أ) رواتب الخبراء .

(ب) مصاريف الانتقال والإعاشة للخبراء فى أثناء انتقالهم من وإلى نقطة الوصول إلى البلد .

(حـ) مصاريف أية سفريات خارج البلد .

(د) التأمين على الخبراء .

(هـ) شراء ونقل أية مهمات أو إمدادات تحضرها المنظمات ، من وإلى نقطة الدخول إلى البلد .

(و) أية مصاريف أخرى خارج البلد توافق عليها المنظمات المختصة .

٢ – تقوم المنظمات المختصة ، بدفع المصاريف بالعملة المحلية للبلد والتى لا تلتزم بها الحكومة طبقا للمادة ٤ فقرة ١ ، ٢ من هذه الاتفاقية .

المـادة ٤

الالتزامات الإدارية والمالية للحكومة

١ – تسهم الحكومة فى تكاليف المساعدة الفنية ، بأن تدفع مصاريف التسهيلات والخدمات الآتية ، أو توردها مباشرة :

(أ) الخدمات المحلية للأفراد الفنية والإدارية ، بما فى ذلك أعمال السكرتارية المحلية الضرورية والمترجمين والمساعدات المتعلقة بذلك .

(ب) الأماكن اللازمة للمكاتب وغيرها من المبانى .

(حـ) المهمات والإمدادات التى تنتج داخل البلد .

(د) نقل الأفراد والمهمات والإمدادات للأغراض الرسمية داخل البلد ، بما فى ذلك وسائل النقل المحلى .

(هـ) البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية للأغراض الرسمية .

(و) الخدمات والتسهيلات الطبية لأفراد المساعدة الفنية ، كما هى متيسرة لموظفى البلد .

٢ – (أ) تدفع المنظمات المرتبات المحلية للخبراء ، ولكن الحكومة تسهم فى هذه المرتبات المحلية ، بنسبة يجرى تحديدها بمعرفة المدير التنفيذى لمجلس المساعدة الفنية ، طبقا للقرارات والتوصيات المتعلقة بها . الصادرة من لجنة المساعدة الفنية والهيئات المسئولة عن البرنامج الموسع .

(ب) قبل بداية كل سنة ، أو عدد من الأشهر يتفق عليها بين الطرفين ، تدفع الحكومة دفعة مقدما من قيمة إسهامها ، وكما يحددها المدير التنفيذى لمجلس المساعدة الفنية طبقا للقراارت والتوصيات المشار إليها فى الفقرة السابقة . وفى نهاية هذه السنة ، أو الأشهر ، تدفع الحكومة الفرق بين المبلغ المدفوع مقدما ، والقيمة الإجمالية لإسهامها الواجب دفعه . طبقا للفقرة (أ) أعلاه ، أو يقيد هذا الفرق على حسابها .

(حـ) إسهام الحكومة فى المرتبات المذكورة ، يدفع فى الحساب الذى يخصصه السكرتير العام للأمم المتحدة لهذا الغرض ، وطبقا للإجراءات التى يتفق عليها بين الطرفين .

(د) اللفظ « خبير » كما هو وارد فى هذه الفقرة ، يشمل أيضا أى مساعد فنى آخر تعينه المنظمات للعمل فى البلد طبقا لهذه الاتفاقية ، فيما عدا أى ممثل فى البلد لمجلس المساعدة الفنية وموظفيه .

(هـ) يجوز أن تتفق الحكومة والمنظمة المختصة ، على ترتيبات أخرى لتمويل المرتبات المحلية الخاصة بهؤلاء الخبراء الذين يقدمون خدماتهم طبقا لبرنامج مساعدة فنية ممول من الميزانية العادية لإحدى المنظمات .

٣ – فى الحالات الملائمة ، تضع الحكومة تحت تصرف المنظمات ، العمال والمهمات والإمدادات وغيرها من الخدمات أو الممتلكات التى قد يحتاج إليها تنفيذ العمل المنوط بخبرائها وغيرهم من الموظفين ، وكما يتم الاتفاق عليه بين الطرفين .

٤ – تدفع الحكومة جزء المصاريف الذى يدفع داخل البلد والذى لا تدفعه المنظمات ، وكما يتم الاتفاق عليه بين الطرفين .

المـادة ٥

التسهيلات والمزايا والحصـانات

١ – فيما عدا ما سبق إن التزمت به الحكومة ، فإنها تطبق على المنظمات وممتلكاتها وأموالها وأصولها ، وكذلك على موظفيها ، بما فى ذلك خبراء المساعدة الفنية ، ما يأتى :

(أ) فيما يختص بالأمم المتحدة ، الاتفاقية الخاصة بالامتيازات وحصانات الأمم المتحدة .

(ب) فيما يختص بالوظائف المتخصصة ، الاتفاقية الخاصة بامتيازات وحصانات الوكالات المتخصصة .

(حـ) فيما يختص بالوكالة الدولية للطاقة الذرية ، الاتفاقية الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية .

٢ – تتخذ الحكومة كل الإجراءات العملية لتسهيل أنشطة المنظمات طبقا لهذه الاتفاقية ولمساعدة الخبراء وغيرهم من موظفى المنظمات فى الحصول على مثل هذه الخدمات والتسهيلات بالقدر المطلوب لتنفيذ هذه الأنشطة . والمنظمات ، وهى تنفذ مسئولياتها المنصوص عنها فى هذه الاتفاقية ، وكذلك خبراؤها وغيرهم من الموظفين ، لهم أن يستفيدوا من أعلى سعر قانونى لتحويل العملة .

المـادة ٦

شـــروط عامـــة

١ – تسرى هذه الاتفاقية بمجرد التوقيع عليها .

٢ – الاتفاقية الأساسية التى عقدت فى ١٧ أبريل ١٩٥٧ تعتبر لاغية ، وتحل محلها بنود هذه الاتفاقية . وشروط هذه الاتفاقية لا تسرى على المساعدة الفنية المقدمة للحكومة من المنظمات بموجب برامجها العادية للمساعدة الفنية ، عندما تكون هذه البرامج العادية للمساعدة الفنية ، خاضعة لأية اتفاقية قد تكون الحكومة وتلك المنظمات ، قد أبرمتها فى هذا الشأن .

٣ – يمكن تعديل هذه الاتفاقية بين المنظمات المعنية والحكومة . وأى موضوع متعلق بذلك ، ولم ينص عليه فى هذه الاتفاقية ، يتم البت فيه بمعرفة المنظمات المختصة والحكومة طبقا لتوصيات وقرارات الجمعيات والمجالس وغيرها من الهيئات التابعة للمنظمات المختصة . ويتعهد كل طرف بالاهتمام التام بأى اقتراح خاص بالبت فى هذا الموضوع ، يقدمه الطرف الآخر .

٤ – يمكن لكل المنظمات أو لأية واحدة منها ، مادامت هى المختصة ، وكذلك للحكومة ، إلغاء هذه الاتفاقية ، وذلك بموجب إخطار كتابى للطرف الآخر ، وتعتبر الاتفاقية ملغاة بعد ستين يوما من وصول هذا الاخطار .

BIBLIOGRAPHY

Documents

Documents on British Foreign Policy : First Ser., London, 1919-1939.

Official Records of the United Nations General Assembly : Plenary Meetings, 1946-1977

Official Records of the Security Council, 1967.

Official Records of the Saudi Arabian Mission to the United Nations.

United Nations Treaty Series, 1950.

Yearbooks of the United Nations, 1946-1977.

Books

Affifi, Mohamed . The Arabs and the UN . London : Longmans, Green & Co Ltd., 1964.

Agency for Technical Cooperation Administration . The Impact of Technical Cooperation Between Saudi Arabia and the United Nations. Riyadh, Saudi Arabia, 1969.

Alker, Hayward R. and Bruce M. Russett. World Politics in the General Assembly. New Haven : Yale University Press, 1965.

Al-Marayyati, Abid A. The Middle East : Its Governments and Politics. California : Duxbury Press, 1972.

Almond. Gabriel A. and James S. Coleman, eds. The Politics of the Developing Areas. Princeton : Princeton University Press, 1960.

Antonius, George. The Arab Awakening. New York : Putnam, 1946.

Aron, Raymond. Peace and War : A Theory of International Relations. New York : Doubleday, 1966.

Assah, Ahmed. Miracle of the Desert Kingdom. London : Johnson Publishing Company, 1969.

Bailey, Sydney D. The General Assembly of the United Nations. New York : Frederick A. Praeger, 1960.

The General Assembly of the United Nations : A Study of Procedure and Practice, 2nd rev. ed. New York : Frederick A. Praeger, 1964.

The United Nations : A Short Poitical Guide. New York : Frederick A. Praeger, 1963.

Beckel, Graham. Workshops for the World. New York : Abelard-Schuman, 1962.

Benoit, Emile, ed. Disarmament and World Economic Interdependence. New York : Columbia University press, 1967.

Berger, Morroe. The Arab World Today. Garden City, New York : Doubleday Anchor, 1964.

Blaisdell, Donald C. International Organization. New York : The Ronald Press Company, 1966.

Boyd, Andrew. Fifteen Men on a Powder Keg. London : Methuen & Company, Ltd., 1971.

United Nations : Piety, Myth and Truth. Baltimore, Md. : Penguin Books, 1964.

Brinton, Crane. A History of Givilization, 3rd ed., Vol. II. Englewood Cliffs, N.J. : Prentice Hall Inc., 1967.

Buckley, William J. The UN Journal : A Delegate Odyssey. New York : G.P. Putnams & Sons, 1974.

Claude, Inis L. Swords into Plowshares. New York : Random House, 1971.

Cooke, H.V. Challenge and Response in the Middle East. New York : Harper, 1952.

Cordier, Andrew W. and Wilder Foote, eds. The Quest for Peace, New York : Columbia University Press, 1965.

Coyle, David Cushman . The UN and How It Works. New York : Columbia University Press, 1961.

Cranston, Maurice. What are Human Rights ? New York : Basic Books, Inc., 1962.

Dallin, Alexander A. The Soviet Union and the UN : An Enquiry into Soviet Motives and Objectives. New York : Frederick A. Praeger, Inc., 1962.

Davis, Harriet Eager, ed. Pioneers in World Order. New York : Columbia University Press, 1944.

Davis, John. The Evasive Peace : A Study of the Zionist-Arab Problem. London : Murray, 1968.

DeGaury, Gerald. Faisal : King of Saudi Arabia. New York : Frederick A. Praeger Publisher, 1966.

Egyption Society of International Law. Egypt and the UN. New York : Manhattan Publishing Company, 1957.

El-Ayouty, Yassin. The UN and Decolonization. The Hague : Martinus Nijhoff, 1971.

ESCO Foundation for Palestine Inc. Palestine : A Study of Jewish, Arab and British Policies. New Haven : Yale University Press, 1947.

Etzioni, Minerva M. The Majority of One. Beverly Hills : SAGE Publications, 1970.

Falk, Richard A. and Saul H. Mendlovitz, eds. The Strategy of World Order, The United Nations, Vol. III. New York : World Law Fund, 1966.

Frye, William R. A UN Peace Force. New York : Oceana Publications, Inc., 1957.

Gardner, Richard N. Blueprint for Peace, New York : McGraw-Hill, 1966.

In Pursuit of World Order. New York : Frederick A. Praeger, 1965.

Goodrich, Leland M. Korea : A Study of the U.S. Policy in the UN. New York : Council on Foreign Relations, 1956.

The United Nations. New York : Thomas Y. Crowell Co., 1966.

Goodspeed, Stephen S. The Nature and Function of International Organizations. New York . Oxford University Press, 1967.

Gordenker, Leon. The UN Secretary-General and the Maintenance of International Peace. New York : Columbia University Press, 1967.

Guttman, Allen. Korea and the Theory of Limited War. Boston : D.C. Heath & Company, 1967.

Hadawi, Sami. Palestine Partitioned. New York : Arab Information Center, 1959.

Hadwen, John G. and John Kaufmann. How UN Decisions are Made, 2nd rev. ed. New York : Ocena Publications, Inc, 1962.

Hartman, Frederick H. The Relations of Nations. New York : The Macmillan Company, 1973.

Haviland, H. Field. The Political Role of the General Assembly. Now York : Marstin Press, 1951.

Hensley, F. H. Power and the Pursuit of Peace. London : Cambridge University Press, 1963.

Hoffman, STanley. Contemporary Theory in International Relations. Englwood Cliffs, N.J. : Prentice Hall, Inc., 1965.

Hovet, Thomas. Bloc Politics in the UN. Cambridge, Mass. : Harvard Universi[illegible] Press, 1960.

Howard, Harry. The King-Crane Commission. Beirut : Khayats, 1963.

Hunt, Chester L. and L. Walker. Ethnic Dynamics : Patterns of Inter-group Relations in Various Societies. Homewood, I11. : The Dorsey Press, 1974.

Hurewitz, Jacob C., ed. Soviet-American Rivalry in the Middle East. New York : Praeger, 1969.

Hyde, L.K., Jr. The U.S. and the UN. New York : Manhattan Publishing Company, 1960.

Izzedin, N. The Arab World. Chicago : H. Regnery Company, 1953.

James, Bill A. and Robert Hardgrave Jr. Comparative Politics : The Quest for Theory. Columbua, Ohio : Charles E. Merrill Publishing Company, 1973.

Kaplan, Morton, ed. New Approaches to International Relations. New York : St. Martin's Press, 1968.

Kay, David A. The UN Political System. New York : John Wiley and Sons, Inc., 1967.

Kelman, Herbert, ed. International Behavior : A Social-Psychological Analysis. New York : Holt, Rinehart & Winston, 1965.

Khadduri, Majid. Arab Contemporary : The Role of Personalities in Politics. Baltimore, Md. : John Hopkins Press, 1973.

Kirk, G. The Middle East : 1945-1950. London : Oxford University Press, 1954.

Koestler, Arthur. Promise and Fulfillment. London : Oxford University Press, 1954.

Lall, Arthur. The UN and the Middle East Crisis, 1967. New York : Columbia University Press, 1968.

Laqueur, Walter. The Struggle for the Middle East : The Soviet Union in the Mediterranean, 1958-1968. New York : Mac Millan 1969.

Lawson, Ruth C., ed. International Regional Organizations. New York : Praeger, 1962.

Lee, Marc. The UN and World Relations : London Pergamon Press Ltd., 1965.

Leege, David and W. Francis. Political Research : Design Measurement and Analysis. New york : Basic Books, Inc., 1974.

Legg, Keith R. and James F. Morrison. Politics and the International System. New York : Harper & Row Publishers, 1971.

Leiss, Amelia C. Apartheid and UN Collective Measures. New York : Carnegie Endowment for International Peace, 1965.

Lenczowski, George. The Middle East in World Affairs. 3rd ed. Ithaca : Cornell University Press, 1962.

Lie, Trygve. In the Cause of Peace. New York : Macmillan Company, 1954.

Lipsky, George. Saudi Arabia : Its People, Its Societys Its Culture. New Haven : HRAF Press, 1959.

Love, Kenneth. Suez, the Twice Fought War : A History. New York : McGraw-Hill, 1959.

Luard, Evan. Conflct and Peace in the Modern International System. Boston : Little, Brown & Company. 1968.

Martin, Laurance W., ed. Neutralism and Nonalignment. New York : Prager, 1962.

Merritt, Richard L. Systematic Appraches to Comparative Politics. Chicago : Rand McNally and Company, 1970.

Moussa, Dib G. Arab Bloc in the UN. Amsterdam : International Educational Publishing House, 1956.

Nutting, Anthony. The Arabs. New York : New American Library, 1965.

O'Ballance, Edgar. The War in Yemen. Hamden, Conn. : Archon Books, 1971.

Padelford, Norman J. and Leland M. Goodrich, eds. The United Nations in Balance. New York : Frederick A. Praeger. 1965.

Polk, William R. The United States and the Arab World. Cambridge : Harvard University Press, 1969.

Riches, Cromwell. Majority Rule in International Organizations. Baltimore : John Hopkins, 1940.

Royal Institute of International Affairs. Great Britain and Palestine : 1915-1945. London, 1946.

Russell, Frank M. Theories of International Relations. New York : Appleton-Century, 1936.

Schmidt, Dana A. Yemen : The Unknown War. New York : Holt, Rinehart & Winston Company, 1968.

Sharabi, Hisham B. Nationalism and Revolution in the Arab World. New York : D. Van Nostrand Company, Inc., 1966.

Stoessinger, John C. The United Nations and the Superpowers. New York : Random House, 1973.

Sydenham, Lord of Combe. The Tragedy of Palestine. London : Cambridge Univerity Press, 1930.

Taylor, George E. and Ben Cashman. The New United Nations. Washington, D.C. : The American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1965.

The United Nations. The UN Development Decade : Proposals for Action. New York : 1962.

Tibergen, Jan. Reshaping the International Order. New York : E.P. Dutton & Company, Inc., 1976.

Townley, Ralph. The United Nations : A View from Within. New York : Charles Scribner's Sons. 1968.

Tung, William L. Interational Organization Under the UN System. New York : Thomas Y. Crowell Company, 1969.

University of Pittsburgh. Research Guide for the Use of UN Source Materials. Pittsburgh, Pa., 1974.

U.S. Dept. of State. U.S. Policy in the Middle East. 1956.

Van Der Muelen, D. The Wells of Ibn Saud. New York : Frederick A. Praeger. Inc., 1957.

Vas-Zoltan, Peter. UN Technical Assistance. Budapest : Akademiai, Kiado, 1972.

Wade, William W., ed. The UN Today. New York : The H.M. Wilson Company, 1954.

Wainhouse, David W. Remnants of Empire : The UN and the End of Colonialism. New York : Harper & Row Publishers, 1963.

Ward, Barbara. The Rich Nations and the Poor Nations. New York : Norton, 1962.

Watson, Thomas J. World Peace Through the UN. New York : The Newcomen Society, 1948.

Were, Gideon S. The History of South Africa. New York : Africana Publishing Company, 1974.

Wolfers, Arnold, ed. Changing East-West Relations and the Unity of the West. Baltimore, Md. : John Hopkins Press, 1964.

Wood, Robert S., ed. The Process of International Organization. New York : Random House, 1971.

Woolf, Leonard. International Government. London : George Allen & Unwin. 1916.

York, Herbert A. Race to Oblivion : A Participant View of the Arms Race. New York : Simon & Schuster Publishers, 1970.

Periodicals

Adams, Michael. «Twice-Promised Land.» The Guardian, November 3, 1967.

Alker, H.R. «Dimensions of Conflict in the General Assembly». Amerian Political Science Review 58 (1964).

Ball, M. Margaret. «Bloc Voting in the General Assembly». International Organization 5 (1951).

Itayim, Faud. «Arab Oil - The Political Dimension». Journal of Palestine Studies 3 (1973-1974).

Jackson, E. «The Future Development of the UN : Some Suggestions for Research». Journal of Conflict Resolution 5 (1961).

Kelly, J.B. «The Buraimi Oasis Dispute». International Affairs 32 (1956).

Lande. G. R. «The Effect of the Resolutions of the UN General Assembly». World Politics 19 (1966).

Lijphart, Arend. «The Analysis of Bloc Voting in the General Assembly : A Critique and Proposal». American Political Science Review 57 (1963).

Mannan, M. A. «Islam and Other Isms». Islamic Review and Arab Affairs 9 (1971).

Manno, C. S. «Majority Decisions and Minority Responses in the UN General Assembly». Journal of Confict Resolution 10 (1966).

McIntyre, E. «Weighted Voting in International Organization». International Organization 8 (1954).

Middle East Opinion. «Statement by Arab Foreign Ministers» no. 16 (1946).

Newsweek, «Fahd : It is up to Israel» (June 6, 1977).

Rieselbach, L. «Quantitative Techniques for Studying Voting Behavior in the UN General Assembly.» International Organization 14 (1960).

State Department Bulletin, vol. 15, no, 384, (November, 1946).

Tueni, Ghassan «After October : Military Conflict and Political Change in the Middle East «Journal of Palestine Studies 3-4 (1973-1974).

UN Monthly Chronicle, vol. 10, no. 10 (1973).

Yamani, Ahmed Z. «Islamic Law is the Answer to Contemporary Issues of the World of Islam». Islamic Review & Arab Affairs (December 1967).

Unpublished Works

Ahrari, Mohammed E. OPEC and Authoritative Allocation of Oil : An Analysis of the Arab Oil Embargo. Unpublished dissertation, Southern Illinois University, Carbondale, Illinois, 1977.

El-Khawas, Mohamed M. Voting Patterns of the Afro-Asian Group : Their Degree of Conesion in the UN from 1955-1965. Unpublished dissertation, John Hopkins University, 1971.

Hallaj, Mohammed. Afro-Asian Politics in the UN. Unpublished dissertation, University of Florida, 1966.

Key, David A. The New Nations in the UN. Unpublished dissertaion, Columblia University, 1970.

Khouri, Fred J. The Arab States in the UN. Unpublished dissertation, Columblia University, 1953.

O'Hali, Abdulaziz. Saudi Arabia in the UN General Assembly : 1946-70. Unpublished dissertation, Clarement Graduate School, California, 1974.

Peterson, Gustave. Saudi Arabia in World Affairs. Unpublished Master's thesis, Southern Illinois University, Carbondale, Illinois, 1965.

تطور جديد وهام

والكتاب ماثل للطبع نشرت جريدة الشرق الأوسط التعليق التالى المتعلق بدور المملكة العربية السعودية فى صندوق النقد الدولى ، وقد رأى المؤلف أن يلحق هذا التعليق كما ورد لأهميته البالغة .

السعودية وصندوق النقد

ليس قليلا على الإطلاق أن تتوصل المملكة العربية السعودية إلى المرتبة التصويتية السادسة فى صندوق النقد الدولى ، أى بعد الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية وفرنسا واليابان .

كل الدول الأخرى ذات التصويت الأولى فى هذا الصندوق الدولى ، هى دول صناعية من الدرجة الأولى ، والسعودية وحدها تنتمى إلى دول العالم الثالث النامى .

والسعودية ، بما ستؤمنه من مبالغ مالية سنوية لصندوق النقد الدولى ، إضافة إلى ما سيأتى من الكويت والإمارات العربية المتحدة ، تنقذ صندوق النقد الدولى من « الجفاف » الذى حل به . فالمبالغ العربية ستكون فى حدود الخمسة

مليارات دولار ، وهذه ستكون بنسبة خمسة وعشرين بالمئة من مجموع المبالغ التى يخصصها الصندوق من العملات الأجنبية لمساعدة الدول الفقيرة والمحتاجة إلى تنفيذ المشاريع الإعمارية والتطويرية الرئيسية .

والسعودية ، بهذه المساهمة الجديدة ، تصبح متقدمة على كل من كندا وإيطاليا فى نسبة حصص التصويت . ومن الطبيعى أن هذا الوضع الجديد يرمى ثقلا إضافيا للسعودية فى هذه المؤسسة النقدية العالمية العليا .

ومن الآن وحتى موعد اجتماع لجنة الصندوق فى أيار (مايو) المقبل فى ليبرفيل عاصمة الغابون من أجل إنجاز الموافقة ، فالمتوقع أن تتحرك الأوساط الصهيونية العالمية ساعية إلى مقاومة الطلب العربى القديم والمتجدد وهو قبول منظمة التحرير الفلسطينية عضوا مراقباً فى الصندوق الذى تنتمى إلى عضويته مئة وثلاثون دولة .

فى العام الماضى كثر الأخذ والرد فى هذا الموضوع ، وفى هذا العام سيجرى فتح الملف من جديد . فى أبسط التفسيرات ، فإن المطلب العربى واضح ، والمال جاهز ولا يبقى على دول العالم إلا أن تنظر فى التجاوب مع العرب .

فالمال العربى المتجمع من النفط العربى لا يتخلى عن القضية العربية .

رقم الايداع ٨١/٣٠٤٢